قاسيون

العدد 442

السبت 27 شباط 2010

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.886.658) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

المواجهة جارية..

منذ صدور الافتتاحيتين السابقتين (المواجهة على جبهتين) و(المواجهة الشاملة) وحتى اليوم.. تأكدت من خلال الوقائع والأرقام والاتجاهات المحتملة لتطور الأزمة الرأسمالية العالمية التي تسير اقتصاديا ومالياً نحو طريق مسدود بشكل متسارع..

فالأرقام تقول إن التجارة العالمية قد هبطت ١٢٪ خلال عام ٢٠٠٩ عما كانت عليه سابقا.. وآخر المعطيات تشير إلى أن ٢٠٠ بنك أمريكي على حافة الإفلاس، بعد أن وصل رقم البنوك المفلسة خلال ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٠٠ بنك، كما أن الأوضاع الاقتصادية المعقدة في اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا واحتمال تحولها إلى دول مفلسة... يؤكد اتجاهات تعمق الأزمة..

وعلى أساس هذه المعطيات وغيرها التي تسير في الاتجاه نفسه، تؤكد جهات اختصاصية موثوقة أن الاقتصاد العالمي والأمريكي بصورة خاصة بانتظار هزة قوية جديدة تتجاوز هزة أيلول ٢٠٠٨ خلال الأشهر القادمة. وللقياس، وإذا اعتبرنا أن الهزة الماضية كانت من خمس درجات، فالقادمة ستكون أعظم ويمكن أن تتجاوز الست درجات لتصل إلى أعلى منها..

وهنا الأمر ليس سرا، وأول من يعرفه ويعمل على التعاطي معه هو تلك الأوساط الإمبريالية التي تعيش في قلب الزلزال، والتي لديها ما يكفي من أجهزة استشعار مبكرة وأدوات قياس للوضع القائم.. والقادم.

وإذا أخذنا من جهة أخرى حجم وتوزع القوة العسكرية الأمريكية في العالم، ومقدار ما يجري من إنفاق عليها، لتبين لنا حجم التناقض بين القوة الاقتصادية الآخذة بالأفول، والقوة العسكرية التي تحافظ على نفسها حتى الآن بفعل قوة عطالة القوة الاقتصادية السابقة...

فلدى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٣٠٠٠٠٠ جندي موزعين في العالم، من كوريا إلى ألمانيا مروراً بالعراق وأفغانستان، ولديها ٧١٦ قاعدة في ٣٨ بلداً، إلى جانب ١٠٠٠ منشأة عسكرية سرية أو شديدة الحساسية خارج أراضيها، وحسب البنتاغون فإن القوات الأمريكية متمركزة في ١٤٨ بلداً و١١ منطقة.. وإجمالي موازنة قوى الحرب الأمريكية في العالم تتجاوز تريليون دولار (ألف مليار) في العام، وبناء على كل، ذلك يتبين لنا عمق التناقض الذي تعيشه الإمبريالية الأمريكية بين قوتها الاقتصادية المتداعية وقوتها العسكرية القائمة، والمرشحة بدورها للتداعي إذا لم تجد المخرج الضروري لإيقاف الانهيار الاقتصادي.

وصدق من قال في حينه، إن فرق الكمون بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية يؤدي حتماً إلى الحرب... وقد كانت الحرب تاريخياً، كما أشار أنجلس، الرئة العسكرية التي تتنفس منها الرأسمالية...

إن هذا الوضع يستدعي حذر ويقظة القوى التي استهدفتها المخططات الأمريكية ـ الصهيونية في المنطقة، هذا الاستهداف الذي لم يستطع الوصول إلى نهاياته بسبب تنامي قوة الممانعة والمقاومة لدى الشعوب من جهة، وبسبب الإنهاك الذي أصاب الإمبريالية الأمريكية التي تخوض حروبها الأخيرة...

إن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية تدركان تماماً أن معركتهما الحالية في المنطقة هي معركة مصيرية بالنسبة لهما، وإذا كانتا مضطرتين لخوضها بسبب الظروف الناشئة موضوعيا، فإن تقدير المكان والزمان لحسمها، يبقى مرتبطاً بالتطورات على الأرض ميدانياً في اللحظة الأخيرة...

لذلك، إذا حاولنا توصيف المواجهة القائمة اليوم فهي تتسم بمايلي:

ـ أنها **شاملة**، وتغطي إقليما جغرافياً واسعاً يقطنه أكثر من مليار شخص.

ـ أنها **حاسمة** بالنسبة للإمبريالية الأميركية والصهيونية، فعدم تحقيق الأهداف المطلوبة على غرار ما حدث في لبنان ـ تموز ٢٠٠٦، وفي حرب غزة.. لن يؤدي إلى نتائج إقليمية سلبية عليهما فقط، وإنما إلى نتائج سلبية عالمية ستؤثر مباشرة على تسارع أزمة النظام الرأسمالي العالمي...

ـ أنها **قاسية**، إذ أن استحالة تحقيق الأهداف الموضوعة، سيضطر قوى العدوان إلى استخدام كل ترسانتها وقواها لتحقيق أهدافها.

– أنها **متشابكة**، فالعدو الخارجي في كل المنطقة، يعتمد على قوى محلية داخلية يأمل بتفعيل قواها ورفع وزنها النوعي خلال المواجهة المباشرة، ولا يمكن فهم تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية حول سورية إلا من هذا المنظور، ولا يمكن فهم ما يجري داخل إيران إلا من هذا المنظور أيضا.

– أنها **مركبة**، ستستخدم فيها كل أشكال الصراع من أدناها إلى أعلاها، السياسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية، وأخيراً العسكرية.

والأمر هكذا، فإن المهمة التاريخية العظيمة الملقاة على عاتق قوى المقاومة والممانعة في منطقتنا هي مهمة خطيرة، والخيار الوحيد المطروح أمامها هو النصر.

وهذا النصر لا يمكن الوصول إليه إلا بمزيد من التصميم والجرأة، وصولاً إلى أخذ زمام المبادرة حينما يتطلب الأمر ذلك.. وهذا النصر لا يمكن الوصول إليه إلا برفع روح التضحية إلى أعلى درجاتها.. وهذا النصر لا يمكن الوصول إليه إلا بتوطيد الوحدة الوطنية الداخلية مما يتطلب المعالجة المسؤولة والشجاعة للمشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية، أو على الأقل، وضمن الوقت المتبقي المتناقص إعطاء إشارات واضحة في هذا الاتجاه، وهذا النصر سيتم حتماً عبر التضامن الكفاحي العملي على الأرض بين شعوب الشرق العظيم، التي تتعرض لأخطر وأكبر عدوان همجيّ في كل التاريخ وعلى مر كل العصور..

■■



إضرابات اليونان وقمعها: نار التجليات الاجتماعية لانفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في أطراف أوروبا الأضعف والأفقر والأقل تطوراً، مرشحة لأن تنتقل بسرعة إلى دول المركز الأوروبي..

◄ **المؤتمرات العمالية توشك على الانتهاء..**

حضرت كل المطالب وغابت معركة التشريع .. 2-3

◄ **اجتماع ساخن لمجلس محافظة حماة..**

شركة الصرف الصحي تحت المجهر والأسرار تتكشف.. 5

◄ **الغش يعصف بغذاء البسطاء ..**

قصور الرقابة يرفع مخاطر الاختراق الصحي.. 6

هل تتوحّد أمريكا اللاتينية حقاً، وتكسر الطوق؟!

قرر رؤساء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تأسيس منظمة إقليمية جديدة للعمل على تحقيق التكامل الإقليمي، والابتعاد عن نفوذ الولايات المتحدة وكندا، باستبعاد عضويتهما في الوليد الجديد. وأدان المؤسسون الحصار الأمريكي على كوبا وساندوا الأرجنتين في أزمتها مع بريطانيا بشأن السيادة على جزر مالفيناس (فوكلاند) التي تحتلها كما جددوا دعمهم لإعادة بناء هايتي بعد زلزالها المدمر.



وحسب وكالة «آي بي إس» ستتولى المنظمة الجديدة، واسمها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، «دفع عجلة التكامل الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة، والدفاع عن أجندة إقليمية في المحافل الدولية، وتعزيز موقفها حيال الأحداث العالمية الكبرى»، وفقا لفيليبي كالديرون رئيس المكسيك التي استضافت القمة التي شارك فيها قادة ٣٢ دولة يومي ٢٢ و٢٣ الجاري.

وتقرر أن تركز القمة القادمة في عام ٢٠١١ في كاراكاس، على تحديد معالم الكتلة الإقليمية الجديدة التي ستشمل المعروفة باسم «مجموعة ريو» وقمة أمريكا اللاتينية والكاريبي، على أن تعقد القمة التالية في تشيلي في عام ٢٠١٢.

وتعد مجموعة ريو أهم محفل سياسي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتأسست في عام ١٩٨٦ كملتقى للحوار والتشاور في خدمة تعميم الديمقراطية وحل النزاعات سلميا، وتضم ٢٢ دولة من الإقليم بعد التحاق كوبا وهايتي وغويانا لها في عام ٢٠٠٨.

ويطرح تأسيس هذه الكتلة الإقليمية الجديدة تساؤلات عن مصير منظمة الدول الأمريكية، التي تضم الولايات المتحدة وكندا إضافة إلى جميع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، باستثناء كوبا التي رُفعت عنها القيود التي كانت واشنطن فرضتها لاستبعاد عضويتها، وهندوراس التي تم تعليق عضويتها بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح برئيسها الشرعي مانويل ثيلايا.

ومن المرتقب أن يتضح مصير منظمة الدول الأمريكية في آذار المقبل، موعد انتخاب أمين عام جديد لها.

■■

التكهفات في المزة ٨٦ تحت المسح



مع تعدد الإشارات الباطنية المنذرة بتخلخل التربة في حي المزة ٨٦، ووصول بعضها إلى مستوى الكارثة بعد تسببه بانهيارات بعض المنازل، بدأت المؤسسة العامة للجيولوجيا بإجراء مسح طبوغرافي لمعرفة امتداد التكهفات التحت أرضية في هذا الحي الجبلي المكتظ بالسكان.

يُذكر أن الانهيار الأرضي الذي حصل في الحي منذ أكثر شهر، أدى إلى حصول حفرة انهدامية بعمق ٢٠ متراً وبقطر ١٢ متر، وتسبب بتشريد العديد من الأسر من منازلهم العشوائية الهشة.

وبناء على استمرار المخاوف من كوارث قادمة، قامت محافظة دمشق مؤخراً بإخلاء ست عائلات من بيوتهم، كما وجهت نحو سبعين إنذارا بالإخلاء لعائلات أخرى..

وكانت محافظة دمشق قد توصلت إلى وجود خط انهدام رئيسي وخط انهدام فرعي على أطراف العاصمة، بعد دراسات قامت بها في عام ٢٠٠٨، حيث تبين وجود العديد من التكهفات والمغاور في سفح جبل قاسيون، وهي تمتد إلى منطقة المهاجرين ومنطقة ركن الدين – الشيخ خالد، الأمر الذي يشكل خطراً على سلامة سكان المنطقة وغالبيتهم من الفقراء..

■■

بصراحة

لماذا لا يقبل العمال على العمل النقابي؟!

■ عادل ياسين

منذ تأسيس أول نقابة عمالية منفصلة عن النقابات المشتركة مع أرباب العمل، كان الهاجس الأول للنقابيين الأوائل استقلال نقاباتهم في كل شؤونها، وهذه الاستقلالية كانت القاعدة المتينة التي استندوا عليها في تطوير نضالاتهم العمالية من أجل أجورهم، ومن أجل ثماني ساعات عمل، ومن أجل تأمين شيخوختهم. فخاضوا نضالاتهم تلك انطلاقاً من وعيهم لمصالحهم الأولية التي تشكلت بفعل التجربة المريرة التي عاشها العمال قبل هذه المرحلة (الاستقلالية)، والتي تطور فيها هذا الوعي بعد تلك المرحلة بفعل عوامل عدة، وأهمها تطور الصناعة من الحرفة اليدوية إلى الآلة، ودخول قوى وأفكار جديدة سلحتهم ببرامج، وكانت على رأس نضالاتهم بمختلف مراحلها، حيث ساهمت تلك العوامل مجتمعة بالانتقال إلى مراحل نضالية متقدمة، مثل الإضرابات والاعتصامات العمالية الشاملة التي كانت تحدث في كل المدن الصناعية، والتي لعب فيها المناضلون الشيوعيون الأوائل دوراً ريادياً في قيادتها وتحقيق الوحدة العمالية، وخلق أشكال مختلفة من التضامن فيما بين العمال المضربين، فإذا أضرب عمال حمص تكونت صناديق المساعدة من تبرعات عمال دمشق وحلب لدعم ذاك الإضراب مهما طال أمده، وبهذا تكون التكافل والتضامن بين أبناء الطبقة العاملة السورية، وأصبحوا قوة وطنية أساسيه تناضل ليس من أجل حقوقها فقط، بل من أجل الدفاع عن الوطن أيضاً.

أي أن قوة الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية لم تأت من فراغ، بل ولدت في خضم المعارك الوطنية والطبقية التي خاضتها إلى أن وصلت لمرحلة استطاعت فيها انتزاع حقها بقوانين عمل لبّت إلى حد ما جزءاً أساسياً من حقوقها، ونظمت علاقاتها معَ أرباب العمل.

إن الغرض مما طرحناه ليس استعراض تاريخ الطبقة العاملة النضالي، فهذا يحتاج لمراكز أبحاث وطنية متخصصة تقوم بهذا العمل، ولكن ما نود من ذلك هو أن نتساءل: لماذا تغير مزاج الطبقة العاملة وحركتها النقابية من دور الفاعل في الأحداث لتحقيق مصالحها، إلى دور المفعول فيه ضد مصالحها؟!

لقد جرى تطور كبير في واقع الطبقة العاملة من حيث عددها ومستواها التعليمي والمهني وتجمعها في منشآت صناعية كبيرة نسبياً، خاصةً منذ تأميم المعامل في عهد الوحدة وإلى الآن، وتوسع التنظيم النقابي في مهن جديدة لم تكن موجودة سابقاً وتعتمد التكنولوجيا المتطورة في الصناعة، وجرى تبني الأفكار الاشتراكية وصدور قانون التنظيم النقابي... إلخ. حيث انعكست تلك التطورات إيجابياً على واقع الطبقة العاملة، من حيث استقرار أجورها وتناسبها إلى حد ما مع الأسعار الرائجة في تلك المرحلة التي رفع فيها شعار «المعامل للعمال»، وأن سورية في مرحلة الانتقال للاشتراكية، بينما واقع حال علاقات الإنتاج ليس كذلك، فقد كانت تسير باتجاه معاكس لتلك الشعارات المرفوعة، والتي مازالت متضمنة في قانون التنظيم النقابي /٨٤/ والعديد من الوثائق الأخرى، مما خلق تناقضاً بين ما هو مرفوع من شعارات وما يمارس على الأرض من إجراءات تجاه كل انجازات تلك المرحلة اقتصادياً واجتماعياً، وتعمقت تلك التناقضات أكثر مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي جوهره اقتصاد السوق فقط، وما رافقه من إجراءات، وما طرح من سياسات اقتصادية شككت في بدايتها بجدوى ما أنجز وما يتحقق، إلى حد أن القطاع العام لم يعد قادراً على تحقيق النمو المطلوب.

ومع كل تلك التبدلات المؤلمة التي جرت من الضروري أن تقوم النقابات بمراجعة حقيقية تمكنها من إعادة دورها الريادي التي كانت تقوم به من أجل مصالح الطبقة العاملة، والدفاع عن الإنجازات التي كانت شريكة حقيقية في تحقيقها، دون أن تكبل نفسها ومن طرف واحد بشراكة لا يرغب بها الطرف الآخر، إن تجاوز هذا الوضع سيردم الهوة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية.

إن السياسات الاقتصادية التي سارت بها الحكومة وانعكاسها على حقوق العمال ومصالحهم، وعدم استجابة الحكومة للمطالب التي يطرحها العمال، وتدويرها من عام إلى آخر دون جدوى، خاصةً الطلب الأساسي والمستمر للعمال بزيادة أجورهم لتتناسب مع مستوى المعيشية المتدهور باستمرار، انعكس في المؤتمرات النقابية برفض العمال لتلك السياسات وتذمرهم منها.

إن تصاعد تذمر العمال، واستمرار السياسات الحكومية على الوتيرة نفسها، وتطوير موقف النقابات يعني أن العمال سيجدون في نقاباتهم ممثل حقيقي لهم، وفي ذلك مكسب للعمال وللنقابات وللوطن.

adel@kassioun.org

في مؤتمر نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية

نؤكد على حقنا في الحفاظ على مواقع عملنا





أيهم جرادة رئيس النقابة:
نشير صراحة إلى النقاط المضيئة وإلى نقاط الإخفاق في عملنا، نتيجة الظروف القاسية وعدم التوازن الذي تعيشه الحكومة في إدارة شؤون الاقتصاد، والتحول الاقتصادي الذي تم دون دراسة وأسس واضحة المعالم، الأمر الذي انعكس سلباً وبشكل جلي على الصناعة، وأدى إلى تراجع القطاع الصناعي في القطاعين العام والخاص.

وهنا ندخل بموضوع القطاع العام الصناعي، وشعورنا بعدم جدية الحكومة في معالجة أوضاعه، ونؤكد بأن شركاتنا «المتعثرة» كانت طيلة العقود الماضية تسهم مساهمة كبيرة في تمويل خزينة الدولة بالموارد، وهي تملك بنى تحتية كبيرة وطاقات وخبرات فنية وإنتاجية تراكمت طيلة هذه العقود، إننا نؤكد على المحافظة عليها وتطويرها واستثمارها بشكل أمثل، لا أن ترمى وتنقل وتهدر دون وأي فائدة.

نؤكد على حقنا في الحفاظ على مواقع عملنا وشركاتنا وحقوقنا كاملة، ونحن مستعدون للعمل، ولا نريد رواتب دون عمل أيضاً.

متروك القنطار (معمل المعادن):
في الوقت الذي نتطلع فيه إلى إعادة هيكلة القطاع العام وتفعيله، نرى أن المعاناة مازالت تكبر يوماً بعد يوم، إلى أن طالت مكاسبنا العمالية التي حصلنا عليها عبر سنوات طويلة، واليوم أصبح همنا الوحيد الحفاظ على وجودنا كعمال. وفق هذه المعطيات نلخص معاناتنا:

١. عدم توفر عقود عمل.
٢. عدم توفر المواد الأولية الكافية واللازمة لتحقيق خطتنا الإنتاجية، ونعمل حالياً حسب الطلب.
٣. نقص اليد العاملة حيث تحتاج إلى ضعف العدد الوجود.
٤. تأخر صيانة بعض الآلات والآليات بسبب الإجراءات الروتينية وكثرة اللجان.
٥. عدم الاهتمام بالعمل وعماله، ولم يبق لنا سوى رواتبنا المؤمنة من وزارة المالية.
٦. عدم الاستقرار العمال بسبب التضييق عليهم بالأمور الخدمية، وتوقف بعض الصرفيات المستحقة.
٧. لاحظنا تردد بعض رجال الأعمال إلى شركتنا بهدف الشراكة والتطوير، ونحن نرجو هذه الخطوة، إلا أننا فوجئنا بأنها ليست مشاركة بل استئجار بعض المواقع وإخلاء عمالها وآلاتها. فهل هذا هو إصلاح القطاع العام؟!

مداخلة اللجنة النقابية لعمال شركة بردى:
نطالب بما يلي:

١. الإسراع بفك الحجز عن الحساب لدى المصرف التجاري السوري، هو المصرف المعني بفتح الاعتمادات المستندية لتوريد المواد.
٢. التوسط لدى الجهات التسويقية لإعطاء الأولوية لمنتجات الشركة، وتحفيز العاملين في صالات البيع من أجل ترويج بضاعة الشركة، خاصة وأن الشركة قامت بتخفيض أسعار المنتجات بناءً على طلبهم وبمشاركتهم.
٣. تثبيت العمال المؤقتين، والمحافظة على المكتسبات العمالية والمزايا التي بدأت تتهاوى الواحدة تلو الأخرى، بسبب الأوضاع المالية للشركات.
٤. الترفيعات الدورية للعمال يحصل عليها العامل كل سنتين خدمة، وتضاف على راتبه، وهذا الترفيع ومبلغه المستحق لا يصبح من أصل الراتب لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلا بعد مرور عام على هذا الترفيع، وهذا ما يجبر الكثير من العمال الراغبين بالاستقالة إلى الانتظار والتريث بتقديم استقالتهم لحين مرور عام على الترفيع.
٥. رفع سقف المبلغ الذي يأخذه العامل من صندوق التكافل الاجتماعي عند التقاعد أو الاستقالة بعد خدمة ثلاثين سنة وما فوق، من /٥٠٠٠٠/ إلى /١٠٠٠٠٠/ ل.س.
٦. التوسط لدى وزارة الصناعة لصرف الإجازات السنوية المستحقة والمتبقية لعمال الحراسة وفرق التطوير والسائقين والدفاع المدني والخدمات عن عام ٢٠٠٩، حيث لم يتم الموافقة على الصرف لبعض الشركات المتعثرة.

■■

في مؤتمر نقابة عمال السكك الحديدية

نقابتنا تفقد عمالها



حسين فهد حمدان رئيس مكتب النقابة:
نؤكد على مطالب عمالنا ولعل من أهمها:

١. إلزام شركات القطاع العام بالنقل بالسكك الحديدية، كما ورد في تعاميم رئاسة مجلس الوزراء.
٢. الإسراع باستصدار الضابطة السككية.
٣. إعادة النظر في الحوافز الإنتاجية في الخطوط الحديدية السورية، حيث إنها ثابتة منذ أكثر من عشر سنوات.

إن المؤسسة العامة للخط الحديد الحجازي تعاني التأخير في مشاريعها، والسبب في ذلك عدم توفر السيولة المادية، حيث أن المبلغ المطلوب لتنفيذ المشاريع في الخطة الخمسية العاشرة هو /٥٩٣٢/ مليون، بينما المبلغ المرصود /١٦٥٤/ مليون.

صباح مصطفى
(اللجنة الثانية المسؤولة عن الخدمات):
نطالب بزيادة إعانة التقاعد في صندوق التكافل الاجتماعي من مبلغ /٥٠/ إلى /١٠٠/ ألف ليرة سورية، وذلك لعدة أسباب منها: حاجته الملحة للأدوية التي كان يحصل عليها مجاناً أثناء خدمته. تناقص قيمة المبلغ بشكل مطرد مع مرور السنين.

مداخلة اللجنة النقابية الأولى:
صدر قرار يقضي بتثبيت العمال المؤقتين في مؤسسات الدولة، مشترطاً الحاجة الفعلية وتوفر الشاغر والاعتماد، وهنا نقول: ليت هذا القرار لم يصدر لأنه لا يلبي تطلعات العمال وحاجتهم إلى التثبيت والاستقرار في العمل، مع العلم أن الشاغر والاعتماد متوفران.

بالنسبة لزيادة مبلغ الطبابة أيضاً جاء الرد بإلغاء الإحالات إلى الأطباء المختصين، وزاد في الطينة بلة توجيهات بعض المدراء للطبابة بعدم استلام الفواتير الطبية إلا من صاحب العلاقة.

طلبنا محاسبة المسيئين والمخالفين فذهب الصالح بالطالح، والذي أخذ آلاف الليرات كانت عقوبته مساوية لعقوبة المتأخر خمس دقائق عن دوامه في يوم واحد.

مداخلة اللجنة النقابية الثالثة:
نلفت نظر هذا المؤتمر إلى وجود ظاهرة تفشت بين العمال، وهي الرغبة في الانسحاب من النقابة لأن النقابة باعتقادهم لم تلب مطالبهم، بل زادت الحسميات عليهم، بدل أن تحسن وضعهم المعيشي، لذلك نؤكد على معالجة هذه الظاهرة السلبية فوراً.

مخاطبة الجهات المختصة لتأمين الشاغر والاعتماد لتثبيت العاملين وفق آخر راتب، ومطالبة الحكومة بدعم مؤسستنا لإنجاز المشاريع المتعثرة، ورفع الرواتب والأجور، وتشميل طبيعة العمل والاختصاص لجميع العاملين دون استثناء، ومن المستغرب أن نعود إلى القانون /٦١/ لعام ١٩٥٩، والقانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ الذي منح العامل حقوقاً أفضل وعدم المساس بأي مكسب عمالي، وإيجاد النافذة الواحد في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

مداخلة اللجنة النقابية الثانية:
نرفع إليكم المطالب العمالية التي نراها ضرورية للعمل والعمال:

١. عدم استفادة عمال مديرية الحركة والنقل ومساعدي المهندسين والمراقبين الفنيين بطبيعة العمل التي وردت بقرار وزارة النقل /٢٢١٢٥/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤، وربطاً مذكرة توضع الأعمال التي تقوم بها هذه العناصر، والتي تستحق طبيعة العمل، أسوة ببقية الأعمال المذكورة بالقرار.
٢. بسبب طبيعة عمل مديرية الحركة والنقل ومستودع القاطرات الذي يندرج بعمل الخدمة الفعلية على مدار /٢٤/ ساعة، نقترح إعفاءهم من نسبة /٢٥٪/ من العمل الإضافي، لتأمين العمل بكافة الكوادر أثناء المواسم.
٣. نظراً لعدم تعويض طواقم القطارات عن الرحلات التي لا يستحق عنها إذن سفر، علماً أن الرحلة تستغرق أكثر من /١٢/ ساعة، مع تحمل المخاطر والصعوبات. نقترح تعويضهم بمبلغ مالي عن كل رحلة تتجاوز /٨/ ساعات.

■■

في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات:

لا لـ «تحرير» قطاع الاتصالات



بشير حلبوني رئيس النقابة:
لنا بعض المطالب:

١. إلغاء قرار رئاسة مجلس الوزراء القاضي بمنح /٢٥٪/ من عدد العاملين في كل وزارة تعويض العمل الإضافي، والتكليف وفق الحاجة «النظافة، الحدائق الاتصالات، المياه».
٢. تشميل العاملين في وزارة العدل بقيمة اللصاقة القضائية التي لم يستفد منها إلا القضاة ومحامو الدولة.
٣. العمل على منح العاملين تعويض طبيعة العمل والاختصاص وفقاً للنسب التي حددتها المادة /٩٨/ من القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم /٥٠/، حيث أن التعليمات التنفيذية خالفت مضمون القانون، علماً أنه تم تشكيل لجنة وزارية مختصة لدراسة طبيعة العمل والاختصاص.
٤. إعادة النظر في هيكلة وملاكات الإدارات، وذلك بما يكفل تثبيت العمال المؤقتين استناداً إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء.

سلوى فرحة
(اللجنة النقابية في وزارة الاتصالات):
كلنا يعلم أن القطاع العام هو الحامل الأساس لبنية الدولة والمجتمع، ومن هنا لا أرى مبرراً لمشروع القانون الجديد للاتصالات، القاضي بفصل الإدارة عن الملكية كسبيل لتنظيم آلية العمل في هذا القطاع الخدمي، الهام اليوم والاستراتيجي مستقبلاً، فلقد حقق هذا القطاع نتائج مالية (أي عوائد) بحدود /٦٦/ مليار ليرة سورية العام الماضي، علماً أنه سبق تحريره جزئياً، من خلال وجود شركتي خليوي خاصتين، إضافة لشركات خاصة أخرى لمستخدمي الإنترنت. إذاً هو قطاع رابح. لذلك أرى أن «مشروع قانون فصل الإدارة عن الملكية» غير ضروري.

محمد الضميري
(اللجنة النقابية في محافظة دمشق):
المطالبة بمنح العمال المؤقتين الذين مضى على تعيينهم أكثر من خمس سنوات إجازة بلا أجر، أسوة بالعمال الدائمين، حيث أن العمال المؤقتين يعاملون معاملة الدائمين في معظم الحالات. وبتعديل أوضاع العاملين الذي حصول على شهاداتهم بعد التثبيت. وإيجاد حل للعمال المعينين في محافظة دمشق على ملاك أمانة السر من ناحية العلاج المجاني لهم، أسوة بالعمال المعينين على ملاك القطاع البلدي، وذلك إما عن طريق مستوصف المحافظة أو صرف الوصفات والتحاليل عن طريق مكتب النقابة إن أمكن.

محمد أنجيله
(مركز هاتف بغداد وابن العميد):
نطالب بما يلي:

- زيادة الأجور والرواتب، وتحريك سلم غلاء المعيشة، ووضع حد لتدهور القدرة الشرائية.
- تشميل جميع العاملين بالدولة بالرعاية الصحية دون الحاجة لشركات تأمينية خاصة.
- الدفاع عن القطاع العام وإصلاحه والدفاع عن الإنتاج الوطني.
- معالجة أوضاع عمال القطاع الخاص، وحمايتهم، وضرورة انتسابهم للتأمينات وللنقابات مع شروط عمل صحية.
- المحافظة على الحقوق المكتسبة والقانوننة للعاملين بأجر، وإعادة دراسة مشروع قانون العمل الجديد، والأخذ برأي الحركة النقابية، وعدم إطلاق يد رب العمل في إنهاء علاقة العمل، وحماية العامل من التسريح، وإعادة النظر بالمادة /٢٧٧/ التي تعطي الحق لصاحب العمل بمراجعة العقود السابقة.
- عدم تعديل قانون التأمينات وفق دراسات ومقترحات البنك الدولي، والمحافظة على نسبة /٧٥٪/ للراتب التقاعدي من الآجر الأخير للعامل.
- إعادة النظر بالقرار /٢٠/ عام ٢٠٠٥، واعتماد نسب تعويض العمل وفق أحكام القانون /٥١/.
- تثبيت العمال المؤقتين.
- إلغاء ضريبة الدخل على الراتب، وفق المعايير التي اعتمدت للأسر التي تستحق الدعم من حيث دخل الأسرة.

■■

في مؤتمر نقابة عمال النقل البري:

قوانينكم العجيبة أرهقت عمالنا!



زكريا ياغي رئيس نقابة النقل البري:

أولى مكتب النقابة اهتماماً بالمشكلات الناجمة عن استخدام المركبات وآليات تطبيق قانون السير والثغرات الناجمة عن تطبيقه، وإن اللجان التي تشارك بها النقابة كان لها دور فعال في إيصال مشكلات وهموم السائقين للجهات المسؤولة، وقد أبدت النقابة ملاحظاتها حول بعض مواد قانون السير، وخاصة النقاط وبعض المواد الأخرى، مطالبين بتعديل هذه البنود للحفاظ على روح القانون ومصلحة المواطن بآن معاً.

مداخلة اللجنة النقابية

في شركة النقل الداخلي:

أ- العمل على دعم قطاع النقل العام، وتغطية خسائره بسبب التعرفة الاجتماعية.

ب- تثبيت عمال العقود وفق قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٤٠٣ تاريخ ٢٠١٠/١/١٤.

ج- تطبيق الضمان الصحي الكامل والشامل للعمال وعائلاتهم، القائمين على رأس عملهم والمتقاعدين.

د- زيادة تعويض نهاية الخدمة من صندوق النقابة والصناديق الفرعية.

هـ- إعادة النظر بقانون السير وخاصة مسألة النقاط.

الشهادات المصادرة لسائقي النقل الداخلي، فكيف لهم أن يقودوا حافلاتنا دون شهادات سير التي تمت مصادرتها لمدة ثلاثة أشهر من فرع المرور، وذلك لأن الوضع الاقتصادي للمواطن له شأن كبير في مسألة الكرامة.

مداخلة رئيس اللجنة النقابية

للعاملين على التاكسي:

لقد أصبحت النقاط تشكل هاجساً بالنسبة للأخوة السائقين، وحتى لكل الأخوة المواطنين، فلا أحد يتمنى أن يرتكب مخالفة، ولكن قد تحصل المخالفة نتيجة خطأ غير مقصود، وهنا يتكبد السائق القيمة المالية التي أصبحت مرتفعة، وإضافة إليها حسم النقاط، والبعض استنفد أو كاد يستنفد نقاطه مما يضطره البحث عن أية وسيلة لإيجاد حل. وهنا كانت تجارة النقاط حيث أصبح لها سماسرة وناشطون وباتت النقطة تباع وتشترى.

لذلك أول ما نطالب به هو إلغاء النقاط والاكتفاء بالمخالفة المادية، والعمل على تخفيضها خاصة المبالغ الكبيرة منها.

لقد طالبنا سابقاً بتخفيض الرسوم السنوية المترتبة على السيارة العامة، والتي تبلغ حوالي /٤٠/ ألف ليرة سورية، واليوم نسمع عن تعديل على سعر البنزين، بحيث يرتفع سعر تنكة البنزين بحدود مائة ليرة سورية، وبالمقابل يتم إلغاء الرسم السنوي، وهذا الأمر إذا نفذ فإن سيكلف السيارة العامة عبئاً أكثر من الرسم السنوي، لأنه بحسبة بسيطة ستكون الزيادة التي تلحق بالسيارة العامة بحدود /٢٠٠/ ل.س يومياً، وإذا اعتبرنا الشهر /٢٦/ يوم عمل ستكون الزيادة شهرياً ٥٢٠٠ × ١٢ = ٦٢٤٠٠ ل.س في السنة.

عماد محروس

(مجمع نقل البضائع بدمشق وريفها):

١. يوجد لدى الجهاز الرئيسي لتنظيم نقل البضائع بدمشق وريفها /١١/ عاملاً مؤقتاً، وهم بحكم العمال الدائمين، لم يتم تثبيتهم رغم مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على عملهم لدى الجهاز، نطالب بتثبيتهم أسوة بالعمال الذين تم تثبيتهم في كل جهات الدولة.

٢. صدر عن وزارة النقل النظام الخاص بصندوق إعانة المتضررين من عمال وسائقي مهنة النقل، ولم يتم تفعيل هذا النظام والعمل به حتى تاريخه، رغم وجود مبلغ مجمد في حساب هذا الصندوق لدى وزارة النقل منذ أكثر من /٣٥/ عاماً، كما أن نظام هذا الصندوق الصادر بقرار من وزير النقل لم يتضمن أية فائدة لعاملي مكاتب النقل إلا في حال الوفاة، وهنا نأمل أن يتم تعديل هذا النظام ليتم منح مزايا لعمال مكاتب النقل في هذا النظام، بحيث يمنحون إعانات مالية في حال المرض أو العمل الجراحي وانتهاء الخدمة.

٣. نرجو السعي لإشراك العاملين في مكاتب نقل البضائع بالصندوق التعاوني في وزارة النقل وبالضمان الصحي، أسوة بالعاملين في وزارة النقل والجهات العائدة لها.

■■

في مؤتمر نقابة عمال النفط

فلنحافظ على ثرواتنا وكوادرنا الوطنية



علي مرعي (رئيس مكتب النقابة):

إن قطاع النفط والثروة المعدنية يعتبر قطاعاً استراتيجياً هاماً يوفر إمكانيات مادية ومعنوية وهو القطاع الفاعل في الدخل الوطني.

و من أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها:

١. الحفاظ على حقوق ومكتسبات عمالنا، والعمل على زيادة هذه المكتسبات وتطويرها، وأكبر دليل على ذلك ما قام به العمال والفنيون في إدارة عمليات الغاز بالاستغناء عن الكوادر الأجنبية والاعتماد على كوادرنا الوطنية المؤهلة والمدربة في إقامة برج لتعبئة أسطوانة الغاز طاقته الإنتاجية /٩٠٠ إلى ١٠٠٠/ أسطوانة في الساعة، وبمواصفات عالمية، مع التحكم بعامل الأمان المركزي المصنع بأياد وطنية.

٢. العمل على تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار لتحقيق معيشة كريمة.

٣. العمل على إصدار تشريع خاص لقطاع النفط والثروة المعدنية.

٤. تنفيذ الأحكام العمالية بالمثل (الجهد الإضافي، الاختصاص) حيث خلقت تفاوتاً كبيراً بين العاملين في عمل واحد ومكان واحد واختصاص واحد ورب عمل واحد.

٥. تنفيذ الحكم القضائي القطعي والمتضمن منح العاملين محروقات بأسعار مخفضة.

٦. منح العاملين في المركز الوطني للرصد الزلزالي جميع التعويضات التي كانوا يتقاضونها قبل النقل من المؤسسة العامة للجيولوجيا إلى المركز.

محمد الهواري

(فرع دمشق وريفها لتوزيع الغاز):

١. ضرورة إيجاد نظام خاص للتعويض على عمال الإنتاج عن أيام العطل والأعياد والجمع والسبت، لأنهم يعملون في هذه الأيام طيلة فصل الشتاء لضرورات سد الحاجات التموينية للسوق، كون العمل بالفرع على مدار /٢٤/ ساعة.

٢. ضرورة رفع نسبة التكليف بالعمل الإضافي إلى /١٠٠٪/.

٣. ضرورة العمل لدى الجهات المسؤولة لتصنيف العمل في فرع دمشق وريفها من الأعمال الخطرة، ومنح التعويضات على أساس ذلك.

٤. ضرورة العمل على الاستفادة من تعميم رئاسة مجلس الوزراء في تثبيت جميع العقود والموسميين في الفرع.

٥. رفع قيمة المساعدة الاجتماعية إلى /٥٠٠٠/ خمسة آلاف ليرة سورية.

٦. معالجة العاملين المنتسبين لنقابة النفط بعد التقاعد لمدة لا تقل عن /٥/ سنوات.

٧. رفع تعويض نهاية الخدمة بحيث يصبح راتب لـ /٦/ أشهر أو سنة بدلاً من شهرين.

مداخلة اللجان النقابية

في الشركة السورية للنفط والمؤسسة العامة للنفط:

١. العمل على الإسراع بإصدار الملاك العددي للعاملين بالشركة السورية للنفط، مما يحل كثيراً من إشكالات الشواغر، لأنه لوحظ وجود عمال تم تعيينهم منذ أكثر من /٣٠/ عاماً، ولا يوجد لهم شاغر حتى الآن.

٢. الاهتمام بعملية التدريب الداخلي والخارجي على أن تكون الخطة مع بداية كل عام، وتشمل كافة الأخوة العمال، وليست محصورة بفئة معينة. ومشاركة التنظيم النقابي في هذه اللجنة، مما ينعكس إيجاباً لمصلحة العمل والعمال.

٣. العمل على تنفيذ الدعاوى العمالية وعدم الطعن بها، وخاصة الدعاوى التي سبق وأن أخذت الدرجة القطعية، مثل دعوى المحروقات والجهد الإضافي.

٤. منح العاملين الفنيين خريجي المعاهد المتوسطة تعويض طبيعة الاختصاص، أسوة بزملائهم الذين تم تعيينهم قبل صدور قانون العاملين الموحد لعام ١٩٨٥.

٥. يرجى متابعة موضوع الجمعية الاستهلاكية من مكتب النقابة، من أجل تحصيل أجر عادل لمقر الجمعية وتوزيع العائدات على الأخوة العمال المساهمين، وأن تكون الأسعار منافسة لأسعار السوق.

٦. العمل مع الجهات الوصائية لفتح سقف الرواتب والأجور للإخوة العمال.

مداخلة اللجنة النقابية

المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية:

١. منح المساعدين الفنيين والكيميائيين والحفارين المعينين فيما بعد عام ١٩٨٦ تعويض الاختصاص، أسوة بزملائهم المعينين قبل ١٩٨٦ حسب القانون /٥٠/.

٢. منح طبيعة العمل للعاملين في الفرق الحقلية على اختلاف اختصاصهم.

٣. المتابعة والإسراع بإنجاز قانون الضمان الصحي والاجتماعي.

٤. إعادة العمل بنظام الإجازات الساعية، لاسيما وأنها تقطع أو تحسم من إجازات العامل.

٥. تشميل العاملين بقطاع النفط بامتيازات تتعلق بمجال عمل الوزارة، أسوة بعمال وزارة الكهرباء ومؤسسة الاتصالات.

٦. إعادة النظر بالأسس والشروط المتعلقة بتخصيص وتوزيع المساكن العمالية، وذلك بعد ظهور الثغرات في التخصيص الأخير للأخوة العمال، مع ضرورة زيادة المساكن العمالية للمؤسسة العامة للجيولوجيا.

٧. حل معضلة جمعية النفط ورفد الصندوق (صندوق المساعدة) بمستحقاتها عن السنوات السابقة، مما ينعكس إيجابياً على الأخوة عمال النفط، ومن ثم وضع نظام استثمار لهذه الجمعية، بحيث تكون مدارة من الأخوة العمال.

٨. إعادة النظر في نظام مكاتب العمل (التشغيل).

■■

على هامش المؤتمرات النقابية... أين معركة التشريع؟!

نزار عادلة

/٢٦٠/ نقابة عمالية عقدت مؤتمراتها السنوية، وهذه المؤتمرات كافة أكدت على قضايا أساسية:

المحافظة على القطاع العام وتطويره، تثبيت العمال المؤقتين، تحقيق الضمان الصحي، طبيعة العمل والحوافز، إلغاء ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، تحسين الوضع المعيشي، إيجاد جبهات عمل للشركات الإنشائية، البطالة وانعكاساتها الاجتماعية، تطوير الخطاب النقابي بشكل عام. إضافة إلى قضايا تفصيلية: حال هذه الشركة أو تلك وأوضاع عمال القطاع الخاص.

بين مؤتمر وآخر:

ومن مؤتمر إلى آخر، وبين عام وآخر تتكرر المطالب العمالية ذاتها، ولا شك أنه من غير الجائز أن لا تعير النقابات أهمية لما تطرحه، وهو لا ينفصم عن الجانب الاقتصادي والسياسي مطلقاً، إذ أنها مهمات مترابطة عضوياً، ولكن هناك قضايا اقتصادية مستجدة، أو استجدت بعد تبني اقتصاد «السوق الاجتماعي» وهو الاقتصاد الليبرالي بامتياز، وهذا يعني بشكل واضح ليس تطوير الخطاب النقابي فقط، وإنما نقلة هامة في العمل النقابي، ولن نستطرد هنا لنتحدث عن العمل النقابي في الدول التي تسير في الطريق الاشتراكي والرأسمالي. فهي واضحة ومعروفة لكافة القيادات النقابية، لذلك فإن قوقعة المنظمات النقابية في إطارها المهني بحجة أنها ليست منظمات سياسية، أو جعل النقابية السياسية بديلاً للنضال المطلبي (وهو شعار السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في سورية) يعني بشكل واضح شل الحركة النقابية وأضعافها أمام المستجدات الاقتصادية: ضرب القطاع العام وعرض شركاته للاستثمار، عدم التوسع والاستثمار في القطاع العام، مشاركة الشركات الأجنبية ورأس المال الخاص في مؤسسات إستراتيجية، تصفية شركات عديدة، الانفتاح والشركات وزحف رؤوس الأموال لإقامة مشاريع خدمية وتجارية، تحرير أسعار الطاقة وتأثيراتها على القطاعين الصناعي والزراعي. زيادة حجم عمال القطاع الخاص وهو أكثر من ضعف عدد عمال القطاع العام إلخ....

من هنا نجد الخطأ الفادح في العزل بين النقابية المطلبية والنقابية السياسية الاقتصادية، وإذا حدث ذلك، فهذا يعني بشكل واضح أن القيادة النقابية خلف عمالها وليس أمامهم، وهذا يعني الشلل والهزال والانعزال والانشغال بالقضايا المكتبية الصغيرة والروتينية على حساب القضايا الكبرى، وتظهر أمراض عديدة منها تحول بعض النقابيين إلى إداريين في المؤسسات من خلال تمثيلهم في المجالس الإدارية، أو من خلال علاقاتهم مع الإدارات، متناسين كونهم ممثلي العمال، لذلك يقفون في أحيان كثيرة ضد المطالب العمالية، ويبررون ذلك بعدم التشهير بالقطاع العام لأن المرحلة دقيقة وحساسة، ويرتبط بعض القادة مع أصحاب منشآت في القطاع الخاص لقاء مكاسب مادية، ولا يهمه واقع عمال القطاع الخاص. وتتحول فئة من القيادات إلى أرستقراطية عمالية على حساب الطبقة العاملة، وهذه الارستقراطية جزء لا يتجزأ من الرأسمالية.

الوقائع الاقتصادية بعد اقتصاد السوق

يقاس عملنا النقابي بمقدار ما نستطيع إحرازه من مكاسب. بل بقدر ما نستطيع الاحتفاظ بالمكاسب، وهذا يعني العمل في الجانب القانوني والتشريعي، لأن هناك قوانين وتشريعات صدرت وقوانين كادت أن تصدر، وهي تمس حقوق العمال ومكاسبهم، فهل نقف مكتوفي الأيدي؟

لعل مراجعة تاريخ الحركة النقابية في العالم، تبرز أكثر ما تبرز تلك العلاقة المباشرة الوثيقة، التي كانت قائمة دائماً، بين تطور التنظيم النقابي كمؤسسة تمثيلية للطبقة العاملة، وبين تطور التشريع، كبنية حقوقية للمجتمع، هذه العلاقة كانت دائماً تتأرجح صعوداً وهبوطاً، وفق تأرجح الوجود الاجتماعي الفعال للطبقة العاملة. فمنذ أن أطل القرن الثامن عشر، وبدأت الآلة تتدخل في عمليات الإنتاج، مبدلة وسائله وظروفه، ومبادئ الإنتاج الوظيفية ذاتها، منذ ذلك الوقت يمكن أن تقول بأن عصر التنظيم صناعي قد بدأ يطل على العالم، ليطرح مشكلة «العمل» الإنشائي، لا كمشكلة إنتاج سلعي فحسب بل كمشكلة إنتاج اقتصادي واجتماعي، وما ينجم عن هذه المشكلة من قضايا هامة كتوزيع العمل، ودور المنشأة الصناعية الكبرى، وتبلور الوضع الطبقي لكل من العمال وأصحاب رأس المال، والتطور التقني، ودور السلعة المصنعة. ومسائل الاستهلاك، ومفاهيم الأجر والضمان الاجتماعي وغيرها ... وإذا كانت هذه المسائل التي تعتبر موضوعات خاصة بمشكلة العمل الإنساني، فإن أساليب المجتمعات في معالجتها اختلفت باختلاف الأنظمة التي سادت فيها. ولكن تبقى الساحة التشريعية ساحة أساسية وميداناً للصراع الطبقي بجميع وجوهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ساحة أساسية أمام التشريع الليبرالي الزاحف بقوة في كل الاتجاهات.

من هنا نجد أهمية التشريع ودور النقابات في هذا الميدان، والتقدم النقابي على جبهة التشريع لا يمكن إلا أن يكون تقدماً على الجبهات السياسية والاجتماعية وغيرها.

التشريع سلاح حاسم يحقق ثلاثة أمور:

- يحقق الاعتراف الاجتماعي «بحق» من الحقوق التي تتضمنها لائحة المطالب المكتوبة وغير المكتوبة للنقابات والعمال، وتؤمن موقعاً تشريعياً متقدماً يهيئ لما بعده.
- الاعتراف القانوني بحق نقابي أو عمالي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى كسر قيد رأسمالي تتقيد به الطبقة العاملة وحركتها.
- تقدم النقابات على جبهة التشريع لا يمكن إلا أن يكون تقدماً على الجبهة السياسية والاجتماعية وغيرها.

لذلك فإن العلاقة الجدلية القائمة بين النقابات كقوة منظمة وبين مطالبها وأهدافها، هي علاقة تطلع تشريعي، أي أن التنظيم النقابي يتطلع إلى التشريع، على أنه التعبير عن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الصورة السلبية أو الإيجابية بالنسبة له وللطبقة العاملة التي يعمل على تمثيلها تمثيلاً مباشراً.

حاولت بعض الجهات الوصائية تعديل قانون العمل في القطاع الخاص /٩١/ لعام ١٩٧٨ تماشياً مع اقتصاد السوق، وجوبه هذا التعديل بمعارضة عنيفة من النقابات لأنه يضرب حقوقاً مكتسبة تحققت منذ أكثر من /٥٠/ عاماً، وبعد مناقشات مستفيضة مع الحركة النقابية يعتقد أنه تم التوصل إلى تسوية.

وحاولت بعض الوصائية تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بتوصية من البنك الدولي، يخفض التعديل الرواتب التقاعدية للعمال، وقوبل هذا التعدي برفض مطلق من قبل النقابات.

لذلك كثيراً ما يكون القانون «تسوية» بين حقين أو مصلحتين للعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وفي كل الأحوال، فإن أهمية التشريع تتمثل لا في تسجيل الحقوق العمالية فقط، بل بالانتقال إلى ميدان آخر وهو الميدان الاقتصادي.

في الميدان الاقتصادي صدرت سلسلة من التشريعات القانونية تم تقبلها على جرعات خفيفة، إغلاق /١٧/ شركة في القطاع العام، وطرح مواقع هامة للشراكة والاستثمار، وعدم إصلاح شركات القطاع العام، وإغراق الأسواق بكل ما هو مستورد إلخ.....

فأين موقعنا من هذه التشريعات ونحن في صلبها؟!؟

■■

«ربيعة» و«القحطانية» في الرقة.. وأزمة وسائل النقل

لا يخفى على أحد أنّ وسائل المواصلات والاتصالات هي شرأيين الحياة العصرية وأبرز حاجاتها اليومية، كونها تصل بين المدن والبلدات والقرى، وتسهّل على المواطنين بكافة شرائحهم وفئاتهم مع أسرهم فرصة التواصل الاجتماعي فيما بينهم، وبالتالي هي ليست مجرد وسائل خدمية فقط، بل هي تربط كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها ... وأيّ خلل أو فساد فيها سينعكس ليس على المواطنً وحسبً، وإنما على كل جوانب الحياة والنشاط الحيوي للمجتمع.

في محافظة الرقة، تتضاعف أهمية وسائط النقل الداخلي للمدينة النامية باضطراد وضواحيها والبلدات القريبة منها، بسبب كثافة السكان وحجم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم، وبالتالي فإنها بحاجة إلى عنايةً أكثر وتطوير مستمر، لكن على ما يبدو فإنّ الفساد المتغلغل كالسرطان لا يترك زاويةً كبيرةً أو صغيرةً إلاّ ويحاول التهام الخلايا الحية فيها وإهلاكها..

فمنذ سنوات والمواطنون ومعهم المنظمات الشعبية والهيئات الإدارية المحيطة بمدينة الرقة، ونخص منها بلدتي ربيعة والقحطانية اللتين لا تبعدان عنها سوى أربعة كيلو مترات فقط، يطالبون بوسائط نقل داخلي، حيث أنّ هناك نسبة كبيرة منهم من العمال والموظفين والطلاب من مختلف المراحل، وحتى الفلاحين وأسرهم، يعانون يومياً الكثير الكثير في الوصول إلى أماكن مقاصدهم بسبب قلة (المكرو باصات) الخاصة، ناهيك عن الممارسات والمعاملة السيئة التي يتلقونها من السائقين، وما يزيد الطين بلّةً أنّ التسعيرة المحددة كأجرة ركوب وتوصيل هي خمس ليرات، لكن السائقين يتقاضون عشر ليرات ضاربين بعرض الحائط تسعيرة التموين، وغير مبالين بكل القوانين، ولا تزال هذه الظاهرة مستمرة ومتفشية، مع العلم أنّ مجلس مدينة الرقة قام بمحاولة ايجابية بتخصيص باص نقل داخلي لنقلً المواطنين بين المدينة وربيعة والقحطانية، لكن فرحة المواطنين لم تدُم طويلاً أيام المحافظ السابق، ولم يكد يمر سوى شهر واحد قبل أن تعود قوى الفساد وتمارس نفوذها، إلى أنم تنجح في إيقاف الباص، وهكذا عادت حليمة إلى عادتها القديمة وغرق المواطنون في الدوامة ذاتها من جديد..

لذا نتوجه إلى السيد المحافظ الجديد بإيجاد حلّ جذري ودائم لمشكلة المواصلات المفتعلة هذه، وذلك بتأمين باصات نقل داخلي كافية لإزالة التصلب من شرايين المواصلات الرقاوية..

■ مراسل قاسيون - محمد الفياض

السيد محافظ حمص... قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!!



تيسير مخول

وردتنا شكوى عاجلة ومهمة جداً من الحرفيين وأصحاب المحلات المهنية الخدمية في منطقة وادي النضارة في محافظة حمص، التي تبعد عن مدينة حمص حوالي ٦٠ كيلومتراً باتجاه الغرب، وتضم ٢٩ قرية وبلدة. وتقول الشكوى إن مئات الأسر في هذه القرى والبلدات حُرمت من مصدر رزقها وقوت يومها لأن أربابها أصبحوا عاطلين عن العمل جراء قرارات متسرعة وغير صائبة وليست مدروسة، ولا تأخذ بالحسبان الآثار السيئة التي يمكن أن تنتجها. فقد صدر عن محافظ حمص قرار يقضي بإغلاق المحلات المهنية والحرفية الخدمية في هذه المنطقة، حتى لو كانت بسيطة (قزّاز، نجار عربي، محل حدادة صغير....) ونقلها إلى المنطقة الصناعية في حسياء.

من بين الـ٢٩ قرية وبلدة المتضررة ونيابةً عنهم، تجرأ أهالي قرية حب نمرة ورفعوا الشكوى التالية:

«السيد محافظ حمص الموقر، تحية وبعد: نحن أصحاب المحلات الحرفية في وادي النضارة، قرية حب نمرة، نشكو لكم ما يلي: لقد تم تنفيذ قراركم بإغلاق وتشميع محلاتنا من قبل بلدية حب نمرة، لعدم وجود تراخيص، علماً أننا تقدمنا عدة مرات إلى المحافظة والبلدية بطلبات من اجل الحصول على هذه التراخيص، لكن تم رفضها من الجهات المسؤولة في المحافظة، بسبب وجود هذه المحلات ضمن المخطط التنظيمي الجديد الموسع، والذي من ضمنه إنشاء منطقة حرفية. لكن للأسف الشديد مازالت هذه المنطقة على الورق والمخططات من دون تنفيذ، وهي بانتظار موافقتكم للمباشرة في إنشائها، علما أن جميع المخططات التنظيمية لقرى الوادي تتضمن مناطق حرفية، والمخطط التفصيلي مدروس وجاهز ويتضمن كافة الحرف التي نعمل بها. وللأسف أيضاً توجه لنا كتاب من مديرية الشؤون الفنية، دائرة التخطيط العمراني شعبة الرخص، برقم ٥٩٥٩/ط تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢، يطلب من رئيس مجلس قرية حب نمرة العمل على:

«١- إبلاغ أصحاب المحلات الذين تقدموا بطلبات ترخيص إلينا، بأنه تم حفظ طلباتهم وعليهم التقدم بطلب الترخيص إلى المدينة الصناعية بحسياء، أو إحدى المناطق الحرفية الجاهزة لاستقبال طلبات الترخيص، ليتم دراسة إمكانية منحهم مهلة للعمل ريثما يتمكنوا من تجهيز محلاتهم في الأماكن التي تخصصوا فيها.

٢- تطبيق أحكام المادة الأولى من المرسوم ٢٦٨٠ لعام ١٩٧٧، وإغلاق كافة المعامل والمحلات غير المرخصة الخاضعة لأحكامه، وإعلامنا التنفيذ».

وقد تم التنفيذ الفوري لهذا القرار من الجهات المسؤولة.

ومن هنا نتوجه لسيادتكم الكريمة، راجين السماح لنا بمتابعة العمل في محلاتنا، التي هي مصدر عيشتنا وباب رزقنا الوحيد، مع الموافقة على إعطائنا تراخيص مؤقتة، ريثما تجهز المنطقة الحرفية، ونحن مستعدون للانتقال الفوري إليها، وملتزمون بكافة التعليمات الموجبة التي تقع علينا بتنفيذها. ونعلمكم بأن مصدر رزقنا وحياة أولادنا وعائلاتنا، والتزامنا مع الناس بتسليم أعمالهم، هي أمانة بين أيديكم.

فهل يعقل أن نبقى عاطلين عن العمل يا سيادة المحافظ، والمنطقة الحرفية مازالت على الورق؟! أو ننقل محلاتنا البسيطة مسافة ١٢٠ كيلومتراً، ونتحمل هذا العبء الكبير؟! أو نقطع أرزاقنا عمداً؟!

كلنا ثقة برأفتكم الكريمة. فنرجو الاستجابة لطلبنا. ولكم جزيل الشكر والاحترام»

وفي سياق حل منطقي ونهائي للمشكلة قال رئيس إحدى البلديات للمحافظ إن هناك أربعة هكتارات من الأرض الجرداء الصالحة والمخصصة للمنطقة الحرفية، وهي تتوسط ثلاث أو أربع قرى وتستوعب حرفيي هذه القرى المحيطة بها، ولكن المحافظ رفض الاقتراح وطلب مساحة أكبر لكي يتم تخديمها بحدائق ومرافق خدمية ترفيهية أخرى. فلننظر إلى هذا الطلب غير المنطقي ويعتبر تعجيزياً فقط. وهنا نطرح الكثير من الأسئلة على الجهات المعنية:

- هل يعقل أن نقطع أرزاق الناس ونغلق أبواب رزقهم قبل أن نبحث لهم عن البديل؟!
- هل يعقل أن يرحل أصحاب المحلات والحرف الصغيرة عن مناطقهم التي يعشون فيها إلى مناطق بعيدة، مثل المنطقة الصناعية بحسياء، التي تبعد عن وادي النضارة بحدود ١٢٠ كم؟!
- هل يعقل أن مواطناً من الوادي يريد أن يفصل باباً أو شباكاً أو يقطع لوح زجاج، عليه الذهاب إلى المنطقة الصناعية في حسياء؟!

إن هذا القرار غير صائب وغير عادل بحق لقمة عيش الناس. كان حرياً أن تنفذوا المناطق الحرفية حسب التوسع للمخططات التنظيمية في المناطق المذكورة قبل إغلاق أبواب رزقهم، فنحن لسنا بحاجة لزيادة أعداد البطالة وتعميق مستوى الفقر، الذي بدأ يمزق شرائح مجتمعنا كافة. فنرجو إعادة النظر بقراراتكم من اجل مصلحة الوطن والمواطن. ■

بعد انحلال الزوجية... المرأة السورية ومشكلة الحضانة

كفل قانون الأحوال الشخصية السوري حق المرأة في حضانة أطفالها بعد انحلال الزوجية، إذ يبقى الأطفال في عهدة أمهم ورعايتها حتى يبلغ الولد الثالثة عشرة من عمره، والبنت الخامسة عشرة. إلا أن ثمة قصوراً في الحماية الفعلية لهذا الحق، وأعني هنا الحماية الاقتصادية، بمعنى أن المشرّع السوري، وضع النص الضامن لهذا الحق، وأغفل تأمين الأرضية الاقتصادية الاجتماعية الراسخة، لتطبيق هذا النص بشكل عملي على أرض الواقع.

عندما تنحل رابطة الزوجية بطريقة أو بأخرى، يكون على المرأة اصطحاب أطفالها معها ومغادرة مسكن الزوجية، حيث يبقون في عهدتها حتى نهاية سن الحضانة، ما لم يقم سبب يحرمها من هذه الحق. ويكون على الأم تأمين مسكن لأطفالها، وتأمين دخل ثابت يوفر لهم الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وهذا يضعها في الغالب تحت رحمة ضغوط لا تحتمل، في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وانخفاض مستوى الأجور، والأهم من ذلك، النفقة الهزيلة التي يلزم القانون الزوج بدفعها، والتي لا تفي بتأمين حد الكفاف الأدنى للطفل.

وفضلاً عن ذلك، لم يتكفل القانون السوري بضمان حق الطفل في الحصول على مسكن خلال فترة الحضانة، ولم يلزم الزوج ولا غيره بذلك، وحتى إنه لم يعمل على تأمين البيئة اللازمة لوجود مؤسسات أهلية تقوم بهذه المهمة. وفوق هذا يطالعنا قانون الأحوال الشخصية السوري بنص مفخخ وملتبس في الفقرة الثانية من مادته رقم «١٣٩» ونصها «لا يسقط حق الحاضنة بحضانة أولادها بسبب عملها إذا كانت تؤمن رعايتهم والعناية بهم بطريقة مقبولة»، وهو النص الذي حافظ عليه حرفياً، مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي طرح مؤخراً.

فبينما يبدو النص في مطلعه، وكأنه منةٌ للمرأة، وانحياز لحقها في العمل والاستمرار في حضانة أطفالها في نفس الوقت، يعود ليجعل من عملها خارج البيت مبرراً لسحب الحضانة منها، إذا لم تؤمن رعاية الأطفال والعناية بهم «بطريقة مقبولة»، وطبعاً يعود للقاضي تحديد الطريقة المقبولة من غير المقبولة، وهي عبارة فضفاضة لا مجال لتحديدها على الإطلاق.

وهكذا يحاصر القانون المرأة بعد انحلال الزوجية، مرةً من خلال عدم تأمين المسكن اللائق لها ولأطفالها، ومرةً من خلال التضييق على حقها في العمل، ومرةً ثالثة من خلال انخفاض مبلغ النفقة الذي لا يغني ولا يسمن من جوع. وقد رأينا نتائج هذا القصور التشريعي من خلال العديد من الحالات التي تنهار فيها المرأة تحت هذه الضغوط، فتتنازل عن حضانة أطفالها، التي تنتقل بحكم القانون إلى أمها، التي ستعجز عن النهوض بالمهمة الموكلة لها، لتنتقل الحضانة بعدها إلى أم الأب، أي إلى الأب نفسه فعلياً. وكثيراً ما ترجع المرأة مهانةً إلى بيت زوجها السابق، لتبقى قرب أطفالها ولو كزوجة ثانية، هذا إذا قبل الزوج السابق بردّها أصلاً.

ليس هذا إلا واحداً من النماذج الصارخة، على قصور القوانين السورية، وعدم تأمين الأرضية الاقتصادية الاجتماعية اللازمة للتطبيق السليم لها، الأمر الذي يؤدي إلى تجريد الكثير من النصوص القانونية من جزء من مفعولها العملي، بل وإلى تفريغها من مضمونها كاملاً في بعض الحالات، وهو ما يستدعي وقفة جدية من المشرع السوري، ومن السلطة التنفيذية المخولة تطبيق ما يقره هذا المشرع من قوانين، لإعادة النظر في القوانين، وفي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي تشكل البيئة التي يفترض أن تطبق فيها هذه القوانين.

■ نجوان عيسى

في ذير الزور... ضرائب محلية جديدة والقادم أعظم!!

مع أنّ كثيراً من كبار الاقتصاديين والشرفاء في سورية يؤكدون أنّ (التهرب الضريبي) من القطاع الخاص وكبار التجار، يبلغ حوالي مائتي مليار ل.س سنوياً، وهي كافية لتغطية أكبر جُزءٍ من عجز الميزانية العامة، ويمكن أنَ تسهم أيضاً في زيادة مجالات الاستثمار للدولة، إذا وُظفت بشكل صحيح، وستتحقق زيادة حقيقية في نسبِ نمو الدخل الوطني يمكن أن تنعكس فعَلياً بشكل إيجابي على المعيشة اليومية للمواطنين، وستحل معظم المشاكل كتوفير فرص عمل تستوعب جيوش البطالة الرابضة تحت حدود الفقر، وتزداد باستمرار بدل أن تنخفض. ورغم ذلك فالحكومة وطاقمها الاقتصادي ومن ورائها، يعمقون المشكلة،فيُمنح من يُسمَّون مستثمرين،وأغلبهم وهميون، الإعفاءات المتعددة،بينما تُفرض كل يوم الضرائب الجديدة على المواطنين، بدل أن تخفف عنهم الأعباء التي تتراكم باستمرار!

ويبدو أنّ هذا لا يكفي لأنّ مواطننا مازال في نظر البعض غنياً طالما هو حيّ، ولابد للعلقات الطفيلية والبيروقراطية الفاسدة أن تمتص دمه إلى آخر قطرة، وتنتزع ما بقيَ في جيبه ولو على حساب قُوته اليومي. فمن الضرائب الجديدة التي فُرّضت مؤخراً، ما صدر عن مجلس مدينة دير الزور في القرار رقم ٢٩ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ وتطبق على تكاليف ٢٠١٠ على أن تُحوَّل عائداتها إلى حساب المحافظة في مصرف التسليف الشعبي. وقد شمل القرار حوالي ١٠٤ بنود، الكثير منها بحاجة لإعادة النظر وأغلبها بنسبة ١٠٪ من إجمالي الإنتاج، نذكر منها: دخل المهن والحرف البسيطة، رسم الخروج، رسم مقطوعية الكهرباء، رسوم الكاتب بالعدل، رسوم حماية البيئة، رسم الطابع، ضريبة المواد المشتعلة، الرسوم القضائية، رسوم تسجيل السيارات، رسم إعادة تقويم وتنازل، رسوم عقود الإيجار، رسوم وسائط النقل، رسوم الأرصفة والتعبيد والسياقات، رسم الذبح، رسم الخدمات ورسم الباعة الجوالين، وهناك ضرائب حددت بمبلغ مقطوع.

هنا نتساءل: على من ستنعكس أعباء هذه الضرائب سلباً؟ أليس على الصناعات الحرفية والزراعة والثروة الحيوانية وغير ذلك؟ وبالتالي على المواطنين المرهقين من الوضع المعيشي الذي أودى بالكثيرين منهم إلى ما دون خط الفقر؟ ألا يخلق ذلك بؤر توتر ستنعكس على دور وبنية الدولة التي نحن حريصون عليها؟ ونتمنى أن تكون دعماً للمواطنين لا دعساً لهم، حتى لا يستغلها المتصيدون وضعفاء النفوس!!

ونتساءل مرةً أخرى: كيف وافق أعضاء مجلس المحافظة على كثير من هذه الضرائب، بينما من المفترض أن يمثلوا مصالح المواطنين ويدافعوا عنها وعن كرامتهم التي يجري التعدي عليها والتي هي فوق كلّ اعتبار؟



لذا نهيب باتحاد الفلاحين والعمال والحرفيين، وكل من تهمه مصلحة الوطن والمواطن، التدخل لإعادة النظر بقوانين وقرارات الضرائب حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن!!

■ زهير مشعان

في الذكرى الأربعين لرحيل الرفيق محمد يونس..



أقامت منظمة الحسكة لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ ١٩\٢\٢٠١٠ لقاءً تأبينياً بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل الرفيق محمد يونس، الذي وافته المنية بتاريخ ٩\١\٢٠١٠..

قدم للمناسبة الرفيق شيروان..

وتم إلقاء العديد من الكلمات المؤثرة..

كلمة منظمة عامودا ألقاها الصديق الأديب «أبو فاطمة»، قدم من خلالها العزاء لرفاق الفقيد وأهله ومحبيه، وتحدث عن خصال الرفيق محمد واهتماماته الثقافية عامة وباللغة الكردية بشكل خاص، بالإضافة إلى دوره السياسي في رعاية الكثير من شباب عامودا، حيث انتسب الراحل في تلك البلدة إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري.

أما كلمة منظمة الحسكة فألقاها الرفيق سلام داوود، وتحدث فيها عن الخسارة التي ألمت بالمنظمة جراء غياب الرفيق محمد، وعاهد الراحل باسم الرفاق كافة على السير في الطريق الذي اختاره الرفيق محمد، ومتابعة النضال تحت راية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، راية كرامة الوطن والمواطن..

وألقى الشاعر «أبو آمد» قصيدة باللغة الكردية عبر من خلالها عن معاني إنسانية مرهفة وأخرى نضالية.

وألقت الرفيقة شيرين محمد كلمة آل الفقيد، شكرت فيها المنظمة على اهتمامها ورعايتها، وعاهدت الرفاق على سير العائلة على الطريق الذي اختاره الأب الذي غيبه الموت جسداً وأبقى ذكره حاضراً.. ■

اجتماع ساخن لمجلس محافظة حماة..

شركة الصرف الصحي بحماه تحت المجهر.. والأسرار تتكشف!!

◄ متابعة وإعداد يامن طوبر

اجتمع مجلس محافظة حماة في دورته العادية يومي الثلاثاء والأربعاء، الثاني عشر والثالث عشر من الشهر الجاري، برئاسة محافظ حماة أحمد شحادة خليل بلقائه الأول مع أعضاء مجلس المحافظة.



وقد تناول الأعضاء الكثير من القضايا الخدمية وهموم المواطنين، إلا أن النقاش الذي أخذ طابعاً جدياً تمحور حول أعمال الشركة العامة للصرف الصحي في حماة، وقد تناولت المداخلات محطة سلمية الخارجة عن الخدمة من عام ٢٠٠٤ ولغاية تاريخه والتي من المفترض أن توضع بالخدمة في عام ٢٠٠٥، والمخالفات الفنية الحاصلة لجهة التجهيزات المخالفة للعقود والمواعيد المتكررة لإنهاء العمل فيها ووضعها بالاستخدام والتلوث البيئي الذي تسببه لمدينة السلمية وتل درة.. كما تناولت المداخلات محطة حماه التي وضعت بالاستثمار منذ عام ٢٠٠٥ ولم تؤد الغاية المطلوبة منها في معالجة مياه مجاري مدينة حماة بسبب عدم وجود معالجة للحمأة الناتجة التي يتم رميها في نهر العاصي مسببة مزيداً من التلوث للنهر وللبيئة والجوار، وهدراً بالأموال لا يقل عن ٥٠ مليون سنوياً، واهتلاك تجهيزات المحطة، إضافة إلى المنصرفات الصناعية المخالفة التي ترد إلى المحطة والتي تسبب مزيداً من الإشكالات لعملها. كما تناولت المداخلات تنحية عضو مجلس المحافظة، مدير التخطيط في شركة الصرف الصحي بسبب توضيح الوضع الحقيقي لواقع العمل في الشركة بحماة، وإشارته إلى مواقع الخلل والإهمال في إطار مداخلته في الدورة السابقة لمجلس المحافظة رداً على المداخلات المطروحة.

محطة الصرف.. والخيبة الكبيرة

من المهم التذكير بأن العمل بمحطة المعالجة في حماة قد بدأ في عام ١٩٩٦، وكان من المخطط أن تتسلمها وزارة الإسكان في عام ١٩٩٩، لكن تم تدشينها في ٢٠٠٥، حيث قامت وسائل الإعلام حينها بالتهليل لهذا الإنجاز الكبير الذي سينقذ المحافظة ويجعلها مقصداً سياحياً بيئياً خالياً من التلوث، ويجعل من المتاح تناول المزروعات التي تروى من نهر العاصي، لكن سرعان ما تبين أن مخرجات المحطة من المنصرفات يكاد لا يختلف عن مدخلاتها، وخصوصاً أن الحمأة يعاد ضخها مرة ثانية في مجرى نهر العاصي.. لقد وضعت المحطة قيد الاستثمار دون أن تكون في وضع يؤهلها لذلك رغم صرف مئات الملايين في بنائها, وإن كان الهدف من إنشاء هذه المحطات تخفيض درجة الملوثات في مياه المجاري للحدود المسموح بها، والحد من استخدام المياه الملوثة في سقاية المزروعات وتخفيض ملوحة الأراضي الزراعية التي تروى من نهر العاصي، فهي أيضاً من المخطط لها أن تعمل على منع تلوث المياه الجوفية ومنع انتشار الأمراض والأوبئة حفاظاً على الصحة العامة وسلامة البيئة، إلا أن أي من هذه الأهداف لم يتحقق بعد مضي أكثر من خمس سنوات على تدشين محطة حماة، وبالرغم من ذلك تقوم شركة الصرف الصحي منذ ٢٠٠٥ بتقاضي رسوم معالجة الصرف من المواطنين في مدينة حماه وسلمية دون تقديم هذه الخدمة فعليا. ولعله من المفيد أن نذكر ما أشار إليه مدير المحطة في كتابه الموجه إلى مدير الصرف الصحي في حماة بتاريخ ٢١\٤\٢٠٠٩، بأن المياه الصناعية المخالفة للمواصفات القياسية السورية التي ترد إلى المحطة من منصرفات المعامل والمنشآت الصناعية تؤثر على عمل المحطة التي لا قدرة لها على معالجة هذه المياه الصناعية كون المحطة مخصصة لمعالجة مياه الصرف الصحي المعاشي، وقد طلب من إدارة الشركة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المعامل المخالفة التي تضخ هذه المنصرفات إلى شبكة المجاري قبل معالجتها ووقف ورودها إلى المحطة، ولكن الأمر بقي على حاله والمياه المخالفة مازالت تتدفق رغم التنبيه إلى أن هذه المياه تؤثر على تجهيزات محطة المعالجة سلباً وأن كلفة التحاليل المخبرية لهذه المياه تفوق ٢٠٠ ألف ل.س سنوياً، وهي غير مبررة كون مصادر المياه الصناعية معروفة ولا حاجة لمثل هذه الاختبارات.

مؤخراً، أبعد المدير العام لشركة الصرف الصحي معاونه المهندس م.ح رغم مهنيته العالية بشهادة العاملين، وهناك من يقول إن هذا الإبعاد تم للتخلص منه كونه لا يقبل الاشتراك بعمليات الفساد، إضافة إلى إشارته لمواضع الخلل وسوء التنفيذ في أكثر من مشروع..فأي مصلحة تتحقق بإزاحة مهندس عرف بالاستقامة ونظافة اليد والخبرة المكتسبة من ثلاثين عاماً من العمل؟ هل الغاية تمرير عمليات فساد كبرى تقتضي السرية والكتمان؟ إن الفساد قد انتشر، وبعضه فاحت رائحته وطغت على رائحة المجارير..

يبقى أن نشير في هذا الجانب إلى أن المدير العام، ومعاونه الجديد، وأيضاً المدير العام السابق، قد أدينوا بموجب تقرير الرقابة والتفتيش رقم ٢/١٣٩٣على٢٠٣/٨/تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣ بعمليات مخالفات وفساد، غرم بموجبها المذكورون بمبلغ يزيد على ٣٠٠٠٠٠ ل.س وعقوبة حسم من الراتب لمدة ستة أشهر مع مساءلة قانونية للمعاون الجديد.

مداخلات ساخنة

وبالعودة لاجتماع مجلس محافظة حماة نورد بعض مداخلات أعضائه..

وحيد كحيل: تساءل في مداخلته عن موضوع محطة المعالجة بالسلمية، ورأى أن الموضوع يبدو لغير العارفين مستحيل الحل، فالمحطة متوقفة عن العمل منذ عام ٢٠٠٤، وأهالي القرى التي تقع غرب المحطة يعانون منها على جميع الأصعدة، حيث أن الأراضي الزراعية لم تعد صالحة للزراعة بسبب تملح التربة خصوصاً في بلدة تلدرة، جراء التلوث الكبير، مع ازدياد الروائح والحشرات والبعوض، ومازالت المعاناة مستمرة، علماً بان مدير شركة الصرف الصحي وعد بحل هذه المشكلة ولم تحل حتى هذه اللحظة، فلماذا هذا التقصير الكبير؟

مصطفى إبراهيم: ركز في مداخلته على محطة معالجة سلمية ومحطة معالجة حماة، وقال: تداولت الصحف منذ أكثر من ثلاث سنوات محطة معالجة حماة، كما طرحت في مجلسنا هذا عدة مرات، دون جدوى. هذه المحطات التي يقال إنها كلفت حوالي مليار ل.س، لا فائدة حتى الآن من تشغيلها حيث أنها تخلص المياه المالحة من الحمأة بنسبة ضعيفة، ثم تعاد الحمأة إلى مجرى النهر من جديد فلماذا نضعها بالخدمة؟

في الدورة السابقة وعد مدير الصرف الصحي بأن محطة سلمية ستوضع بالخدمة مجدداً، والآن سمعنا بأنه تجري عمرة للمحطة، فمتى ننتهي من الوعود وننفذ. مدير الصرف الصحي نقل الزميل مروان من عمله كمدير تخطيط على خلفية بعض التوضيحات التي قدمها نتيجة مناقشة وضع المحطات في الدورة السابقة، وهذا أمر خطير بأن يتم محاسبة الزملاء من قبل مدرائهم على ما يطرحونه في مجلسنا!.

ناجح الدوجان: متى ستشهد مدينة حماه إقامة مشروع لمعالجة الحمأة الناتجة عن محطة المعالجة، مع العلم أننا سمعنا بها منذ عدة سنوات؟ في الدورة السابقة ذكر السيد مدير الصرف الصحي بحماة عن وضع محطة معالجة سلمية بالخدمة قريباً، وحتى تاريخه لم تشهد وضع التشغيل, فما هي الأسباب التي أدت إلى التأخير؟.

محمد العلي: فيما يخص بعض المدراء الذين يقومون بعزل من ينتقدهم فهل هم فوق النقد؟ وفي ما يخص حديث السيد مدير الصرف الصحي حول محطة سلمية لمعالجة الصرف الصحي أسأل: ألم تجر دراسة كافية لهذه المحطة التي تبين بعد تشغيلها أن كابلات الكهرباء فيها غير مناسبة فتم استبدالها بعد التشغيل, ثم تبين أن جوانات الفصل غير صالحة ويجري تبديلها, ثم تبين أن ذراع التهوية غير صالحة بسبب انحنائه.. فأين الدراسة التي أجريت لهذه المحطة, فهل كانت تلك الدراسات وهمية؟؟.

أزهر أزهر: حول موضوع محطتي معالجة مياه الصرف الصحي في كل من حماه وسلمية: تتم معالجة موضوع محطات المعالجة باستخفاف وكأنها مشروع إنشائي صغير وأريد توضيح التالي:

١. عندما تتجمع مياه الصرف الصحي الواردة من محطة معالجة سلمية في بحيرة سد الكافات فإنها تشكل مستنقع مياه ملوثة, وستقوم بنشر الأمراض في المنطقة كما ستقوم بتلويث المواصفات للمياه الجوفية من خلال وصول المياه الملوثة إلى الحوامل المائية, ويلاحظ بداية تلوث مياه الشرب في آبار المنطقة.

٢- يتم رمي مخلفات محطة معالجة حماه _ الحمأة مع المياه في مجرى نهر العاصي ما يؤدي إلى تركيز الملوثات في مجرى النهر، علماً بأن المجرى مغلق، ويقوم الناس باستخدام هذه المياه المركزة أحياناً في ري المزروعات، إضافة إلى تخزينها في بحيرة سد محردة, وهذا الأمر يتسبب أيضا بتلويث المياه الجوفية وإلحاق الضرر بالبيئة.

المحافظ سيتدخل

رداً على المداخلة التي قدمها عضو مجلس المحافظة المهندس مروان الحلبي لتوضيح بعض النقاط المثارة أعلاه والإجراءات المتخذة بحقه من مدير شركة الصرف الصحي في حماة، تعهد المحافظ بالعمل على حل المشكلة من خلال لقاء شخصي يجمعه مع عضو المكتب التنفيذي المختص وبعض الفعاليات الفنية في المجلس..

نذكّر أن أعضاء المجلس على موعد في الأسبوع الأول من الشهر القادم، حيث سيلتئم مجلسهم لسماع ردود مقنعة حول تساؤلاتهم في ما يخص مجمل القضايا المثارة، وفي مقدمتها واقع العمل في محطات المعالجة وسير العمل في شركة الصرف الصحي التي كتب عنها في وسائل الإعلام الكثير، وآخرها ما نشر في صحيفة الثورة في ١٧ /٢٠١٠/٢ حول عملية فساد كبيرة وهدر ملايين الليرات بتغطية من قبل إدارة شركة الصرف الصحي في حماة.

ويبقى لنا أن نسال بعد كل ما تقدم: أين الجهات الوصائية في وزارة الإسكان والتعمير المسؤولة عن تصحيح الخلل، والتي يحتم عليها موقعها العمل على وضع الأمور في نصابها؟.

■■

الفساد الإداري والإهمال في محطة بحوث الينبوع... إلى متى؟

تعد الهيئة العامة للبحوث الزراعية العلمية بدمشق وفروعها في المحافظات من أهم الهيئات الحكومية المدعومة من الدولة، حيث تهدف إلى تأمين أفضل الطرق العلمية في الزراعة، اعتماداً على نتائج الأبحاث التي تجري في الهيئة وفروعها، وتعتمد نتائج الهيئة على دقة الأرقام المرفوعة من المراكز والمحطات، وعلى مصداقية رؤساء المراكز والمحطات.

فماذا يحدث في محطة الينبوع التابعة لمركز البحوث العلمية الزراعية بالقامشلي؟ وما سبب تراجع دورها البحثي والإنتاجي؟ هل هو الظروف المناخية أم فساد الإدارة وإهمالها؟

في موسم ٢٠٠٩ تم زراعة مساحة ٣٠ / هـ بيقية حبية، ومن المشاكل المعتادة في هذه الزراعة الأعشاب عريضة الأوراق، حيث تم استصدار موافقة برشها بالمبيدات بطلب من رئيس المحطة، لكن الأعشاب تكاثرت بشكل أكبر من السابق، فهل تم رشها بمبيدات كيميائية؟ أم تم استبدال المبيدات بعبوات مملوءة بمواد أخرى؟ ثم أهملت هذه الأعشاب حتى حان موعد الحصاد، فأعطت إنتاجية أقل من ٣ كيس/هـ، وعندما تمت غربلتها في مركز القامشلي كانت الإنتاجية ٢ كيس/هـ، علماً أن إنتاجية الأراضي المجاورة كانت ١٠ كيس/هـ، وتم رفع تبرير هذا بأن الرياح الصيفية سببت تناثر أكوام البيقية، وتم التغاضي عن الأسباب الحقيقية، وأغلق الموضوع ومنعت المحطة من زراعة البيقية الحبية. فأين مسؤولية الإدارة؟

كما تمت زراعة مساحة ٣٦ هكتار قمح مروي، وأعطيت سجلات /٥ كيس/هـ/، حيث تبين السجلات أن جميع الشروط المثالية للزراعة من فلاحة وتنعيم وري وتسميد تم إجراؤها، وعند الحصاد كانت الإنتاجية ٣٢ كيس/هـ، علماً أن إنتاجية الأراضي المجاورة للمحطة، وهي أراض بعلية، كانت ٤٠ كيس/هـ. كما كانت إنتاجية الأرض الخاصة برئيس المحطة بلغت ٦٢ كيس/هـ!!

فلماذا هذا التفاوت في الإنتاجية، ومن المسؤول عن ضعف الإنتاجية؟!

وفي موسم ٢٠٠٩ طلب من المحطة زراعة مساحة /٢٠/ هكتار ذرة صفراء بالأصناف (باسل١ - غوطة- اليوناني) ورفعت الثبوتيات الرسمية للهيئة بأنها ٢٠٠/هـ، علماً أنه تمت زراعة مساحة /٣٥/ هكتار بإيعاز من رئيس المحطة، بعد أن تمت مساءلته عن ضعف الإنتاجيات في محصولي القمح والبيقية ليرفع عن نفسه اللوم والإهمال المتكرر، وعند الحصاد كانت الإنتاجية ٨٣ طناً، أي٢ طن/هـ، وهي إنتاجية وهمية. كما تم استصدار موافقة لعمال السقاية أثناء عطلة عيد الفطر (وهي تسعة أيام)، وتم صرف المبلغ المطلوب مع أنه لم تتم عمليات سقاية في الفترة المذكورة.

فأين تذهب هذه المبالغ المصروفة؟ ومن المستفيد من التلاعب بالإنتاجيات وزراعة مساحات مخالفة للخطط الموضوعة، وتكليف ميزانية الهيئة مبالغ ضخمة، كان الأولى بها أن توجه إلى الأبحاث الأساسية للهيئة؟!

■

الروتين والقرارات المرتجلة يرهقان طلاب الدراسات العليا

يبدأ طلاب الدراسات العليا في جامعة دمشق إعداد أطروحاتهم الجامعية لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، وهم يحملون حلم متابعة دراستهم الأكاديمية، لكن معاناتهم سرعان ما تبدأ بمجرد بدء إجراءات التسجيل، إذ يمكن أن تستغرق هذه الإجراءات ما يزيد عن ستة أشهر لطلاب الماجستير، وعاماً كاملاً لطلاب الدكتوراه في معظم الأحيان.

ثم، وباضطراد على النسق نفسه، يذهب نصف الوقت المخصص لهم في المعاملات والإجراءات الإدارية واجتماعات اللجان الجامعية التي لا أول لها ولا آخر، وعلى سبيل المثال، قد يستغرق تغيير عنوان الرسالة لسبب علمي ما يزيد عن أربعة أشهر.

وفوق كل هذا الهدر للوقت والجهد والأعصاب، قد يصدر قرار من هذه الجهة أو تلك، لم يحدث ولو لمرة واحدة أن صب تنفيذه في مصلحة الطلاب..

وفي هذا الصدد، صدر مؤخراً قرار عن رئاسة جامعة دمشق ينص على أن هناك عشر درجات من أصل المائة درجة المخصصة لعلامة بحث الماجستير، لا تمنح إلا للطالب الذي نشر بحثين، خمس درجات لكل بحث، في مجلة متخصصة داخل القطر، وأخرى خارجه، وبالتالي فإن الطالب الذي لا يقوم بذلك سيخسر الدرجات العشر المخصصة لهما سلفاً، بصرف النظر عن مضمون أطروحته الجامعية ومدى جودتها، واعتبر هذا القرار ذو المفعول الرجعي ساري المفعول على كل الطلاب الذين تحدد جلسات المناقشة العلنية لأطروحاتهم بعد ٢٠١/٢/١، أي أن هناك ظلماً فادحاً وقع بحق عدد لا بأس به من الطلاب الجاهزين للمناقشة، والذين ينتظرون الإجراءات المعقدة لتحديد موعد المناقشة. فقد وقع هؤلاء بين خيارين، إما التقدم للمناقشة مع خسارة عشر درجات سلفاً بدون أي ذنب أو خطأ ارتكبوه، أو تأجيل المناقشة لمدة قد تطول بهدف نشر بحثين أحدهما داخل القطر والآخر خارجه مع ما يتطلبه ذلك من جهود وشبكة علاقات وإجراءات طويلة ومعقدة.

لا شك أن إصدار هذا القرار له إيجابيات كثيرة، خصوصاً على مستوى أداء الطالب وثقته بإمكاناته، وتمكنه من التبحر النظري - الإبداعي في اختصاصه، كما أنه يدل على رغبة لدى رئاسة جامعة دمشق في زيادة عدد الأبحاث المنشورة لطلابها، وهذا مؤشر جيد، ولكنه يشير في الوقت عينه إلى عقلية قاصرة، لا تدرس نتائج القرارات بشكل موضوعي وشمولي قبل إصدارها وتطبيقها والشرائح التي تطولهم، وبالتالي فإن أي تفصيل غير مدروس، وخصوصاً في المثال الذي بين أيدينا، سيلحق ظلماً فادحاً بعدد لا بأس به من الطلاب.

■

غذاء البسطاء يتعرض لكل أنواع الغش والاتجار بالمواد الفاسدة

شروط السلامة الصحية العامة تُختَرَق علناً بسبب قصور الرقابة

◄ يوسف البني

خلافاً لما بدأ يطغى على صورة بلدنا في الآونة الأخيرة، فإن المؤشرات الصحية الجيدة والاهتمام بالوضع الصحي العام الذي تدأب على القيام به الحكومات، هو الدليل الأول على جديتها ومؤشر بيّن على اعتمادها تخطيطاً جيداً ومدروساً، وتبنيها سياسات جادة للاهتمام بمواطنيها وحفظ كرامتهم، لأن صحة المواطنين والحفاظ عليها يجب أن تكون من أولى أولويات أية حكومة. وهذا يدفعنا لأن نتساءل: لم وصلت الصحة في سورية على كل المستويات إلى هذا الدرك المتدني من الاهتمام والتخطيط والحماية؟! وأين الجدوى من قانون حماية المستهلك وسلامة الغذاء الذي هدفه الأول والأخير ضمان سلامة وصحة وجودة الأغذية المنتجة محلياً والمستوردة والمصدرة والمتداولة في سورية؟! كما نص على تنظيم الرقابة على المستوردات والصادرات والمنتجات المحلية الغذائية، بما يتوافق مع المواصفات الوطنية والمعايير الدولية المعتمدة من الجهات المختصة.



اهتم المشرِّع بوضع القوانين الخاصة مثل قانون سلامة الغذاء الذي يتخصص في طبيعة الغذاء وسلامته، وشروط دخول المواد الغذائية إلى سورية، وضوابط تصنيعها وطرق مراقبتها، حيث وحَّد الإجراءات القانونية التفصيلية الخاصة بسلامة وجودة المواد الغذائية، وحدد أهمية وجود جهة رقابية، وطبيعة عملها ومسؤولياتها في مراقبة المنتج الغذائي على اختلاف مراحله، للمساعدة على تحسين نوعيته وتأمينه بالطرق المثلى للمستهلك.

يتضمن قانون سلامة الغذاء عقوبات مشددة على المخالفات التي تمس أمن وسلامة الغذاء، وتتضمن سجن المخالف لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، إضافة إلى عقوبة إغلاق المنشأة التي تصنع المادة الغذائية المخالفة للشروط والمواصفات الصحية العامة، وغرامات مالية تصل إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية، وأكثر من ذلك حيث يكون المجال مفتوحاً أمام القاضي لفرض عقوبات مالية أشد في بعض الحالات، بالاستناد إلى قوانين أخرى غير قانون سلامة الغذاء.

القانون بين التشريع والتنفيذ

يبدو أن قانون سلامة الغذاء لم يوضع لينفذ، بل كان ضمن سلة القوانين التي تظاهرت الحكومة من خلالها بالاهتمام بصحة المواطن وحمايته وحفظ كرامته، ولكنها بقيت حبراً على ورق، وإلا لما كنا وصلنا إلى هذه الحالة المتردية في الإطار الصحي العام، فقد كثرت في السنوات الأخيرة وانتشرت على نطاق واسع وخطير أمراض الدم والكبد والربو والقولون والسرطانات، وخاصة بين الأطفال وفي سنوات مبكرة من عمرهم، الأمر الذي يدعونا لدق ناقوس الخطر في وجه السلطات المعنية عساها تقوم بدورها الكامل في مهمتها الموكلة إليها، وتنفذها على الوجه الأمثل بتعزيز الإجراءات القانونية وتشديدها وتطبيقها ليس فقط على المستوردين أو المصنعين للمواد الغذائية الفاسدة، بل على كل من يسمح لهذه البضائع بالدخول إلى بلدنا الحبيب سورية، مهد الحضارات والكرامات، لنكتشف بعد ذلك أننا نأكل السموم المميتة والأغذية الفاسدة تحت غطاء الصلاحية والطعم اللذيذ، ولكن الأوان يكون قد فات وندفع ثمناً لهذا الكثير من صحتنا، وحياة مواطنينا التي باتت مهدَّدَة بالخطر الحقيقي الذي يسببه جشع الكثير من التجار وانعدام ضمائرهم، وتستُّر الكثير من الجهات الرقابية والتفتيشية عليهم والتغاضي عنهم، لقاء حفنة من المال الفاسد الذي ليس له نتيجة سوى تهديد حياة المواطن وأمن وكرامة الوطن.

الاتجار بالصحة والسلامة العامة

نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية القاصرة، بل والخاطئة في أغلب الأحيان، والتي أدت إلى إفقار الناس وجوعهم، وإحساسهم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن والأمان المعيشي، سعى الكثير من ضعاف النفوس إلى إيجاد أساليب ملتوية للحصول على الربح الكبير والسريع، وكان الصيد الأثمن هو لقمة طعام المواطنين الذين يشعرون بدورهم بحاجتهم الماسَّة لتوفر مواد غذائية هامة وبسعر رخيص، وقد استغل ضعاف النفوس هؤلاء حاجة الناس هذه، وعملوا على توفير المواد الغذائية الرخيصة، ولكنها غير صالحة للاستخدام البشري، وتوفرت في الأسواق أنواع كثيرة من الأسماك والفروج والأجبان والألبان وأغذية الأطفال والتمور والزيوت، وكان أهمها وأخطرها أكثرها احتياجاً للسلة الغذائية اليومية للمواطن، وهي اللحوم وخاصة الحمراء منها، المستوردة من لحم الجاموس الهندي أو البرازيلي وغيرها. ونظراً لكثرة الإصابات الصحية والأمراض التي سببتها هذه المواد الغذائية، تنبهت السلطات وبدأت باختبار الأغذية المعروضة في المطاعم والفنادق وعلى العربات ومحال القصابين، وكانت النتائج قريبةً من الفاجعة، ففي الأشهر القليلة الماضية رأينا أنه لا يكاد يمضي يوم إلا ونسمع فيه عن مصادرة أطنان من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري. وتم ضبط كميات كبيرة وأنواع كثيرة من الأغذية تعرضت للغش ووصل الفساد فيها حداً ذا أبعاد خطيرة، كما تمت مصادرة كميات كبيرة من اللحوم والمواد الغذائية المستوردة الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري، ولكن التساؤل الهام الذي يثير الكثير من الشكوك ويوجه أصابع الاتهام هو: كيف دخلت هذه المواد الفاسدة عبر الحدود؟! ومن نظم لها إجراءات الدخول ومنحها شهادات صحية نظامية؟! والآن وبعد مصادرة هذه المواد واللحوم وإتلافها، أليس من الواجب التحقيق في ملابسات دخولها ومحاسبة ومعاقبة المسؤولين عن السماح لها بالدخول إلى سورية؟! ومن المؤكد أن الذين سمحوا لهذه الأغذية الفاسدة بالدخول عبر الحدود يعرفون أنها بالتأكيد ستؤدي إلى إلحاق الضرر والأذى بصحة الآلاف من المواطنين، أو ليس ذلك بمثابة اعتداء مقصود وجريمة عن سبق الإصرار بحق أمن الوطن وصحة المواطنين الآمنين؟! أليست هذه جريمة تستحق أقسى أنواع العقوبات القانونية التي من شأنها ردع كل من تسول له نفسه العبث بأمن وسلامة الوطن والمواطنين؟!

أساليب استجرار المواد الفاسدة

يستغل بعض التجار والمستوردين وجود شحنات من الأغذية أو اللحوم التي تم رفضها في دول الجوار ويحصلون عليها بأرخص الأسعار، ويدخلونها عبر المنافذ الحدودية بطرقهم المعروفة أو عبر نقاط التهريب بالتعاون مع بعض الجهات ذات الصلة، ثم لا يلبثون أن يروجوها في الأسواق الداخلية بأسعار رخيصة تغري المستهلك المحروم بشرائها. وقد بدأت ظاهرة انتشار اللحوم المجمدة والمستوردة بالانتشار بشكل كبير في أسواقنا الداخلية في النصف الأول من العام الماضي ٢٠٠٩، ثم عادت وتناقصت في النصف الثاني بسبب تراجع أسعار اللحوم المحلية بنسب قليلة، نظراً للسياسات الخاطئة التي أدت إلى تخلي المربين عن أعداد كبيرة من قطعانهم، وذبحها وإنزالها إلى سوق اللحم من جهة، وبسبب الكساد وقلة الطلب الذي سبّبه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن السوري، وتراجع اهتمامه بالمواد الغذائية الغنية بالقيم الصحية، والتخلي عنها أحياناً وحذفها من سلته المعيشية اليومية.

ونحن أيضاً نشارك في غش أنفسنا

كذلك يستغل بعض المنتجين للمواد الغذائية، من الفاسدين وضعاف النفوس، اتفاقية التجارة العربية الحرة وموضوع شهادات المنشأ، ويقومون باستيراد مواد أولية ذات أصناف وأنواع متدنية الجودة ومحدودة مدة الصلاحية، حيث يصطادون هذه المواد بأرخص الأسعار ويضعونها في مستودعات وورشات متوزعة في مختلف المحافظات السورية، غالباً ما تكون بعيدة عن مركز العاصمة، ثم يطرحونها في الأسواق الشعبية الكبرى على أنها مستوردة، وإمعاناً في الغش والمخالفة يتم تعليبها وتغليفها على شكل عبوات شبيهة بعلب الأدوية كأغذية الأطفال مثلاً، رغم أن وزارة الاقتصاد والتجارة أصدرت تعميماً على الصناعيين والتجار بخصوص منع تعبئة المواد الغذائية المتعلقة بالأطفال بأشكال صيدلانية، ثم عادت ودعمت هذا التعميم بإصدار تعميم آخر يتضمن منع تعبئة وتغليف الشوكولا والسكاكر بأشكال صيدلانية لمنع الالتباس بينها.. لكن هذه العملية الخطرة ما تزال تتفاقم، وقد تحتاج لأكثر من التعاميم والعقوبات الخفيفة، فالخطر أكبر بكثير..

ولكي تكتمل دائرة الغش والاحتيال، تقوم مراكز توزيع الجملة للمواد الغذائية الخاصة بالأطفال، كالسكاكر والشوكولا والبسكويت والشيبس، للترويج عن تلك المواد باتباع أساليب التفافية، كالإغراء بهدية أو جائزة رمزية، أو كأن ترفق بكل علبة من هذه المواد ألبوم صور، أو مجموعة بطاقات مرقمة تحمل سلسلة من الصور، مكتوب عليها عبارات تجميعية، مثل: اجمع البطاقات والصور من رقم كذا إلى رقم كذا واربح هدية قيمة، كجهاز كمبيوتر أو لعبة، أو أي شيء يغري الشاري بمتابعة اللعبة حتى نهايتها، حتى إذا وصل أحدهم إلى النتيجة المطلوبة، واستكمل ما يلزم من البطاقات والصور استفاق من وهمه على الجواب الجارح والموارب، الذي يفيد أن الوقت المخصص لتوزيع الجوائز قد انتهى... وهذا ما شهده الكثير من المواطنين، الذين سقطوا في شرك الدعاية والإغراء.

بين الأسباب والعلاج

إن السياسات الاقتصادية المتبعة حالياً، والتي تمضي بالمواطن السوري بالتدرج السريع إلى الدرك الأسفل من حيث القدرة الشرائية، جعلته يبحث عن المواد الأرخص لمعيشته، دون الالتفات إلى جودتها وصلاحيتها، ولذلك كان الإقبال شديداً على شراء اللحم المستورد لرخص سعره، حيث تفاوتت أسعاره بين ١٥٠ ل.س لكيلوغرام هبرة الرقبة، و١٨٠ ل.س لكيلوغرام هبرة الفخذ، وكان الإقبال الأكبر على شراء هذه المواد من قبل ذوي الدخل المحدود، وكذلك لاقت هذه اللحوم رواجاً كبيراً في مطابخ المطاعم والفنادق حيث يتم خلطها مع اللحم البلدي، ويضيع شكلها وطعمها، بعد تزويدها بالبهارات والتوابل اللازمة، وتقدم على أنها لحم بلدي صاف.

إن جولة متفحصة على الأسواق الشعبية، ومعاينة ما يعرض في زواياها على أنه صالح للاستهلاك، سواء على العربات المتجولة، أو في البسطات السريعة في الظهور والاختباء، يبين أن نسبة كبيرة من المعروضات المعلبة وغير المعلبة، وبغض النظر عن جهة التصنيع، هي منتجات غير مطابقة أو مقاربة للحد الأدنى من الشروط والمواصفات الصحية، وبعضها فاسد وسام كلياً، وهذا لا يدفع ضريبته سوى الفقراء الذي أصبحوا يبحثون عن السلعة الأرخص ليسدوا بها جوعهم وجوع أولادهم..

لذلك فعلى الجهات الرقابية تشديد الإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة، وكذلك يجب عدم التهرب من الواجب والمسؤولية التي تتقاذفها فيما بينها دوريات التموين والسياحة في مراقبة المطاعم، حيث يختص كل منها بتفتيش درجة معينة من المطاعم والفنادق، فتختص دوريات التموين بالتفتيش على مطاعم وفنادق الدرجة الثانية والثالثة، وتختص دوريات وزارة السياحة بمطاعم وفنادق الدرجة الأولى والممتازة، ويرمي كل منهما المسؤولية باتجاه الآخر، فتتميّع الأمور وتتلاشى ملامح المسؤولية والواجب، بحيث يصبح من الممكن أن ينجو الكثيرون ممن يتاجرون بصحة المواطن وكرامة الوطن. وللقضاء على هذه الظاهرة المتفاقمة يجب على الجهات الرقابية والتفتيشية فتح الملفات لمحاسبة أصحاب الصفقات الفاسدة، ومعاقبة كل من ساهم بها وسهل لها الدخول عبر منافذنا الحدودية، ففي ذلك خطوة إيجابية على طريق حماية المواطنين والحفاظ على الوضع الصحي العام سليماً، وضمان أمن وكرامة الوطن.

■ youssef@kassioun.org

> **قانون سلامة الغذاء في سورية لم يوضع لينفذ، بل كان ضمن سلة القوانين التي تظاهرت الحكومة من خلالها بالاهتمام بصحة المواطن وحمايته وحفظ كرامته، ولكنها بقيت حبراً على ورق**

> **يجب دق ناقوس الخطر في وجه السلطات المعنية لتقوم بدورها الصحيح وتشديد الإجراءات القانونية وتطبيقها ليس فقط على المستوردين أو المصنعين للمواد الغذائية الفاسدة، بل على كل من سمح لهذه البضائع بالدخول عبر المنافذ الحدودية**

مطبات

ريختر دمشق.. والكود السوري

دمشق قد تتعرض لزلزال بقوة سبع درجات على مقياس ريختر، النبوءة لمدير المركز السوري لرصد الزلازل، أما عن أسباب الكارثة فمنها وقوع دمشق على عدة فوالق زلزالية (وهذا من عند الله)، وأن آخر زلزال قوي ضرب مدينة دمشق كان عام ١٧٥٩ وقدرت شدته بنحو ٣,٧ درجة على مقياس ريختر.

أما ما يتعلق بما جنته أيدينا (وهذا ليس من عند الله) أنه صدر قرار منذ عام ١٩٩٥ بمنع إنشاء أي مبان حكومية مرخصة أو خاصة إلا إذا كانت تخضع لتعليمات «الكود السوري»، وذلك في إطار اشتراطات هندسية لاحتواء الكوارث التي تنجم عن الزلزال خاصة، مما يعني أن كل الأبنية المشيدة في سورية قبل عام ١٩٩٥ معرضة للخطر إذا ما وقع أي زلزال، وهذا ما يترتب عليه الاهتمام بوقف السكن العشوائي في دمشق خاصة، والعمل على تسوية أوضاعه هندسيا وفنيا علماً أن ٦٠٪ من الضحايا يموتون بعد حدوث الزلزال الأمر الذي يبرز ضرورة وجود إدارة للكوارث.

التصريح الذي يبشرنا بنتائج وخيمة قد يجعل من الممكن أن ترى دمشق (لا سمح الله) كومة من الاسمنت المطحون، وإذا ما نجوت من الموت فربما لن تميز شارعاً كنت ذات يوم تعرف عدد بلاطات الرصيف فيه رغم كثرة استبدالها.

وإذا ما ذهبنا مع النبوءة في سوداويتها، فإن كل المحيط الفقير لدمشق قد يتوسطها، وأن كل قرارات المحافظات والمحافظين التي لم تستطع حل مشاكل السكن العشوائي ومخالفات البناء قد تم حلها مع مرتكبيها دون عناء.

الزلزال المتوقع سيخلص ورشات الهدم من عناء الذهاب إلى الرحيبة في القلمون، وقطنا قبل ذرى جبل الشيخ، وعرنة في بطن الجبل، والصدام مع فقير بنى غرفة نوم لابنه البكر، أو مطبخاً لزوجته التي أرهقته بالثرثرة، أو الصدام مع غني مدعوم خالف رغم أنف البلدية والمحافظة، والزلزال سيهدم في طريقه الأبنية المخالفة التي تتصدع في قدسيا والسيدة زينب ودف الشوك، كذلك سيوفر مصاريف الدراسات الجيولوجية في مزة ٨٦، والتي أوصت بإخلاء عشرات البيوت، وسيخلّص تجار العقارات ومن يشد على أيديهم من الركود في قطاع العقارات، هذا إن بقي أحياء يريدون أن يضعوا سقفاً على رؤوسهم المحطمة.

سبع درجات على مقياس ريختر ستقلص عددنا في أحسن الحالات إلى النصف، سترتاح الحكومة من نصفنا، من نصف أزماتها بسببنا، نصف شيكات الدعم، نصف (بونات) السكر والرز، نصف الرواتب المحدودة، العاملين المؤقتين، ركاب النقل الداخلي، الزحام على مواقف الباصات سيخف إلى نصفه، التدافع على الكازيات، الطوابير، العاطلين عن العمل، الخريجين الباحثين عن فرصة، نصف الطعام، عمال القطاع العام الذين سيتم توزيعهم على الشركات التي لم تصنف بعد كخاسرة، لصوص الكهرباء، مخترقي الشبكة العنكبوتية، (المدردشين) على الفيس بوك، المتسولين، الباعة المتجولين، باعة الدخان المهرب، مواطني الأرصفة.. نصفنا، نصفنا بالضبط في أحسن الحالات.

لكن سؤالاً سيبقى محيراً، لماذا استطالت المدينة الأقدم والأقدس إلى ما صارت عليه؟ لماذا تركناها تختنق حتى التلوث؟ لماذا تكوم الاسمنت الهش على أطرافها دون أن يوقفه أحد؟.

المحيط الخانق حول دمشق يسكنه المعدمون والفقراء، الفقراء الذين لا مكان لهم وسط المدينة، البشر الذين يسمون في أحسن حالات الوصفة الحكومية «أصحاب الدخل المحدود»، الموظفون والعمال بصفاتهم المختلفة، أبناء المدن الصغيرة الذين شدهم ضوء دمشق، وزحامها، والحلم ببيت صغير في أي مكان، جبل أو واد أو حتى مستنقع، اللاهثون وراء سراب المال والغنى، وراتب الوظيفة الذي صار حلماً.

أما الكود السوري فلم يسمع به أحد، الكود السوري هو فقط الرقم الذي سيفزعنا لو حلت الكارثة.

■ عبد الرزاق دياب

التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري..

نصر: فشل السياسات الصناعية في الدول النامية سببه نقص المؤسسات الداعمة

◄ قاسيون - خاص

استبدل الباحث الاقتصادي ربيع نصر عنوان محاضرته «التحولات الهيكلية في إطار الخطة الخمسية العاشرة»، التي كانت مقررة على برنامج جمعية العلوم الاقتصادية السورية بعنوان «التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري»، حيث استعرض التغيرات الهيكلية التنموية التي شهدتها الاقتصادات العالمية خلال فترة زمنية حددها بما بين ١٩٦٠-٢٠٠٦ كمؤشر أول، و١٩٩٠-٢٠٠٦ كمؤشر ثان، مبيناً في بداية كلامه أن البحث ينقسم إلى جزأين أساسيين: الأول هو تطوير لدراسة اقتصادية جرت في ثمانينيات القرن العشرين، والتي تناولت فرضية وجود نمط هيكلي لتطوير مستويات التنمية في دول العالم؛ والثاني خصصه الباحث لمقارنة ما تم إنجازه على صعيد التحول الهيكلي في سورية مع الأنماط التنموية العالمية، ولملاحظة أهم نقاط التميز والاختلاف في عملية التحول الهيكلي مع التركيز على الخطة الخمسية العاشرة.

التحول الهيكلي والعملية التنموية

في معرض حديثه أوضح نصر أن التحول الهيكلي يعد أحد أهم المدارس في اقتصاديات التنمية والتي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين لدراسة أثر التغير الهيكلي على كل من النمو والتنمية، حيث يمثل التحول الهيكلي عاملاً هاماً في العملية التنموية عبر التغير في تخصيص الموارد وعملية التراكم، وبيّن نصر أن فهم الدول النامية لأنماط التحول الهيكلي يساعد في وضع استراتيجيات تنموية أكثر وضوحاً خلال سعيها نحو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الأمثل، واستناداً إلى الدراسات التطبيقية أكد نصر أن معظم الدول النامية التي حققت معدلات نمو عالية كانت تعيش حالات تحول هيكلي وتكنولوجي وارتفاع في مستوى مهارة العاملين بالإضافة إلى كثافة رأس المال في النشاطات الاقتصادية.

وفي تعريفه للتحول الهيكلي استند نصر إلى عدد من الباحثين الاقتصاديين العالميين قبل أن يعرض للتعريف الذي تتبناه الدراسة، مبيناً أن التحول الهيكلي هو «عملية زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وتغير هيكلية الطلب والإنتاج والتجارة، وتوسع الحضر، ومعدلات أمية أقل، وحياة أطول، بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد للوصول إلى مرحلة تنموية متقدمة»، وتطرق الباحث إلى عدد من النظريات التي تعرضت لأنماط التحول الهيكلي عالمياً، موضحاً أن الدراسات الحديثة ركزت على دور المؤسسات في عملية التحول الهيكلي واللحاق بالدول المتقدمة من خلال تسريع عملية التحول بحيث تسهم من خلال التطبيق الفعال للسياسات في تحقيق معدلات نمو استثمار عالية وتشجع توطين التقانات الحديثة، وتابع الأستاذ نصر أن «وظائف المؤسسات قد تتشابه ولكن شكلها يختلف بحسب كل دولة، وبالتالي فإن فشل السياسات الصناعية في العديد من الدول النامية كان بسبب نقص المؤسسات الداعمة» وهذا يعدّ دليلاً على أهمية دور الدولة والمؤسسات في عملية التنمية حسب نصر الذي طرح تجربة شرق آسيا كدليل على ذلك.

وبعد أن عرض نصر لمنهجية البحث التي اعتمدها في إعداد دراسته، صنّف المتغيرات المتضمنة في التحول الهيكلي بخمس فئات هي: الإنتاج الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج (زراعة، صناعة، خدمات)؛ الطلب الذي يشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار وصافي التجارة من الناتج؛ التجارة من حيث تركيب الصادرات والواردات؛ العمالة من حيث تركيبها وعلاقتها بالقطاعات والتعليم؛ والمتغيرات السكانية والاجتماعية من معدل الخصوبة وتوقع الحياة عند الولادة وكثافة السكان وتوزعهم بين الحضر والمدينة والأمية.

وعرض نصر بعد ذلك النتائج التي توصل إليها عبر البحث مركزاً على علاقة دخل الفرد كمقياس لمستوى التنمية مع المتغيرات الهيكلية الخمسة، ولدى وصوله للجزء الثاني من بحثه عرض لمقارنة الحالة النمطية مع الفعلية للتحول الهيكلي في سورية مبيناً أن الاقتصاد السوري وبالمقارنة مع الدول الصغيرة والمصنعة والمنفتحة مع دخل يبلغ ٥ آلاف دولار للفرد (تركيا وماليزيا) يوضح الباحث أن الإيجابية الرئيسية في سورية تتعلق بتوقع الحياة عند الأفراد، إلاّ أن الفجوات تصبح أكبر فيما يتعلق بمعدلات الاستثمار والادخار والمشاركة في قوة العمل والصناعة التحويلية ونسب الأمية والتمدرس، ويتطلب اللحاق بدخل الفرد السوري ليساوي دخل الفرد في ماليزيا حسبما يرى نصر إلى معدل نمو إجمالي ٥,٨٪ لمدة عشرين سنة قادمة، وهذا يتطلب معدلات الإنتاجية بشكل كبير.



التغيرات الهيكلية والخطة الخمسية العاشرة

أما في التغيرات الهيكلية ضمن الخطة الخمسية العاشرة، فبين نصر أن أهم ما يميز الطلب النهائي في هذه الفترة هو التراجع النسبي للاستثمار العام والخاص، والذي يخالف استهدافات الخطة ويؤثر جوهرياً في عملية التحول الهيكلي، فالتراكم في المرحلة الحالية من التنمية في سورية يعدّ من أهم مصادر النمو، وبالنسبة للتركيب القطاعي أوضح الباحث أن الخطة الخمسية العاشرة كانت قد وضعت الصناعة التحويلية على رأس الأولويات القطاعية وازدادت بالفعل حصة الصناعات التحويلية من الناتج الذي تركز نموه في المدن الصناعية الجديدة، إلاّ أن نسبة قطاع الصناعة التحويلية ما تزال متدنيةً، في حين تراجعت حصة الزراعة نتيجة لأزمة الجفاف والسياسات الزراعية غير الفعالة خاصةً فيما يتعلق بتغيير تركيبة المحاصيل على المستوى الوطني وآليات الري الحديث ومعالجة التجاوزات على المياه الجوفية، ما قاد إلى هشاشة في وضع الأمن الغذائي وعزز الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات الأمن الغذائي بالاعتماد على رفع الإنتاجية واستدامة الموارد.

مداخلات....

وبعد المحاضرة قدم **د. علي كنعان** مداخلةً أبدى فيها تأييده لطرح مسألة التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري ضمن ورشة عمل لأن طرحها بهذا الشكل ضمن ندوة في مركز ثقافي لم يعطها حقها الكامل، فالمطلوب حسبما رأى د. كنعان «المزيد من التحليل»، وبالنسبة للتحولات الهيكلية في الخطة الخمسية العاشرة أضاف أنه كان من الممكن مقارنتها بالفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ التي شهدت تطوراً اقتصادياً ملحوظاً، والمشروعات التي جرت خلال الفترة السابقة على الخطة الخمسية العاشرة كانت أكبر بكثير حسب قوله، من المشروعات التي جرت خلالها، وبينما كان يجب أن تكون التطورات الاقتصادية التي حصلت في سورية قبل الخطة دافعاً لها لمتابعة الصعود أثبتت الوقائع أن العكس هو ما جرى.

د. حيان سلمان قال بدوره إنه على مستوى الاقتصاد الكلي لا يمكن اعتبار متوسط دخل الفرد مؤشراً من مؤشرات التنمية إلاّ إذا قرن مقيماً بمستوى المعيشة المتمثلة بالسلة السلعية والقدرة الشرائية للوحدة النقدية في البلد، وبالنسبة لتراجع دور الدولة رأى د. سلمان أن هذا التراجع لم يبدأ بالتسعينيات من القرن العشرين، وإنما بدأت عام ١٩٧٨ مع أزمة الأرجنتين والبرازيل ودعوة صندوق النقد والبنك الدوليين لهاتين الدولتين إلى بيع أصولهم بغية تسديد الديون المترتبة عليهما وفوائدها ما أدى إلى انهيار عملة هاتين الدولتين.

ومن جهته قدم **د. غسان إبراهيم** مداخلةً انتقد فيها غياب تعريف جوهري لمفهوم «التحول الهيكلي»، وتساءل د. إبراهيم: «هل انخفاض حجم الاستثمار أو ارتفاعه هو تحول هيكلي؟ أم ارتفاع الاستهلاك أو انخفاضه؟ أم أنه معدل نمو السكان والعمر المتوقع عند الولادة؟»، وأعرب د. إبراهيم عن اعتقاده بأن التحول الهيكلي الجوهري لا يكمن في ما شهده الاقتصاد السوري من تحول إلى الاقتصاد الريعي، فالتحول الجوهري هو «ما يتعلق بالمقدرة العلمية مثلاً، أو القدرة على الابتكار والبحث العلمي، فهذه تغيرات جوهرية أساسية اجتماعية تمثل منعكسات للسياسات الاقتصادية»، ورأى د. إبراهيم أن الليبرالية الجديدة التي استبعدت تدخل الدولة استبعاداً مطلقاً بدأت بالتسعينيات فترافق ذلك مع تغييب حقيقة الانتقال من الاقتصاد الإنتاجي إلى الاقتصاد المالي، وهذا بحد ذاته هو «تعمية سياسية أيديولوجية على الفكر الاقتصادي العلمي الحقيقي».

أما **د. نبيل مرزوق** فبعد توجيه الشكر للمحاضر أبدى موافقته له بالقول: إنه إذا تتبعنا التطور على الصعيد العالمي نجد أن هناك قاسماً مشتركاً يحكم عملية التنمية في العالم، فهناك محركات أساسية لعملية التنمية تم التركيز عليها لتحقيق النمو، والتغيرات الحقيقية والهيكلية التي شهدها الاقتصاد السوري حسبما رأى د. مرزوق تتجلى في النمو الكبير الذي حققه قطاع الخدمات المتفرقة وذات السوية المتدنية، وهذا يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني لاسيما وأنه غير مقترن بنمو قطاعات الإنتاج الحقيقي، إلى جانب زيادة حصة القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني، وهذا يعني إنتاجيةً ضعيفةً وانعدام القدرة على الابتكار والتطوير وعلى تحقيق تراكم كمي جدي وعلمي يمكن استثماره، وهذا يعني بالمحصلة أن الاقتصاد السوري يواجه مشكلات حقيقية بسبب التغيرات الهيكلية التي يشهدها من حيث البنية.

«فضائل» الخطة الخمسية العاشرة كما يراها الاقتصاديون.. والإعلام

توشك الخطة الخمسية العاشرة على نهايتها دون أن تتمكن من تحقيق المأمول اقتصادياً واجتماعياً، وقد دفع إخفاقها في شتى المجالات والتحديات العديد من الاقتصاديين ومعظم وسائل الإعلام الرسمية والخاصة إلى توجيه الحراب إلى السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي الحكومي، والتي أوصلت البلاد إلى مستوى من التردي غير مسبوق..

وتركز الانتقادات اليوم على أن «أكثر السكان في سورية لم يتحسّن دخلهم، وأن العائدات تمركزت في أيدي فئات قليلة، وأن الثروة تنتج في الجزء الشرقي من سورية بينما تُنفق في الجزء الغربي منها وأن موارد الحكومة من الضرائب متدنية». أما في مجال الإنفاق على التعليم، فقد اتضح «أن نسبة الإنفاق السنوي كانت أقل من المتوسط العالمي، وبلغت في سورية نحو ١٨٪ من مجمل الإنفاق الحكومي، وفي قطاع الصحة لم يتجاوز الإنفاق ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة قليلة قياساً إلى متوسط النسبة العالمية». من هنا تتزايد الدعوات لـ«تكييف توجهات الإنفاق العام وفق معايير مفهوم التنمية المتوازنة والنمو المحابي للفقراء».

ورأى البعض أن الخطة الخمسية العاشرة، «مثلت مصالح قطاع الأعمال الخاص الريعي، ووجهت نهج سورية الاقتصادي نحو اقتصاد السوق بالنموذج النيوليبرالي، وجعلت محرك الاقتصاد السوري هو الاستهلاك وليس الاستثمار مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، إذ أن النمو الذي يحركه الاستهلاك، يكون في الأغلب من أنواع النمو غير المحابي للعمالة، وهذا عيب كبير في الخطة العاشرة».

وركز آخرون على كون سياسة التنمية «تميزت بعدم الاستدامة لأن قطاعات كبيرة من السكان لم تشارك في العمل، وبالتالي لم يتحسن دخلها ولم يزدد طلبها على السلع والخدمات مما يساهم في زيادة الإنتاج»، وأن «أكثر سكان سورية لم يتحسن دخلهم، وأن عائدات النمو تمركزت في أيدي فئات قليلة من السكان كان لها ممارسات استهلاكية وبذخية وادخارية أعاقت عملية النمو، ووجهت الطلب على سلع وخدمات خارجية، ووجهت الادخار إلى الخارج أو إلى قطاعات ليست إنتاجية».

لذلك فـ«العرض نما خلال السنوات الماضية بشكل مضبوط ولم ينم بشكل كبير، وبلغ نموه نحو ١٢٪، بينما نما الطلب نحو ٢٠٪، وهذا يتناقض مع التصريحات المزوقة والتقارير الحكومية المليئة بالإنجازات الخالية من طرح أية مشكلات».

وشدد آخرون على ضرورة عدم محاباة الخطة الخمسية الحادية عشرة للطبقات الغنية، وأن «تشرك جميع فئات المجتمع في التنمية الحقيقية أي في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية» وأنها «بحاجة إلى تحقيق نمو محاب للطبقات الفقيرة بزيادة الإنفاق على التعليم وتوجيه السياسات التعليمية وفق متطلبات سوق العمل وضمان تحسين السياسات الضريبية والتشريعية والقانونية الملائمة للعمل».. وأن «تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بحيث تزداد حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٤٪، وتقليص مساحة الفقر وتقليل التفاوت بين المواطنين».

فـ«الاستثمار العام والخاص لا يزال متواضعاً إذ لايتجاوز ٢٥٪ من الناتج الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨.. وهي نسبة غير كافية إذا ما قورنت بنسب الاستثمار في البلدان المشابهة».

ويرجع اقتصاديون السبب في نقص في حجم الاستثمار «إلى صغر حجم الاستثمار العام بسبب قلة واردات الخزينة» مما يتطلب «تعزيز دور استثمارات القطاع العام في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة وإعطاء أولوية عالية للاستثمار في الزراعة والصناعة من أجل رفع نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم إصلاح التشوه القطاعي».

أما عن انخفاض نسبة موازنة الدولة فيرجعها هؤلاء إلى «قلة الإيرادات الحكومية، بسبب تدني إيرادات ضرائب الدخل إذ لا تتجاوز ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي»، ومن هنا فهم ينتقدون السياسة الضريبية بمجملها.

ما الهدف من (دردرة) الاقتصاد الوطني؟

◄ ستيركوه ميقري

يستمر نهج الفريق الاقتصادي في إضعاف الوطن والمواطن، فمازال يطبق سياساته الليبرالية التي أدت وتؤدي إلى انخفاض مستوى الجماهير الشعبية التي تراجعت قدرتها الشرائية بشكل هائل ومحسوس خلال الأعوام القليلة الماضية، وعلى الرغم من ذلك وافتضاح فشله الذريع في وضع الحلول الناجعة لهذا الوضع المتردي، فإنه مازال وبشكل يومي يعدنا بأنهار العسل الذي سيغدقه علينا، والشعب يرى بأم عينه جفاف هذا النهر وتلوثٍ ليس عسله المفقود فقط، بل ترابه أيضاً .

وقد حذرنا من طريقة دعم المازوت وقلنا إنها طريقة مرفوضة لأنها لن تؤدي الدور المطلوب منها لضآلة مبلغ الدعم فيها وضعف وعدم قدرة الآلية المتبعة لها عن الوصول إلى جميع جماهير الشعب الفقيرة التي تعاني ما تعانيه من هذا البلاء الجاثم على صدورها الغلاء الذي لا يطاق .

لقد أوضحنا مرات كثيرة أن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العظمى التي تؤكد بتداعياتها أن الذي ينهار ليس الليبرالية فقط كنهج ضمن الرأسمالية، بل الرأسمالية نفسها وكلها بمختلف مدارسها، في النظرية والتطبيق. وتعود الماركسية بزخم من جديد لتؤكد أنها على قيد الحياة، ومع ذلك بنى الفريق الاقتصادي ومازال يبني رؤيته الاقتصادية على مقولة قطار العولمة الذي يجب ألا يفوتنا، وطبعاً المقصود هنا العولمة الامبريالية بنهجها الليبرالي المتوحش.. ومع انحسار هذه الموجة عالمياً، وفي المراكز الرأسمالية خاصة، فمن الطبيعي أن تنحسر في الأطراف.

إن كل ما قام به في تطبيق سياسته الاقتصادية المشوهة والكاذبة لم تؤدّ في النتيجة إلا إلى مزيد من البطالة والفقر، وتشوه في البنية الهيكلية للاقتصاد السوري. واليوم حينما تقيّم الخطة العاشرة سيتبيّن أنها لم تستطع في أحسن الأحوال أن تحقق ٥٠٪ من الأرقام التي وعدت بها .. فهل من فشل أكبر من هذا؟

لقد أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى توتر كبير في المجتمع، واقترب التحرك والتململ الاجتماعيين لدرجة الغليان، بل إنها وبتطبيقها الخاطئ اللئيم تدفع في أحيان كثيرة جزءاً من المجتمع لأن يتسم تحركه بالخطأ نفسه واللؤم الذي شاب هذه السياسة, وليس أدل على ذلك من تلك الأخبار التي تتحدث عن قيام البعض بالتحايل على شروط الدعم وذلك من خلال عقود الزواج الوهمية (الزواج العرفي) للحصول على الـ١٠٠٠٠ عشرة آلاف ليرة التي لا تسمن ولا تغني من جوع .

إن سؤالاً ملحاً يطرح نفسه هنا : لماذا أصر الفريق الاقتصادي على آلية الدعم المتبعة الآن وقد نبه الكثيرون إلى قصورها وعدم جدواها، وأن تطبيقها فيه إذلال لجماهير شعبنا التي قارعت الاستعمار يوماً وأجبرته للخروج مسرعاً مذلولاً مرغماً .

ولكن يبدو أن هذا الفريق، وعلى رأسه النائب الاقتصادي يقوم بعملية (دردرة) للوطن والمواطن معاً, والدردرة باللغة العربية تعني نزع أسنان الشخص كلها بحيث يصبح عاجزا عن الأكل, نعم إن عملية (دردرة) كبرى تجري الآن بهدف نزع أسنان وأضراس الوطن والمواطن, ونزع أسنان القطاع العام وجعله عاجزاً عن الدفاع عن النفس تمهيدا لخصخصته وبيعه بأرخص الأثمان, كما تهدف إلى نزع أسنان المواطن وجعله ذليلاً مقهوراً مستسلما للمستوى المتدهور لمعيشته وحياته البائسة بحيث يصبح أيضاً عاجزاً لا عن الدفاع عن ذاته ووجوده وحقه في حياة حرة كريمة في وطنه، بل عاجزاً حتى عن الدفاع عن هذا الوطن الغالي .

لذلك نعود لنقول بأنه لابد من وضع سياسة اقتصادية بديلة ذات طابع استراتيجي يستند جوهرها إلى تحقيق نمو عال للاقتصاد الوطني وعدم التذرع بزيادة السكان لتبرِّير الأخطاء والتقصير الحاصلين والسعي لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية، الأمر الذي لن يتحقق دون تأمين الموارد الداخلية لهذه العملية التي سيكون مصدرها الأساسي مكافحة الفساد والنهب في الاقتصاد الوطني هذا الفساد الذي تحول إلى ورم سرطاني يهدد لا المواطن وحده بل الوطن أيضاً، ولن يتم ذلك إلا عبر أوسع انفتاح على الأكثرية الساحقة من الشعب المتضررة من المنحى الاقتصادي الجاري في البلاد، ما يؤمن أكبر رقابة ممكنة على جهاز الدولة الذي أضحى وضعه يتطلّب إصلاحاً مؤسساتياً عميقاً..

واستكمالاً لكل ذلك يجب إزالة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الليبرالية في كل المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب ذلك إعادة النظر بالسياسة الأجرية جذرياً وخاصةً بعد اعتراف الحكومة الأخير عبر مرحلة رفع الدعم عن المازوت أن «حد الأجر الذي يتطلب الدعم للعائلة السورية هو نحو ٣٣٠٠٠ ل.س»..

ster@kassioun.org

شايلوك.. يأتينا من جديد (4)

إبراهيم البدراوي - القاهرة

لتوطيد دعم الجماعات اليهودية التي انقضت على فلسطين لإقامة الكيان الصهيوني عملت البنوك اليهودية في البلدان الأوربية على افتتاح فروع لها في مصر لتسهيل تحويل أموال الجماعات اليهودية بمصر إلى فلسطين. كل من فرع البنك الأنجلو فلسطيني الذي أسس عام ١٩٠٢ بإشراف الترست اليهودي الاستعماري– شركة فلسطين المحدودة التي تأسست عام ١٩٢٢– شركة الرهونات العامة لفلسطين التي تأسست منتصف الثلاثينات– بنك الخصم الفلسطيني المحدود الذي تأسس عام ١٩٣٥، كانت كلها تعمل في مصر مباشرة أو من خلال وكالة بنوك أجنبية يتمتع رأس المال اليهودي بنفوذ واسع فيها مثل «بنك أوف أثينا– البنك الأهلي– البنك البلجيكي والدولي– البنك التجاري للشرق الأدنى– بنك زليخا». وتدعمت نشاطات تلك البنوك (وكانت المراكز الرئيسية لمعظمها في تل أبيب) عقب الأزمة الاقتصادية العالمية وحتى الحرب العالمية الثانية. وشجعت رأس المال اليهودي على الهجرة من مصر إلى فلسطين.

التوجه إلى التركيز على التمويل التجاري وقطاع التأمين:

كان التوظيف التجاري هو أساس حركة رأس المال اليهودي بداية من عشرينيات القرن العشرين حتى منتصفه. وإذ سبق وجرى التوسع في قطاع التأمين، مثلما تم تطوير الاستثمار في بناء هياكل أساسية للنقل مرتبطة بتجارة وتصدير القطن التي سيطر عليها اليهود وصولاً إلى تجارة الواردات السلعية، فإنهم ولجوا أيضا الباب الواسع لشركات الملاحة البحرية، وتم الربط بين خطوط السكك الحديدية وحركة الهجرة إلى فلسطين. وهكذا كان التحول من تصدير القطن إلى الاستيراد السلعي والوكالة التجارية للشركات الأجنبية وتصدير الحاصلات الزراعية. وتوضح الإحصاءات المتوافرة كيف تمدد النشاط اليهودي. اذ من بين ٣٠ شركة في مجال النشاط التجاري كانت عضوية مجلس الادارة للرأسماليين اليهود تصل إلى ١٠٠٪ في ٩ منها، وما بين ٥٠٪ و٨٠٪ في ١٠ منها، وما بين ٤٠٪ و٥٠٪ في ٨ منها. بينما المتبقي وهو ٣ شركات فكانت النسبة ٣٣٪ و٣٠٪ و٢٠٪ على التوالي.

اقتحام الصناعة:

بداية وقفت الرأسمالية اليهودية موقفاً سلبياً من اتحاد الصناعات المصري منذ تأسيسه، إذ كانت المشاركة اليهودية فيه هامشية للغاية، وانحصرت في صغار الرأسماليين اليهود. لكن الكبار فضلوا السيطرة على قطاعات ليست بحاجة لحماية اتحاد الصناعات. بل عملوا على منع أي جماعات يهودية من المشاركة في اتحادات الغرف النوعية للصناعات التي يمكن أن تشكل منافسة للصناعات الصهيونية في فلسطين. كما أوضحت الأرقام أن العمالة اليهودية كانت محافظة ازاء المشاركة تقنياً في الصناعة المصرية. إذ كانت الأفضلية لديهم توجه للعمل في التجارة حيث يجري تدوير سريع لرأس المال ومن ثم تحقيق أعلى ربح ممكن. وهو ما أدى إلى وجود شبكة يهودية واسعة لتجارة التجزئة ونصف الجملة والجملة تعمل في تناغم وتكامل مع خطوط الانتاج للصناعات اليهودية الاستهلاكية أساساً. كما لم تكن الصناعات التحويلية التي اقتحمها الرأسماليون اليهود إلى مهارات تقنية عالية، ولذا فقد تم توظيف العمالة المصرية الوافدة من الريف بأجور زهيدة للغاية مستفيدين من القوانين العمالية الجائرة المفروضة، ومن نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

توجهات الصناعة اليهودية :

توجهت الصناعة اليهودية إلى فروع عدة:

- الصناعات التجهيزية للأقطان بداية من صناعات حلج وكبس الأقطان، إلى إعداد الأقطان للتسويق والاتجار فيها، إلى صناعة الزيوت من بذرة القطن، إلى صناعة الأسمدة اللازمة لزراعات القطن، إلى صناعات التفصيل والحياكة ثم الغزل والنسيج.
- الصناعات الغذائية المرتبطة مع اقتصاديات المواد الأولية مثل قصب السكر، وصناعة المعكرونة ..الخ. والملح والصودا، وصناعة الصابون.
- لكن النقلة الأخطر هى الانتقال إلى مجال التعدين واستخراج البترول الذي شهد تركيزاً واضحاً (كما شهد أيضاً التشابك مع رأس المال الأمريكي اليهودي أساساً). واستثمار مناجم الذهب والنحاس، إلى جانب صناعات الفابريكة الصغيرة لإعداد وتصنيع المواسير والأدوات الصحية ومواد البناء.
- وشهد التوجه إلى الصناعات الهندسية تركيزاً واضحاً بدءاً من الارتباط بمستلزمات هندسة الري لخدمة محصول القطن وخدمة الأراضي المملوكة لليهود، وما تبع ذلك من استيراد آلات الري وهندسة الكهرباء والميكانيكا، وهندسة الإنشاءات والمقاولات ومياه الشرب والبناء العقاري.

ونورد بعض الإحصاءات التي تبين مدى الاقتحام وسيطرة الرأسمالية اليهودية، بتبيان نسبة وجودهم في مجالس إدارات الشركات:

في ٢٩ من شركات الصناعات القطنية (حلج وكبس وتخزين وغزل ونسيج وتريكو وملابس وأثاث وزيوت) في عام ١٩٣٨– ١٩٣٩ : إذ كانت النسبة ١٠٠٪ في ٣ شركات– ٨٦٪ في شركة واحدة– ٨٥٪ في شركة واحدة– ٨٠٪ في شركتين– ٦٠٪ في ٣ شركات– ٥٠٪ في ٧ شركات– ٤٥٪ في ٣ شركات– ٤٠٪ في شركة واحدة – ٣٣ ٪ في ٥ شركات – ٣٠ ٪ في شركة واحدة – ٢٠ ٪ في شركتين . حيث يتبين أن العضوية اليهودية وصلت نسبتها ما بين ٥٠٪ و١٠٠٪ في ١٧ شركة (أي ثلثي الشركات تقريباً) بينما كانت ١٢ شركة تتراوح نسبة التمثيل بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ .

وكانت نسبة الوجود في مجالس إدارات الصناعات غير القطنية بالكثافة نفسها تقريباً .

أرقام أخرى تزيد الأمر وضوحاً إذ أن رؤوس أموال جملة شركات الحلج والكبس والتكرير وصناعات البناء والانشاءات والمواد الغذائية، وكلها تمثل جانباً من ميدان هيمنة رأس المال اليهودي كانت تبلغ ٤٣٣٥٢٢٦ جنيه مصري، في حين تبلغ رؤوس أموال الشركات الصناعية الأخرى ٦٦١٥٩٠٧ جنيه مصري.

أما في عام١٩٤٩ بعد نكبة اغتصاب فلسطين، فقد كانت أهم العضويات اليهودية في بعض الشركات العاملة في حقل الصناعات غير القطنية، والتي تشمل تجارة آلات، وصناعات الكترونية وكهربائية وميكانيكا، وبلاستيك، ومقاولات وصناعة مواسير، وصناعات استخراجية، وإنتاج سينمائي (جوزي فيلم أي أفلام اليهود)، والبترول ،والتعدين، والصناعات الكيماوية، ومضارب الأرز والمطاحن، وصناعات التبريد والمياه الغازية، والسكر التي تصل إلى ٢٦ شركة، فقد وصلت نسبتهم في مجالس الادارة إلى ١٠٠٪ في شركة واحدة– ٨٠٪ في شركتين– ٧٥٪ في شركة واحدة– ٧٠٪ في شركة واحدة- ٦٦٪ في شركة واحدة– ٦٥٪ في شركة واحدة– ٦٠٪ في شركتين– ٥٠٪ في ٤ شركات– ٤٥٪ في شركة واحدة– ٤٠٪ في شركة واحدة– ٣٣٪ في ٦ شركات– ٣٠٪ في شركتين– ٢٠٪ في شركتين– ١٥٪ في شركة واحدة. أي أن نصف هذه الشركات كان ما بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من أعضاء مجالس إداراتها رأسماليون يهود .

رأينا كيف كانت هجمة رأس المال اليهودي على مصر، وكيف صار حتى تمام اغتصاب فلسطين وكيف حدد وجهات نشاطه في المراحل المختلفة على مدى قرن كامل. في ارتباط وتشابك مع عوامل ثلاثة: الهيمنة على الاقتصاد المصري عبر أعلى معدلات النهب الوحشي– الحفاظ على العلاقة العضوية مع رأس المال اليهودي في أوربا بادراك كامل لاتجاهات الصعود والهبوط للقوى الامبريالية الحاضنة له– تحقيق الهدف الأساسي وهو اغتصاب فلسطين. وللموضوع تتمة.

■■

من «الفلوجة» إلى «هلمند» العدو واحد.. والجريمة واحدة

بيل فن اوكن
ترجمة وإعداد: د.نبيل حوج



بينما كانت تستعد القوات الأمريكية والبريطانية لمهاجمة بلدة «مرجة» في إقليم هلمند في أفغانستان، قارنت وسائل الإعلام والقادة العسكريون بكل علانية هذه العملية مع عملية حصار الفلوجة في تشرين الثاني ٢٠٠٤، والتي شكّلت إحدى جرائم الحرب الأكثر دموية في حرب العراق.

تمركز العملية الجديدة في هلمند، يأتي من كون الإقليم قاوم الاحتلال بشكل شرس، وشكل منطلق الهجمات العسكرية الأكبر منذ أن غزت واشنطن البلاد في تشرين الأول ٢٠٠١، حيث يدعّي الجيش الأمريكي بأنه معقل لحركة طالبان. ويتوقع بأنه سيقوم حوالي ١٥٠٠٠ جندي بمحاصرة بلدة هلمند النهرية، والتي يقدر عدد سكانها بنحو ٨٠ ألف نسمة.

يعيش قرابة ١٢٥ ألف نسمة من السكان في المناطق المجاورة لمرجة (٣٥٠ ميل غربي كابول)، التي تشكل مركزاً زراعياً هاماً، وقد زاد عدد سكانها بعد أن أمّها عدد كبير من الفارين من القرى التي احتلتها القوى البحرية الأمريكية في الصيف الماضي، بعد أوامر الرئيس أوباما بإرسال ٢١ ألف جندي إضافي لأفغانستان.

في تلك العمليات استاءت قوى المارينز وثار غضبها كثيراً بسبب الإصابات التي عانت منها على يدي عدو غير مرئي، قادر على الهجوم بسرعة ودقة، ومدعوم من السكان المحليين، ولذلك كان من المتوقع إطلاق العنان لهجوم عسكري عنيف على البلدة.

الجنرال لاري نيكولسون، قائد القوى البحرية الأمريكية في جنوب أفغانستان، أوضح طبيعة الهجوم المتوقع: «أولئك الموجودون في مرجة سيكون لديهم ثلاثة خيارات، إما أن يبقوا ليحاربوا ومن المحتمل أن يموتوا، أو أن يتصالحوا مع حكومتهم ويقدموا الولاء لها، أو أن يحاولوا الهرب.. في هذه الحالة يمكن إخراج بعض السكان وتقديم الخدمة لهم».

أما قائد لواء الاستطلاع البحري الثاني، فأكد: «نحن سندخل بشكل عارم»، وأضاف: «لا أبحث عن معركة عادلة»!!

وبخطوة استثنائية جداً، أعلنت القيادة الأمريكية خطة الهجوم، حيث أكد الجنرال ستانلي ماك كريستال القائد الأمريكي الأعلى في أفغانستان: «الخطة غير تقليدية للمضي نحو الهدف.. وأمام كل شخص فرصة للتأمل بأية طريقة سيمضي الهجوم مع حلول الليل».

حالة الإعلان هذه عن الهجوم غايتها السماح للمدنيين بالهروب قبل تحرك قوات المارينز، كما تقوم بتقديم عذر وقائي للهجوم الأمريكي بوصف هؤلاء الذين لا يحترمون التحذير المعلن كمقاتلي طالبان بأنهم يستحقون القتل.

ذكر موقع Stratfor للاستخبارات العسكرية الأمريكية مؤخراً، بأنه «من المحتمل أن يبدأ الهجوم بتطويق المنطقة. والعديد من المقاتلين الذين كرسوا أنفسهم للدفاع ربما يضطرون للقتال حتى الموت أو الاستسلام». وأردف في مقالة له: «عندما جرت العملية في الفلوجة والرمادي في العراق كانت المعركة تحت إمرتهم، فالمارينز مجربون على هذا النوع من الهجوم المتحضر».

نتائج هذا «النوع» من الهجوم المتحضر في هجوم المارينز على الفلوجة في تشرين الثاني ٢٠٠٤، تحولت المدينة ذات الثلاثمائة ألف نسمة إلى أنقاض، وألقت الطائرات آلاف الأطنان من المتفجرات، وحاربت بالمروحيات المسلحة، وأطلقت الدبابات القذائف على الأبنية، وقصفت المنطقة بنيران المدفعية.. وقد ادعت القيادة الأمريكية حينها قتل ٢٠٠٠ من «المتمردين»، لكن أرقام الخسائر الحقيقية بالأرواح تبقى مجهولة. وقد تعرض المدنيون الباقون في مدينتهم للقصف، وقتل البعض بالرصاص على أبوابهم، وآخرون قتلوا بينما كانوا يحاولون الفرار، وتم إعدام المقاتلين الجرحى، واستهدفت الوسائل الطبية، وكل من في المدينة بقوا دون غذاء وماء وكهرباء لمدة ١٠ أيام.

كانت العملية درساً وحشياً للإبادة الجماعية ضد سكان الفلوجة، انتقاماً من حادثة قتل أربعة من مرتزقة بلاك ووتر هناك، وبسبب المقاومة المستمرة في المدينة تجاه الاحتلال الأجنبي. وكانت تجسيداً كاملاً للعمل الإجرامي، وطغت عليها الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب.

وإذا كان القادة العسكريون الأمريكيون يسعون لتهيئة عملية مماثلة في أفغانستان، ولأسباب مماثلة، فان مدينة مرجة ستتحول إلى ساحة للقتل.

وكما في الفلوجة، يلعب الثأر دوراً، فقد رأت القوات العسكرية الأمريكية تصاعداً متزايداً للإصابات بين قواتها في السنة الماضية، كما أن المخابرات المركزية الأمريكية تعرضت لهجوم مربك في نهاية كانون الأول، والتي فقدت خلاله سبعة من عملائها على الحدود الأفغانية.

في أفغانستان، كما في العراق، ترى القيادة الأمريكية أن هناك منفعة من صنع عبرة للشعب الذي يتمركز مقاومو الاحتلال بينه، بإرسال رسالة لكامل البلاد بأن المقاومة عقيمة وستجلب القتل والدمار، وتبرر إراقة الدماء هذه تحت اسم الحرب غير المنتهية على الإرهاب.

وما يجب فهمه بأن القوة الدافعة للحرب في أفغانستان، كما الحرب في العراق، هي محاولة النخبة الحاكمة في أمريكا مواجهة الأزمة الرأسمالية الأمريكية من خلال استخدام القوة، وللاستيلاء على المواقع الإستراتيجية في «خليج النفط» ووسط آسيا، و كلا المركزين هما الاحتياطي الأكبر للطاقة.

قبل سنة، عندما دخل أوباما البيت الأبيض، كان هناك أمل لدى شرائح واسعة من الشعب الأمريكي بأن تنصيبه سيمحو كلمات وذكريات كالفلوجة، أبوغريب، غوانتانامو، بلاك ووتر، التعذيب والاستسلام، ولكن كل ذلك بقي جزءاً مظلماً من التاريخ الأسود للولايات المتحدة الأمريكية.

واليوم، يؤكد الهجوم على مرجة بأن جرائم إدارة بوش مستمرة، ومتزايدة تحت إدارة الرئيس الديمقراطي. واليوم تنتشر قوات أمريكية خارج حدودها للقيام بحروب من النموذج الاستعماري والإحتلالي، أكثر من إدارة بوش، وينتشر القتل من العراق إلى أفغانستان إلى باكستان واليمن. وتطلب إدارة أوباما مبلغاً قدره ٣٢٢ مليار دولار لتمويل الحربين المستمرتين وما يرافقهما من احتلال، وهذا الرقم سوف يتزايد على الأغلب بطلبات أخرى «للتمويل الإضافي».

وقد ظهر للعيان بأن المرشح المفترض «للأمل» و«التغيير» بدا بشكل واضح كوكيل معتمد للمؤسسة السياسية، والبنية العسكرية– الاستخباراتية، اللتين أرادتا إحداث بعض التغييرات التكتيكية في السياسة، بينما يستمر استخدام القوة العسكرية في الخارج، ويُشن هجوم قاس على الطبقة العاملة في الداخل.

الطبقة العاملة الأمريكية لا تقبل بدورة جديدة من جرائم الحرب المنفذة باسمها، ومطلبها هو الانسحاب المباشر، وغير المشروط لكل القوات الأمريكية، والأجنبية الأخرى من أفغانستان.. ويجب على الجميع الانضمام لهجوم سياسي على إدارة أوباما والأوليغارشيا المالية المتنفذة وكل من يدافع عنهما.

■■

«الخنازير» تهدد منطقة اليورو والإضرابات تشل اليونان

أصيبت حركة النقل في اليونان بحالة من الشلل بسبب إضراب، هو ثاني أكبر إضراب خلال عشرة أيام، دعت إليه أكبر النقابات العمالية الخاصة والعامة، كرد فعل على إجراءات التقشف التي أعلنتها الحكومة للتغلب على أزمة عجز الموازنة..



وتعطلت مئات الرحلات الجوية والبرية والبحرية، حيث تقطعت السبل بالآلاف من الركاب, بعد أن توقف أكثر من ثلاثة ملايين عامل في القطاعين الخاص والعام عن العمل بمن فيهم موظفو الوزارات الحكومية ومكاتب المحليات والمستشفيات والمدارس والجامعات والبنوك والمحاكم إضافة لعمال المصانع.

كما انضم الصحفيون للإضراب، فيما عاد عدد محدود من العمال لتشغيل خدمات المترو والحافلات في أثينا من أجل السماح للعمال المضربين بالاشتراك في مظاهرة وسط المدينة.

واستجابة لضغوط أوربية تعهدت اليونان بخفض العجز في ميزانيتها من ١٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلى عام ٢٠٠٩ إلى ٣٪، ولتحقيق ذلك, جمدت الحكومة أجور القطاع العام وخفضت العلاوات بنسبة ١٠٪ هذا العام إضافة إلى زيادة سن التقاعد إلى ٦٣ عاماً.

وتندرج اليونان ضمن مجموعة دول تعرف اختصاراً باللغة الانكليزية بـ«PIGS» أي «الخنازير» وهي حسب تسلسل الأحرف الإنكليزية البرتغال، ايرلندا، اليونان، وإسبانيا، وهي حسب المتنفذين الماليين دولياً مثل الملياردير الأمريكي اليهودي جورج سوروس، والمراقبين الاقتصاديين الغربيين، باتت تهدد مستقبل منطقة اليورو حتى لو حصلت على مساعدات لأن، حسب سوروس، غياب المؤسسات اللازمة يطرح تساؤلات مهمة عن كيفية التعامل مع الأزمات القادمة، مشيراً إلى أن عملة موحدة تامة الشروط تتطلب بنكاً مركزياً وسلطة مالية مشتركة تتولى استقطاع ضريبة الأفراد في دول المنطقة.

■■

مصريون يطالبون بامتيازات للفلسطينيين «الأعداء»..

أطلقت مجموعة مصرية على موقع «فيس بوك» حملة لمنح الفلسطينيين امتيازات تساوي على الأقل تلك الممنوحة لإسرائيل.

تقول الحملة التي جاءت تحت عنوان «فلسطين عدونا.. فلنعاملها كما نعامل إسرائيل»، «فلنهدي لهم (للفلسطينيين) الغاز مجاناً أو بدراهم معدودة كما نفعل مع الصهاينة، لننقل لهم الإسمنت وحديد التسليح بأسعار مخفضة كما نفعل مع الصهاينة».

وأضافت الحملة التي أطلقها شخص يدعى الدكتور عادل وانضم إليها أكثر من ألف شخص خلال يومين فقط من انطلاقها بصيغة تهكمية «بعد الاطلاع على بيانات حكومتنا الرشيدة ومقالات رؤساء تحرير الصحف القومية عن شرور فلسطين وخطورتها على الأمن القومي المصري، وبعد الجريمة النكراء على الحدود من قبل أشرار فلسطين ضد جنودنا البواسل الشجعان ثبت أن نظامنا المصري على حق، فلسطين عدو وليست صديقا، آن الأوان لأن نعامل فلسطين كما نعامل أعداءنا الصهاينة».

كما دعت لاحترام الفلسطينيين وتوقيرهم «حتى لو شتمونا أو قتلوا بعض جنودنا على الحدود بطريق الخطأ أو الصواب كما نفعل مع الصهاينة، وليدخلوا أرضنا بلا جوازات سفر كما نفعل مع الصهاينة، ولنستورد لهم ونصدر لهم كما نفعل مع الصهاينة، ولنستقبل وزراءهم ومسؤوليهم بحفاوة كما نفعل مع الصهاينة».

وختمت الحملة بالقول «نعم يا شعب فلسطين آن الأوان أن تذوق نار عداوتنا بعد برد محبتنا».

يذكر أن إدارة فيس بوك أوقفت مؤخراً مجموعة «حملة مصريون ضد نكبة الجدار الفولاذي» مشيرة إلى أنها تنتهك شروط الاستخدام الخاصة بها.

■ **«الجزيرة»**

التخريفة التي أضحت كابوساً



ألان هـارت
تـرجمة: موفق إسماعيل

يعتقد معظم يهود العالم (وربما الكثير غيرهم) أن الصهيونية تجسد فكرة عودة اليهود إلى أرض وعدهم بها الرب (..) لكن لا توجد أية رابطة بيولوجية بين اليهود القدامى، واليهود اللاحقين الذين لبّوا نداء الصهيونية، المتحولين إلى الديانة اليهودية بعد زمن طويل من ظهورها، وحياتها القصيرة في ظل «كنعان»، الاسم الوارد ذكره في الإنجيل والذي عُرفت به فلسطين قديماً. لذلك لا يحق لهم شرعياً الادعاء بملكية أرض فلسطين.

وحينما أصدرت الصهيونية أول بياناتها المضللة في عام ١٨٩٧، لم يكن موجوداً من سلالة اليهود القدامى أكثر من عشرة آلاف يهودي، جميعهم يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، وكانوا آنذاك معادين كلياً للمشروع الصهيوني الاستعماري، لأنه سيجعلهم معادين للعرب الفلسطينيين، بمقدار ما اليهود الوافدون معادون لهم.

ومن المعروف أن معظم يهود العالم، قبل المجازر النازية، لم يكونوا مهتمين بالمشروع الاستعماري الصهيوني، فيما الكثير منهم كان معادياً له، وقد عبّرت غالبية الشخصيات الأكثر معرفة من بينهم عن لا أخلاقية الصهيونية، وعن الخشية من أن يُدخلها المشروع الصهيوني الاستعماري في صراع لا نهاية له. كما عبّر العديد منهم، في حينه، عن الخوف من أن تحرض الصهيونية على معاداة السامية، إذا ما سمحت لها الدول الكبرى بشق طريقها، وهو ما يحدث اليوم. وفي الواقع أضحت معاداة السامية الوسيلة التي أتاحت للصهيونية إقامة دولتها. الدولة الصهيونية (وليس الدولة اليهودية).

هكذا أنشئت إسرائيل من خلال الإرهاب الصهيوني والتطهير العرقي، وفقاً لعملية مخططة مسبقاً، ورؤية تنكر حقوق (أكثر من) ثلاثة أرباع السكان الأصليين، عرب فلسطين، وتجردهم من ملكية بيوتهم وأراضيهم. بينما تؤكد الصهيونية أن إسرائيل وُجدت، وبالتالي اكتسبت شرعيتها، من خلال قرار تقسَيم صادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني، ١٩٤٧. لكن هذا الكلام مجرد هراء حملات دعائية، ولا صعوبة في استقصاء الحقائق التالية:

● بداية، لا يحق للأمم المتحدة اتخاذ قرار تقسيم فلسطين دون موافقة غالبية سكانها، ولا يحق لها منح أي جزء من أراضي فلسطين لأقلية من المهاجرين الأجانب كي يؤسسوا دولة لهم.

● بفارق ضئيل وبعد تصويت مرتَّب، وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية وأخرى يهودية، وعلى توصية بخصوص القدس بين الدولتين، بمعنى أن التوصية لا قيمة لها ولا تصبح قراراً إلا إذا وافق عليها مجلس الأمن.

● لم تجد توصية الهيئة العامة معبراً إلى مجلس الأمن لأن الولايات المتحدة كانت تدرك أنها إذا وافقت عليها فلا يمكن فرض تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة، نظراً لشدة اعتراض العرب والمسلمين على قرار التقسيم؛ وفي حينه لم يكن الرئيس ترومان جاهزاً لاستخدام القوة من أجل تنفيذ التقسيم.

● هكذا تعطلت خطة التقسيم (ولم تعد تنفع)، وأعيد طرح السؤال للنقاش في الاجتماع العام لهيئة الأمم «ماذا نفعل بشأن فلسطين؟» بعد أن عبثت بريطانيا بمقدراتها وأدارت لها الظهر مستسلمة طواعية للإرهاب الصهيوني. فوافقت الولايات المتحدة على الاقتراح الأنسب لها القاضي بوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة مؤقتاً. وفي الوقت ذاته كان الاجتماع منكباً على نقاش إعلان إسرائيل قيام دولتها من جانب واحد، في تحدّ سافر لإرادة المجتمع الدولي الموحد، بما فيه إدارة ترومان ذاتها.

حقائق التاريخ تفيد إذاً بأن إسرائيل لم يكن لها حق بالوجود. بدقة، لم يكن لها حق بالوجود ما لم يعترف بها ويشرّع وجودها أولئك الناس الذين شردتهم الصهيونية وجردتهم من أراضيهم وكامل حقوقهم. فوفقاً للقوانين الدولية، الشعب الفلسطيني وحده هو المخوَّل بمنح إسرائيل الشرعية التي كانت تسعى للحصول عليها كي تقوم.

من هو صهيوني الحاضر؟

باختصار: كل من يؤيد «الصح والخطأ» في الرؤية الصهيونية لدولة إسرائيل، وليس بالضرورة أن يكون يهودياً (اقتباساً من بلفور)، وكل من ينكر ويرفض مقولة أن الصهيونية ارتكبت خطأ رهيباً ضد الفلسطينيين. ذاك الخطأ الذي يجب الاعتراف بوقوعه، وتصحيح نتائجه بطريقة تلائم الشعب الفلسطيني، إذا أردنا إحلال السلام وإيقاف التدهور السائر باتجاه نكبة شاملة. «النكبة» هي الكلمة العربية التي تصف تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وتهجيرهم. وبالنسبة لي، إنكار الصهيونية للنكبة لا يقلّ شراً وفحشاً عن إنكار مجازر النازية.

لا أحد يمكنه التقليل من فعالية وتأثير ماكينات البروباغاندا الصهيونية. فغالباً ما تعلم دكاترة الصهيونية من النازيين أنه كلما كبر حجم الكذبة، واستمر ترديدها، كلما صار تصديقها ممكناً في أوساط يهود ومسيحيي العالم الغربي؛ وكذلك يسهل تصديقها كلما زاد رعب الإعلام السائد من انزعاج الصهيونية أو إزعاجها كثيراً أو قليلاً.

وإضافة إلى الكذبة الدعائية الدائمة بأن إسرائيل لم تجد مقابلها شريكاً عربياً لإحلال السلام، أكبر أكاذيب الدعاية الصهيونية على الإطلاق زعمها الدائم أن إسرائيل تعيش في ظل التهديد الدائم بإزالتها، و«رمي يهودها في البحر»، كما ذكرت في كتابي «الصهيونية: عدو اليهود الحقيقي» أن وجود إسرائيل لم يكن يوماً مهدداً من قبل أي تجمع للقوى العربية، لا في عام ١٩٤٨، ولا في عام ١٩٦٧، ولا حتى في عام ١٩٧٣. ولم يكن هذا الزعم سوى غطاء يسمح لإسرائيل بالإفلات حيث يهمها، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وبإظهار عدوانها على أنه دفاع عن النفس، باعتبارها الضحية بينما هي الطاغية في الواقع.

سمتان للصهيونية

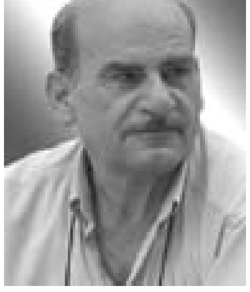
السمة الأولى: فوقية اعتداد بالذات لا مثيل لها. السمة التي وصفها في عام ١٩٨٦، المدير السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية «يهوشافات هاركابي» بأنها «أكبر خطر ماثل» يهدد الدولة اليهودية. أما السمة الثانية: فهي فظاعة ووحشية عجرفة القوتين العسكرية والاقتصادية، وما تستطيع الأخيرة شراءه من نفوذ في الكونغرس الأمريكي، حيث كل ما يتم تمريره للديموقراطية معروض للبيع في المزاد للقادر على الدفع أكثر.

إنما في حقيقة ما يتعلق بصناعة وإدامة الصراع في وعلى فلسطين التي أحيلت إلى إسرائيل، آمل أن يكون الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور (١٧٨٨ - ١٨٦٠) محقاً في مقولته: «تمر الحقيقة بثلاث مراحل. أولاً، تتعرض للسخرية. ثانياً، تتم مقاومتها بشدة. ثالثاً، تصبح مقبولة باعتبارها بديهية». إذا صحت هذه المقولة، فهزيمة الصهيونية ليست ممكنة وحسب، بل آتية لا محالة.

مراسل سابق لـ «ITN وBBC»

بين اغتيالين...!

◄ **حمزة منذر**



بين ليلة وضحاها تحولت إمارة «دبي»، صاحبة أعلى ناطحة سحاب في العالم، إلى دولة عظمى في سرعة الكشف عن جرائم الاغتيال، وانهالت عليها شهادات التقدير في المهنية العالية والحرفية النادرة لجهازها الأمني الذي استطاع- بزمن قياسي- الإعلان عن شخصيات منفذي عملية اغتيال الشهيد محمود المبحوح، أحد أهم القادة الميدانيين في حركة حماس. وبين ظهور إعلامي «للفريق ضاحي خلفان»، قائد شرطة دبي، مطالباً فيه من «الانتربول» ملاحقة قادة الموساد إن ثبت تورطهم في الاغتيال، وبين آخر تصريح له، مؤكداً فيه أن تنفيذ العملية لا يعتبر خرقاً لقدرة جهاز الأمن في دبي «لأن المجموعة المنفذة لم تكن تحت المراقبة وكذلك لم نكن نعلم بوجود المبحوح في دبي» يبقى اللافت أن الإمارة لم توجه إلى الآن للانتربول أي طلب ضد قادة الموساد الإسرائيلي، وهذا يتوافق للآن مع سياسة «الغموض» المتبعة في الكيان الصهيوني إزاء أي عملية اغتيال تقوم بها ولا تريد الإعلان عنها.

في رده على سؤال حول قضية اغتيال المبحوح حاول وزير خارجية الكيان الصهيوني افيغدور ليبرمان تكريس سياسة «الغموض» هذه، قائلاً: «إن إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط موجودتان حالياً في لحظة مصيرية ونحن نتابع عن كثب التطورات الخاصة بأزمة الملف النووي الإيراني ونزاعات أخرى في المنطقة»! وهذه إشارة واضحة إلى أن عملية الاغتيال جاءت في سياق المواجهة المرتقبة بين التحالف الإمبريالي- الصهيوني وشعوب المنطقة ورأس حربتها قوى المقاومة والممانعة.

لسنا الآن بصدد عملية مراجعة أو تعداد عمليات الاغتيال الإجرامية التي نفذتها أجهزة الاستخبارات الصهيونية منذ اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت وعشرات الشخصيات السياسية والعلمية العربية في المنطقة وغيرها من العواصم العالمية. لكن القاسم المشترك في كل تلك العمليات هو تصفية كل من يقاوم أو يعيق تنفيذ المشروع الصهيوني، وهذه إستراتيجية متبعة يشرف على تنفيذها رؤساء وزراء العدو سياسياً ورئيس الموساد ميدانياً. وهي تجد غطاءها السياسي في الدول الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي البيان الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوربي منذ أيام في بروكسل ليس هناك أي إشارة لمسؤولية الكيان الصهيوني عن جريمة اغتيال المبحوح، بل اكتفى الوزراء بإدانة استخدام جوازات سفر لمواطنين من بلادهم في عملية الاغتيال.

وبالعودة إلى تصريح وزير خارجية العدو حول اللحظة المصيرية التي تمر فيها المنطقة لابد من تجاوز المعطيات الإعلامية، وهي كثيرة ومثيرة للاستغراب، أو الحديث عن «الكفاءة المهنية» لأجهزة الأمن في دبي، إلى طرح افتراض منطقي وهو أن أجهزة الإعلام الغربية والإسرائيلية معنية بتصوير جهاز الموساد الإسرائيلي- بعد فشل الجيش الصهيوني في عدواني تموز ٢٠٠٦ وكانون الثاني ٢٠٠٩- بأنه القادر على إعادة الاعتبار لنظرية الردع الاستراتيجي الصهيوني في المنطقة.

وإذا كان من اللافت أنه خلال فترة زمنية قياسية تناقلت وسائل الإعلام، ومازالت مجموعة واسعة من الأسماء المنفذة لعملية ومجموعة من العواصم العالمية التي استخدمها الموساد في التحضير للعملية الاغتيال واستخدام جوازات سفر لأكثر من ١٠ جنسيات عالمية، فعلينا أن نتذكر مرور أكثر من ٥ سنوات على اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، ومازال الإعلام الغربي والإسرائيلي والرجعي العربي يفرض حصارا مدروساً على أية معلومة قد تشير من قريب أو بعيد إلى دور الكيان الصهيوني في عملية اغتيال الحريري.

ومن حقنا هنا افتراض الاتهام أن سياسة التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي أرادت آنذاك ومازالت توظيف اغتيال الحريري لإنجاح المشروع الأمريكي في المنطقة بعد احتلال العراق والزج باسم المقاومة وسورية وإيران في تلك المؤامرة على مستوى المنطقة..

وإذا كانت المنطقة الآن تعيش أخطر مراحل التصعيد والتهديدات الإمبريالية والصهيونية، فلا مناص من الاستعداد الجدي للمواجهة الكبرى المرتقبة وعدم السماح للتحالف الإمبريالي- الصهيوني في استعادة زمام المبادرة بعد أن حقق خيار المقاومة مالم يتوقعه الأعداء وبعض المترددين العاجزين عن امتلاك الإرادة السياسية للمواجهة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

فالحرب سجال، والنصر فيها معقود للشعوب وطليعتها المقاومة في هذا الزمن الذي تعصف فيه الأزمة الرأسمالية العالمية بعقر دار الإمبريالية العالمية.

h.monther@kassioun.org

«سكووب وبالألوان»... الأتراك يثأرون لكرامتهم



في أعقاب عملية «الإذلال» التي تعرض لها سفير تركيا في إسرائيل، من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون، تم تعليق صورة ضخمة بارتفاع ٥٠ متراً في تركيا، يبدو فيها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس منحنياً أمام رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان المنتصب.

وتم الكشف عن الصورة الضخمة في احتفال افتتاح لمفترق طرق ضخم بمشاركة أردوغان الذي طلب إزالة الصورة قبل وصوله، الأمر الذي أدى إلى لفت انتباه وسائل الإعلام للصورة، بدون أن يعرض نفسه للانتقادات.

ورغم ذلك فقد عبرت أوساط إسرائيلية عن استيائها قائلة إن «تعليق الصورة هو فضيحة كبيرة ومقلقة ومثيرة للغضب، وأنها تدل على عدم الحساسية التركية، في أقل تقدير تجاه هيبة دولة إسرائيل»، حسب تعبيرها.

■■

رئيس الاستخبارات الأمريكية يتبنى اغتيال مواطنيه في الخارج

جو كيشور / ترجمة قاسيون

قال دينيس بلير، مدير الاستخبارات القومية، إن لدى الوكالات الحكومية سياسة لتصفية الأمريكيين خارج البلاد بمقتضى «الحرب على الإرهاب».

ففي شهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، قال إن عمليات الاغتيال ستكون مبررة إن كان مواطنو الولايات المتحدة «يقومون بما من شأنه تهديد الأمريكيين»، وهو تصنيف فضفاض إلى أبعد الحدود، يمنح أجهزة الاستخبارات الأمريكية تفويضاً عاماً بتنفيذ أحكام بالموت خارج سلطة القضاء.

عمليات القتل هذه لا تتسم بالشرعية وفق القانون الدولي، لكنها أصبحت إجراءً قياسياً للجيش الأمريكي وأجهزة الاستخبارات الأمريكية، في ظل الشعار الملطف «أعمال القتل الموجهة». وقد أضحت شائعة الآن بوصفها جزءاً من الاحتلال العسكري الشامل للعراق وأفغانستان، إضافة إلى بلدان أخرى تستهدفها الولايات المتحدة مثل باكستان واليمن.

برزت مسألة قتل الأمريكيين على نحو خاص بالصلة مع رجل الدين اليمني، أمريكي المولد، أنور العولكي الذي ربطته الحكومة الأمريكية بشبهة محاولة تفجير طائرة الرحلة ٢٣٩ التابعة لشركة نورث ويست إيرلاينز يوم الميلاد. في ٢٤ كانون الأول، شنت الولايات المتحدة ضربات على مجمع للقاعدة في اليمن، وقد ظنت أن العولكي قد يكون واحداً من الذين قتلوا.

لم يتهم العولكي بارتكاب أية جريمة، ومع ذلك، ذكرت الـCNN أن «العديد من مسؤولي الإدارة قالوا سراً إنه واحد من المواطنين الأمريكيين في الخارج الذين يريد تجمع الاستخبارات الأمريكية التعامل معهم». لم تذكر الـCNN أسماء أخرى من قائمة المواطنين الذين سيتم «التعامل معهم».

تتبع الولايات المتحدة «سياسة محددة ومجموعة إجراءات قانونية تراقب بعناية»، مثلما زعم بلير. كما أنه قال إن وكالات الاستخبارات الأمريكية تسعى وراء «تصريح خاص» من المحتمل أن يكون البيت الأبيض مصدره، مع أن بلير لم يوضح ذلك للقيام بأعمال تتضمن قتل مواطنين أمريكيين.

من جانبه، قال بيتر هوكسترا، الجمهوري النافذ في لجنة الاستخبارات، إنه كان «مندهشاً» من تقديم بلير لتصريحه في جلسة مفتوحة. وسأل: «إذن، هنالك إطار وسياسة... سبيلٌ واضحٌ لتحديد متى يكون هذا الشخص متورطاً في إطار حرية التعبير في الخارج، ومتى يكون قد تحرك في التجنيد أو في تنسيق وتنفيذ هجمات ضد الولايات المتحدة؟».

أجاب بلير قائلاً إنه يفضل الخوض في التفاصيل في «جلسة مغلقة»، لكنه أضاف: «نحن لا نستهدف الناس بسبب ممارستهم لحرية الرأي».

حين طمأن رأس الاستخبارات الأمريكية السكان أن الحكومة لا تقتل مواطني الولايات المتحدة على أساس وجهات نظرهم وآرائهم السياسية، فقد أبرز المدى الإجرامي الذي بلغته الدولة.

تواصل إدارة أوباما، وفي حالات كثيرة تعميق مهاجمة الحقوق الديمقراطية والدستورية التي باشرتها إدارة بوش. فحينها أثارت مسألة المراقبة غير الشرعية لاتصالات المواطنين الأمريكيين عاصفةً من الخلافات. أما الآن، فتؤكد حكومة الولايات المتحدة صراحة الحق في قتل مواطنين أمريكيين في الخارج دون أي احتجاج من أي حزب سياسي.

أتت ملاحظات بلير في سياق تحذيرات متزايدة من الاستخبارات الأمريكية حول هجمات إرهابية وشيكة. قال بلير إن محاولة هجوم داخل الولايات المتحدة في غضون الشهور الثلاثة أو الستة القادمة هو أمر «مؤكد»، مردداً صدى ملاحظات أبداها قبله مدير الـCIA ليون بانيتا.

قال بلير: «حذرنا في السنوات السابقة من استمرار قيام القاعدة، والمنظمات الفرعية المرتبطة بها والإرهابيين الذين تلهمهم القاعدة، بتوجيه ضربات إلى الولايات المتحدة (..) وفي السنة الماضية، كانت لدينا أسماء تقف وراء تلك التحذيرات».

وسط هذه التحذيرات، كان جديراً بالملاحظة أن أياً من أعضاء الكونغرس لم يسأل بلير أو بانيتا عن تقارير مفادها أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تدخلت لمنع إلغاء تأشيرة دخول عمر فاروق عبد المطلب، الرجل الذي حاول تفجير الرحلة ٢٥٣.

لقد قامت وسائل الإعلام والهيئات السياسية بتعتيم منهجي على شهادة المسؤول في وزارة الخارجية باتريك كندي أمام الكونغرس منذ أن أصدرت صحيفة ديترويت نيوز مقالة لها مؤخراً، عنوانها: «مشتبه إرهابي يحتفظ بتأشيرة الدخول تجنباً لفتح تحقيق أوسع».

ذكرت الصحيفة أن «باتريك كندي، وكيل وزارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية، قال إن تأشيرة دخول عبد المطلب لم تسحب لأن مسؤولاً في الاستخبارات طلب من وكالته ألا ترفض طلب المشتبه الإرهابي خشية أن يتسبب الرفض في إفشال تحقيق أوسع يتعلق بتهديدات القاعدة للولايات المتحدة».

وكالة الاستخبارات المقصودة هي المركز القومي لمكافحة الإرهاب، الذي يعمل تحت إشراف مدير الاستخبارات القومية دينيس بلير.

التحذيرات الصادرة عن وكالات الاستخبارات هذه عن هجوم وشيك مثيرة للقلق. في عهد بوش، تلاعبت الحكومة تلاعباً منتظماً بالتحذيرات وبتقييم التهديدات لأسباب سياسية. لتبرير سياسات غير شعبية، أو تحقيق تأثير على الانتخابات أو صرف الانتباه عن معلومات محرجة. ولم يوجد لتلك التحذيرات أسس في الواقع.

في الوقت نفسه، فأي هجوم إرهابي ناجح سواء قامت أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتسهيله أم لا. سيستخدم كذريعة لمزيد من تصعيد الحرب والهجوم على الحقوق الديمقراطية.

■■

هل ستؤدي استراتيجية الهيمنة الأمريكية إلى حرب عالمية ثالثة؟؟

أندرو غيفن مارشال❖
ترجمة قاسيون

تعتمد استراتيجية واشنطن في الهيمنة على نشر قوات عسكرية على طول «قوس عدم الاستقرار» الممتدٍ من البحر الكاريبي إلى إفريقيا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وصولاً إلى آسيا الجنوبية.. في هذه البقاع من العالم التي تتسم بالفقر والعزلة وعدم الاستقرار، يرى واضعو الخطط العسكرية ما «يهدد مصالح الولايات المتحدة في المستقبل»، بينما يثير تزايد الوجود العسكري الأمريكي في جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية سابقاً، وأوروبا الشرقية، مخاوف موسكو من أنّ واشنطن تسعى لإيجاد موطئ قدم عسكري دائم حول فضائها الاستراتيجي، كما أنّ إنشاء القواعد العسكرية الأمريكيًة يقرع أجراسَ الإنذار في بكين.



أوروبا الشرقية.. والحرب الباردة الجديدة

في العام ٢٠٠٥، ذكر أنّ محادثات تجري منذ العام ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة وبولونيا، إضافةً إلَى دول أخرى، حول إمكانية إقامة قاعدة أوروبية لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى. كذلك ذكر أنّ قاعدةً كهذه لم تكن ممكنةً قبل انضمام بولونيا إلى حلف الناتو في العام ١٩٩٩.

في تشرين الثاني ٢٠٠٧، هدّدت روسيا بوضع الصواريخ النووية قصيرة المدى في موقع جديد يتاخم حدود الاتحاد الأوروبي في حال رفضت الولايات المتحدة التخلي عن خططها في نصب درع دفاعيٍّ صاروخي. كما أنّ خبيراً روسياً بارزاً أشار إلى أنّ صواريخ اسكندر قد تنشر في بيلاروسيا إن مضت الولايات المتحدة في مشاريعها لنشر عشرة صواريخ اعتراضية ومحطة رادار في كل من جمهوريتي بولونيا والتشيك. بوتين، من جانبه، هدّد أيضًا بإعادة توجيه الترسانة النووية الروسية نحو أهداف داخل أوروبا. مع ذلك، تزعم واشنطن إنّ الدرع لا يستهدف روسيا، وإنما دولاً مثل إيران المتهمة بالسعي وراء تطوير أسلحة نووية قد تضرب الغرب يوماً ما، وهو إدعاءٌ سخيف. ففي أيار ٢٠٠٩، أصدر علماء روسٌ وأمريكيون تقريراً يذكر أنّ إيران تحتاج على الأقل إلى ست أو ثماني سنوات إضافية لإنتاج صاروخ يصل مداه إلى أوروبا الجنوبية، وأنّه دونَ مساعدة أجنبية سريّة أو جهود تقارب عقداً من السنوات، لا يمكن إحداث الاختراق الضروري لإنتاج صاروخ برأس نووي يهدد الولايات المتحدة. بل إنّه في كانون الأول ٢٠٠٧، ذكر تقرير تقييم الاستخبارات القومي، الذي تعدّه الوكالات الاستخبارية الست عشرة في الولايات المتحدة، أنّ إيران أوقفت برنامج تسلحها النووي في العام ٢٠٠٣ وأنّ ذلك البرنامج لا يزال مجمداً.

ما يقلق روسيا ليس الصواريخ الاعتراضية في بولونيا، التي تدعي أنها تستهدف روسيا، فحسب، بل رادار تتبع الصواريخ المتطور والذي يريد البنتاغون وضعه في جمهورية التشيك. كذلك، ذكرت صحيفة الغارديان في العام ٢٠٠٧ أنّ «روسيا تجهز ردودها العسكرية لمواجهة خطط واشنطن الخلافية حول بناء منظومة دفاع صاروخية جديدة في أوروبا الشرقية»، وفقاً لمسؤولي الكرملين، في تحرّكٍ يصعّد مخاوف سباق تسلّح من نمط سباق الحرب الباردة. قال الناطق الرسمي باسم الكرملين عن الدفاعات الصاروخية البولونية ونظام الرادار التشيكي: «نحن قلقون جداً ومحبطون. لم نبلغ بشكل مسبق عن هذه الخطط، التي ستحدث تغيراً هائلاً في التوازن الاستراتيجي في أوروبا، والتوازن الاستراتيجي العالمي».

الصين وروسيا

في أيار ٢٠٠٨، اجتمع الرئيسان الروسي ميدفيديف والصيني هو جنيتاو لإنجاز اتفاق حول التعاون النووي وشجب المشاريع الأمريكية المتعلقة بالدرع الصاروخي في أوروبا. اعتبر البلدان أنّ المشروع نكسةٌ في الثقة الدولية ستتسبب على الأرجح انقلاباً في ميزان القوى.

في تموز ٢٠٠٨، قال وزير الخارجية الروسي إنّه «سيكون قسرياً القيام بردٍّ عسكري إذا أبرمت اتفاقية الدفاع الصاروخي بين الولايات المتحدة وجمهورية التشيك»، وإنّه «سيكون علينا الردّ ليس بالطرق الدبلوماسية، بل بطرق عسكرية. تقنية». في آب ٢٠٠٨، توصلت الولايات المتحدة وبولونيا إلى اتفاق لإقامة قاعدة صواريخ دفاعية أمريكية في الأراضي البولونية. ردّت روسيا بقولها إنّ هذا التحرّك سيجعل العلاقات مع واشنطن أكثر سوءاً. بل إنّ روسيا قالت: «أظهرت الولايات المتحدة أنّ روسيا هي الهدف الحقيقي للدرع الدفاعي، حتى أنّ التوتر بين القوتين تواصل حتى اندلاع النزاع في جورجيا». أما نائب رئيس هيئة الأركان الروسية، «فقد حذّر من أنّ بولونيا تجعل من نفسها هدفاً للقوات المسلحة الروسية».

الجنرال أناتولي نوغوفيتسين قال إنّ أية مصادر قوة أمريكية جديدة في أوروبا قد تصبح عرضةً لهجوم نوويٍّ روسيٍّ بقواتهً التي تستهدف تحالف البلدان التي تملك أسلحةً نووية، وإنّ أهدافاً كتلك ستكون لها الأولوية في الضربة التدميرية.

في نيسان ٢٠٠٩، قال أوباما «إنّ منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية في التشيك وبولونيا ستمضي قدماً». وفي أيار ٢٠٠٩، قالت روسيا إنّها «قد تنشر صواريخ إسكندر الأحدث على حدود بولونيا إذا ما مضى مشروع نصب صواريخ باتريوت على الأراضي البولونية قدماً». وفي تموز ٢٠٠٩، قال الرئيس ميدفيديف إنّ «روسيا ستواصل نشر الصواريخ قرب الحدود البولونية إذا مضت الولايات المتحدة قدماً في إقامة الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية».

الحرب الجورجية.. ومحاولة تطويق روسيا

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١، أعلن إقليم أوسيتيا الجنوبية المتاخم لشمال جورجيا الاستقلال، لكنّه فشل في الحصول على اعتراف دوليٍّ باستقلاله. وهذا الإقليم مثل أبخازيا، الإقليم الجورجيّ المتمتع بالحكم الذاتي، متحالفٌ تقليدياً مع روسيا. وهنالك توتراتٌ قائمةٌ منذ زمن طويل بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا، ووقف إطلاق نار غير مستقر.

في الأول من آب ٢٠٠٨، قتل ستة أشخاص في أوسيتيا الجنوبية حين اندلع قتالٌ بين قوات البلدين. ألقى كلٌّ من البلدين اللوم على الآخر بوصفه البادئ بإطلاق النار، كما ألقت قوات حفظ النظام الروسية اللوم على جورجيا، وبالمقابل ألقى الجورجيون اللوم على تلك القوات.

في الخامس من آب من العام نفسه، أعلنت روسيا أنّها سوف «تدافع عن مواطنيها المقيمين في منطقة النزاع» إذا اندلع النزاع في جورجيا، كما قال رئيس أوسيتيا الجنوبية إنّ جورجيا كانت «تحاول إثارة حرب على نطاق واسع». كذلك، تمّ إجلاء أطفال أوسيتيا من منطقة النزاع، وهوَ تصرّفٌ أدانته جورجيا، قائلةً إنّ الانفصاليين «استخدموا أولادهم كبروبا غندا سياسية».

في السابع من آب، تمّ إعلان وقف لإطلاق النار بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، قامت فيه روسيا بدور الوسيط بين البلدين. وفي ليل ٧ آب، بعد خمس ساعات من إعلان وقف إطلاق النار، شنّ رئيس جورجيا ميخائيل ساكاشفيلي هجوماً عسكرياً على عاصمة أوسيتيا الجنوبية، تسخينفالي. استهدف الهجوم الجورجي المشافي والجامعة وترك المدينة دون طعام وماءٍ وكهرباء وغاز.

حاصرت القوات الجورجية المدينة وواصلت مدرعاتها وجنودها الاعتداء على الأهداف المدنية. في الثامن من آب، دعت روسيا لإنهاء العدوان العسكري. في هذا الوقت، قتل ألفا مدني في أوسيتيا كما ذكر. هكذا أرسلت روسيا قواتها إلى المنطقة، وأشار رئيس الوزراء الروسي بوتين إلى العمليات الجورجية بأنها إبادة جماعية، كما ذكر أنّ روسيا قصفت مدينةً جورجية. دعت الولايات المتحدة مباشرةً لإنهاء القصف الروسي. وقد دعاه الرئيس الجورجي اجتياحاً روسياً وحشياً لا مبرر له. بعد العدوان الجورجي، عمّ الخراب تسخينفالي ولجأ إلى روسيا ٣٤ ألف لاجئ من أوسيتيا الجنوبية.

أما جورجيا، التي تنشر ألفين من جنودها في العراق، فقد أعلنت في التاسع من آب أنّها ستسحب ألفاً من جنودها في العراق وتنشرهم في أوسيتيا الجنوبية، وستقوم الولايات المتحدة بتأمين إعادتهم إلى جورجيا. وعلى الرغم من ذلك، دفع التقدّم الروسي الجنود الجورجيين إلى الوراء، واستعاد المدينة وتسبّب بأضرار بالغة للبنية العسكرية الجورجية التحتية. كما دخل الجنود الروس مقاطعة أبخازيا المنفصلة واحتلوا مدينة جوري الجورجية.

فشل «غربي» ذريع

في الثاني عشر من آب، أعلن الروس انتهاء عملياتهم العسكرية في جورجيا. وفي الثالث عشر منه، انسحب ما تبقى من القوات الجورجية من أوسيتيا الجنوبية.

هذه الحوادث هي أكثر من مجرّد نزاع بين روسيا وبين دولة صغيرة في آسيا الوسطى. ومن المهم التذكير بالدور الذي لعبتهً المنظمات غير الحكومية الأمريكية في إيصال الرئيس الجورجي ساكاشفيلي إلى السلطة من خلال الثورة الوردية في العام ٢٠٠٣.

بعد ذلك، طوّرت الولايات المتحدة روابط أوثق مع جورجيا. في العام ٢٠٠٢، وصل المستشارون العسكريون إلى جورجيا في محاولة لفتح «جبهة جديدة» في الحرب على الإرهاب، وفق الأمريكيين لتدريب الجيش الجورجي على كيفية مواجهة الأنشطة العدائية. كذلك، وصل إلى جورجيا في العام ٢٠٠٢ مئاتٌ من القبعات الخضراء ومئتان من عناصر القوات الخاصة لتدريب القوات الجورجية على عمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. حذّرت روسيا من مغبّة تدخّل الولايات المتحدة في جورجيا قائلةً إنّ ذلك قد يعقّد الوضع.

بل إنّ القوات الجورجية والأمريكية أجرت مناورات وتدريبات عسكريةً مشتركة. في تموز ٢٠٠٨، ذكر أنّ ألف جنديّ أمريكيٍّ في جورجيا بدؤوا مناورةً تدريبيةً مع القوات الجورجية أطلق عليها «الرد السريع ٢٠٠٨». كما ذكر التقرير نفسه أنّ جورجيا والبنتاغون تعاونا على نحو وثيق. أتت المناورة وسط التوترات المتنامية بين روسيا وجورجيًا، في حين ساندت الولايات المتحدة في الوقت نفسه مطلب جورجيا بالانضمام إلى حلف الناتو.

علاوةً على ذلك، توجّب على ١٢٠٠ عسكري أمريكي و٨٠٠ عسكري جورجي التدرّب لمدّة ثلاثة أسابيع في قاعدة عسكرية قرب تبليسي عاصمة جورجيا. جرى التدريب بالتعاون مع الناتو، وسبقته زيارة وزيرة الخارجية غونداليزا رايس إلى جورجيا، حيث التقت الرئيس وصرّحت بأنّ «مستقبل جورجيا هو في الناتو».

على أية حال، لم تمر هذه التمرينات وتنامي التعاون العسكري بين جورجيا والولايات المتحدة دون ملاحظة روسيا، التي بدأت في الوقت نفسه مناورات على الجانب الآخر من جبال القوقاز، شارك فيها أكثر منً ٨٠٠٠ عسكري روسي. من الواضح أنّ روسيا نفسها كانت مدركةً لإمكانية نشوب نزاع مسلّح في المنطقة.

حين بدأ النزاع مع روسيا، كان في جورجيا مدربون عسكريون أمريكيون، كما أنّ مندوب روسيا في حلف الناتو اتهم الحلف بتشجيع جورجيا على القيام بالعدوان على أوسيتيا الجنوبية.

الحضور الإسرائيلي العلني

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي قدّمت المساعدة لجورجيا، فقد لعبت إسرائيل، العضو غير الرسمي في الناتو، دوراً في تسليح جورجيا. كما أنّ المدرعات والمدفعية الجورجية التي احتلت عاصمة أوسيتيا الجنوبية تلقت العون من المستشارين العسكريين الإسرائيليين. فضلاً عن أنّ الرئيس الجورجي، وقبل اندلاع النزاع بأكثر من عام، كلّف أكثر من ألف مستشار عسكري إسرائيلي من شركات أمنية إسرائيلية خاصة بتدريب القوات المسلحة الجورجية، إضافةً إلَى تقديم الخبرات العسكرية والأمنية. كما أنّ جورجيا اشترت معداتٍ عسكرية من إسرائيل.

صممت الحرب في جورجيا لتصعيد التوترات بين الناتو وروسيا، باستخدام المنطقة كوسيلة لتوسيع النزاع. مع ذلك، عمل قرار روسيا في إنهاء العمليّات القتالية على وجه السرعة لمصلحتها وكان له دورٌ في تقليص التوترات الدولية. مسألة انضمام جورجيا إلى الناتو بالغة الأهمية، لأنها حالما تصبح عضواً في الناتو، فأي هجوم روسي عليها سينظر إليه بوصفه هجوماً على جميع أعضاء الناتو. أطلق الناتو الحرب في أفغانستان بدعوى أنّ هجوماً على عضوٍ هو هجومٌ على الجميع.

والأمر ذو الدلالة، وجود عقد من خط أنابيب هائل قيد الإنشاء تقع جورجيا في موضع استراتيجي منه. تمتد أراضي جورجيا بين روسيا وتركيا، وبين بحر قزوين والبحر الأسود ووراء إيران والعراق. لا يمكن إغفال أهمية جورجيا كمخفر استراتيجي متقدم - وهو أمرٌ صحيح، خاصةً حين يتعلق الأمرً بأنابيب النفط.

فخط أنابيب باكو تبليسي سيهان BTC، ثاني أكبر خط أنابيب في العالم، يمتد من باكو عاصمة أذربيجان عبر تبليسي عاصمة جورجيا وصولاً إلى سيهان، الميناء التركي على البحر الأبيض المتوسط. يشق هذا الخط طريقاً يتجنب روسيا وإيران لنقل موارد حوض قزوين النفطية إلى أسواق الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا الغربية. شركة بيكتيل الأمريكية هي المقاول الرئيسي في عمليات الإنشاء والتجميع والهندسة، في حين تملك بريتيش بتروليوم الحصة الرئيسية في المشروع. أما إسرائيل، فستحصل على الكثير من نفطها عبر تركيا عن طريق خط الأنابيب الذي يلعب دوراً كبيراً على الأرجح في مساندة إسرائيل لجورجيا في نزاعها، لأن مواجهةً مستمرة بين الغرب والشرق (روسيا والصين) ستتواصل للسيطرة على موارد العالم.

زيبغنيو بريجنسكي، المؤسس المشارك مع ديفيد روكفلر للجنة الثلاثية ومستشار جيمي كارتر للأمن القومي والذي لعب دوراً أساسياً في خلق المجاهدين الأفغان الذين صاروا يعرفون باسم القاعدة، كتب افتتاحيةً لمجلة التايم عند اندلاع النزاع الروسي - الجورجي. ألقى بريجنسكي اللوم على روسيا بصورة طبيعية، كونه رائد الاستراتيجية الجيوسياسية للحرب الباردة، في ذلك النزاع. لكنه كشف كذلك الجوهر الحقيقي للنزاع.

استهل مقالته بإلقاء اللوم على روسيا «لغزوها جورجيا» تحقيقاً «لأهدافها الإمبريالية» ومزيداً من اللوم على «المزاج القومي المستعر الذي ينتاب النخبة السياسية الروسية». ومضى قدماً لتوضيح الأهمية الاستراتيجية لجورجيا قائلاً إنّ جورجيا مستقلة هي أمرٌ حاسمٌ في تدفق النفط الدولي. طالما أنّ خطّ أنابيب BTC يوفر للغرب وصولاً إلى موارد الطاقة في آسيا الوسطى. وحذّر روسيا من أنها ستنبذ دولياً، خاصةً نخبة رجال أعمالها الذين أطلق عليهم تسمية «الهشين» لأنّ «الأوليغاركية الروسية القوية تودع مئات مليارات الدولارات في حسابات مصرفية غربية»، ربما «يجمدها» الغرب في حال «مواجهة من نمط الحرب الباردة». كادت مقالة بريجينسكي أن تكون ابتزازاً جيوسياسياً.

على صفيح ساخن

لا تزال مواقف الحرب الباردة بين الغرب والشرق قائمة، بل إنها تتفاقم، بحيث يمكن أن يشار إليها بوصفها «حرباً باردةً جديدة». وفي الوقت نفسه، تواصل النزاعات الإقليمية على مستوى العالم اندلاعها وتوسعها في الشرق الأوسط وإفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى، وتضاف إليها انقلاباتٌ عسكريةٌ وتغيير أنظمة إضافي في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية ومناطق أخرَى في العالم. مع ذلك، فالمسألتان الرئيسيتان عالمياً، النزاعات والحروب الإقليمية والحرب الباردة الجديدة، ليستا منفصلتين، لكنهما متلازمتان. تفاقم النزاعات، في منطقة ما أو في كل المناطق، سيساعد فحسب على اشتداد النزاع الاستراتيجي السياسي بين تحالف الولايات المتحدة - حلف الناتو وتحالف الصين - روسيا. فكل ما تتطلبه حربٌ عالميةٌ جديدةٌ كبرى لا يعدو شرارة: سواءٌ أتت على هيئة حرب بين باكستان والهند، أو على هيئة ضربة عسكرية على إيرانً، فسيكون موقفاً لن يجعل روسيا والصينً تقفان لامَباليتين كما حدث مع العراق. فضربةٌ موجهةٌ إلى إيران، خاصةً إن كانت بصواريخ نووية، كما هو مقترح، ستؤدي إلى حرب عالمية ثالثة. إذن، لماذا تواصل استراتيجية الناتو - الولايات المتحدة الدفع نحو هذه الوجهة؟

النزاعات والحروب الإقليمية والحرب الباردة الجديدة، ليستا منفصلتين، بل متلازمتان. تفاقم النزاعات، في منطقة ما أو في كل المناطق، سيساعد على اشتداد النزاع الاستراتيجي السياسي بين تحالف الولايات المتحدة من جهة وبين مختلف خصومها في العالم من جهة أخرى..

كتب جورج أورويل ذات مرة:

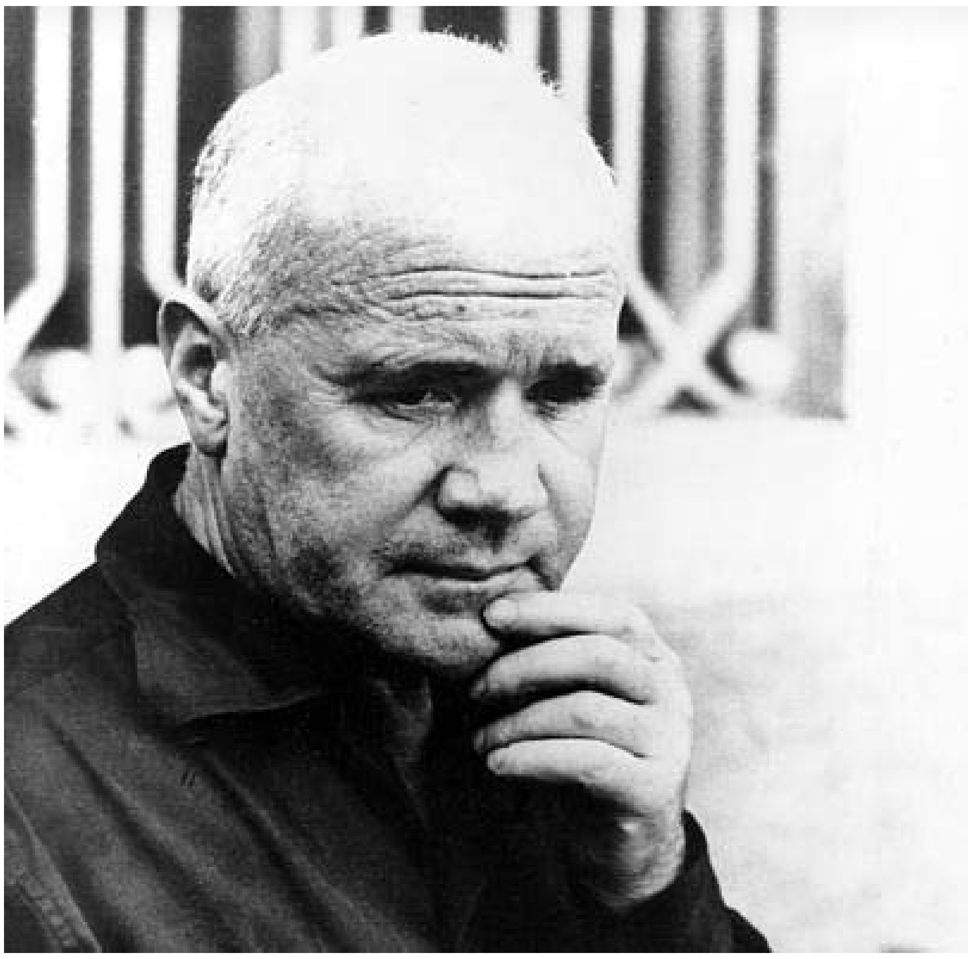
«لا تعني الحرب الظفر، بل تعني الاستمرار. فالمجتمع التراتبي ممكنٌ فقط على قاعدة الفقر والجهل. هذه النسخة الجديدة هي الماضي، ولا يمكن لماض مختلف أن يوجد. من حيث المبدأ، فمحاولة الحرب معدّةٌ دائماً لإبقاء المجتمع على حافة التضور. تشن الحرب مجموعةٌ حاكمةٌ في مواجهة رعاياها ولا يكون هدفها النصر على أوراسيا أو آسيا الوسطى، بل الإبقاء على بنية المجتمع كما هي».

حربٌ عالميةٌ جديدةٌ ستكون حرباً كونيةً تشنها الطبقة الحاكمة على صعيد العالم ضد مواطني العالم، بهدف المحافظة على مجتمع تراتبي وإعادة هيكلته خدمةً لمصالحها الخاصة. سيَمثل الأمر حرباً عالميةً جديدةً من أجل نظام عالمي جديد. ففي عالم معولم، لكل نزاع تأثيراتٌ عالمية. المهمة الملحة هي قدرة الشعوب علَى معرفة أنّ الحرب لا تشن ضد عدوٍ «بعيد» أو خارجي، بل ضد شعوب العالم.

❖أندرو غيفن مارشال: مشارك في مركز أبحاث العولمة مدرّس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سايمون فريزر.

مائة عام على ولادة الشاعر الرجيم «جان جنيه»

الإقامة المفتوحة في جحيم المقهورين



قيس مصطفى

ربما كان وجود ناشر فلسطيني كسعيد البرغوثي على رأس مؤسسة «دار كنعان للدراسات والنشر» السبب الذي سهل للدكتور مالك سلمان إصدار كتابه «جان جنيه.. شعرية التمرد» وذلك قبل حوالي ست سنوات من اليوم.

كان إصدار الكتاب بمثابة تحية إلى شاعر كبير شكل وقوفه إلى جانب القضايا العربية والفلسطينية علامة فارقة في مسيرته التي يتتبعها اليوم الكثيرون من المشتغلين في الثقافة على امتداد العالم. ويبدو الفلسطينيون عموماً أكثر من يجب أن يحتفي بهذه الشخصية الإشكالية والقامة الشعرية والمسرحية الفذة. ولأن الحالة الثقافية الفلسطينية يرثى لها، فإن أحداً لا يتذكر هذا الرجل إلا لماماً. هكذا لا تتوانى بعض الجهات الفلسطينية اليوم عن توزيع السلاح من أجل الاقتتال والتناحر الداخلي في وقت يهملون فيه «الثقافة» التي هي طوق النجاة الأخير لآخر الشعوب التي بلا أوطان على وجه الأرض.

مئة عام مضت على ولادة جان جنيه. وكان يجدر بالعربان تذكر هذا الشاعر الرجيم الذي وصفه جون بول سارتر بـ«الشهيد». ولكن قلة من وقفوا عند ذكرى جنيه صاحب الشهادة الأهم على مجازر صبرا وشاتيلا التي نفذتها عصابات «الحرية والاستقلال» بقيادة ميدانية من غير المغفور له إيلي حبيقة.. وبتنسيق مع مجرمي الحرب سمير جعجع وكريم بقردوني المأمورين جميعهم من السفاح أرييل شارون. هكذا كتب جان جنيه شهادته «أربع ساعات في شاتيلا» لتكون جزءاً من الوثائق التي يجب محاكمة الكثير من القتلة بناء عليها.

صاحب رواية «يوميات لص» و مسرحية «الشرفة» الذي قاتل إلى جانب الفلسطينيين بالكلمة، والذي تسلل إلى الولايات المتحدة دعماً للفهود السود، والذي سجن أثناء تظاهره للدفاع عن قضايا العمال المهاجرين في باريس، لم يلبث أن يرحل عن هذا العالم سنة ١٩٨٦ . بعد أن أذهل كبار مثقفي العالم بقدرته على ممارسة الشغب، والوقوف من منطلقات هامشية بحتة في وجه المتن الذي شكلته السلطات في الكثير من دول العالم. إنه المتن الذي يلفظ الزنوج والمهاجرين، ولا يغفر للخطائين في مسيرة مستمرة من العقوبة التي كأنها تتوالد من تلقاء نفسها في وجه الضعفاء والمضطهدين. ليس مستغرباً في سيرة هذا الشاعر أن يدخل الزنازين مرات عديدة، وصل به في إحداها إلى أن يحكم عليه بالسجن المؤبد، لولا وساطات جان كوكتو وجان بول سارتر المتكررة.

محلياً، واحتفاء بالذكرى، نشرت دار نينوى كتاباً بعنوان «جان جنيه- أنشودة الحب» من تأليف مجموعة من الكتاب بينهم جان جنيه بترجمة رجاء الشبلي، ويتضمن الكتاب وثائق تنشر للمرة الأولى تلقي الضوء على جان جنيه. ويدور الكتاب في فلك الفيلم السينمائي «أنشودة الحب» (١٩٥٠) حيث يذهب الكتاب إلى أن كل ما قام جنيه بتأليفه من مسرحيات وأشعار يتمحور أو ينطلق من هذا الفيلم. حيث تذهب مارين جافريزيك إلى أن السينما قد «ساهمت كمصدر إيحاء متميز، في أن يكون جان جنيه كاتباً قبل كل شيء». فعندما ظهر فيلم جان جنيه الصامت والذي يمتد على ٢٥ دقيقة صنع حالة من التضارب في الأوساط والنخب الثقافية والفنية إذ وصف الفيلم بأنه «يهدف إلى نشر الشذوذ الجنسي والانحراف والممارسات الخطيرة»، في حين علق جان كوكتو بالقول: «كان جنيه يفكر أن يصنع فيلماً ثورياً، ولم ير إلى أي درجة كان ذلك مضحكاً»، إلا أن الفيلم بعد فترة ليست طويلة سيتحول إلى «أشهر فيلم قصير في التاريخ الأوروبي يتحدث عن الشذوذ الجنسي» كما قال طوني رين. والفيلم تدور بكرته في عوالم خاصة للمساجين في الزنازين المفتوحة على كل المسلكيات، ومنها العنف الجسدي. القوام الأساسي للكتاب هو نسب المواقف الفاصلة، والشخصيات المميزة، واللقطات الشعرية الباذخة التي اقترفها جينيه في مؤلفاته، ستتبع إلى الكثير من مشاهد هذا الفيلم الذي يبدو فيه وكأنه يغوص داخل أعماق نفسه.

على صعيد آخر انتهت قبل أيام عروض مسرحية «الخادمتان» للمخرج العراقي جواد الأسدي وذلك في القاعة المتعددة الاستعمالات في دار الأوبرا. عرض الأسدي مأخوذ عن «الخادمات» لجان جنيه. ويعتمد بالدرجة الأولى على حضور الممثلتين كارول عبود وندى أبو فرحات على خشبة المسرح، للتعبير عن تلك العلاقة التي تربط السادة بالعبيد. ويعتمد العرض على لغة شعرية قادمة من اشتغالات جان جنيه المسكون بشكل نهائي بالتناقضات الإنسانية في أعماله التي تنتصر للمظلومين دائماً. يروي العرض المسرحي قصة خادمتين تقومان يومياً باستعارة ملابس سيدتهما رغبة بالتحرر من كل ذلك التسلط لسيدة غائبة، يظهرها جواد الأسدي على (سلايد)، ومحاولة الخادمتين بلعب دور السيدة التي تنتهي بالموت متجرعة للسم في حكم أزلي على المظلومين بالقهر. وتشير هذه المسرحية في النص الأصلي إلى حادثة قديمة شغلت القضاء الفرنسي وقتها، وذلك عندما قتلت خادمتان سيدتهما لتدخلا في نوبة من الفرح العارم. ■

مختارات

انا قتلتُ، سلَبتُ، سرقتُ، خُنتُ. يا للمجد الذي حقَّقت! لكني لم ادَّعِ اي قاتلٍ عادي، او لصٍ، او خائنٍ، يستغلَّ مُبرِّراتي. عانيتُ الاماً مبرّحة لاظفَرَ بها. إنها صالحةٌ فقط لي. هذا التبريرُ لا يمكنُ لكلِّ مَنْ هبَّ ودبَّ انْ يلجاَ إليه. انا لا احبُّ مَنْ ليسَ لديهم ضمير. لقد ارسلَ الفوهرر اجملَ رجاله ليلاقوا الموت. كانت تلك طريقتَه الوحيدة لامتلاكهم. كم من مرَّةٍ رغبت في ان اقتلَ اولئك الفتيان الوسيمين الذين كانوا يزعجونني لانه لم يكن لديَّ عددٌ كافٍ من الايور لاخرقهم بها في وقتٍ واحد، ولا ما يكفي من المني لاحشوهم به! اشعرُ انَّ طلقَةً من مسدسٍ كانت خليقة ان تُهَدِّئ من غلواء قلبي وجسدي وغيرتهما. كانت المانيا خازوقاً مشتعلاً نُصِبَ لاجلِ ريتون، خازوقاً اجملَ من خازوقٍ من لهبٍ، وقماشٍ، وورق. وخلال نوباتٍ وفتراتٍ قصيرةٍ، بلا انتظام، كان اللهبُ، والجمرُ، والجُذى، تكسبُ عيشَها وموتها، تعضُّ، هنا وهناك، وتُهدِّدُ هتلر. إنَّ تلاعباً بسيطاً جداً – بعد تخليصِهِ من السخرية اللفظيّة – يكفي الفكاهة كي تكشف عن ماساةٍ وجمالِ حقيقةٍ ما او روح. هذه اللعبةُ تُغري الشاعرَ. وقبلَ الحربِ، كان رسَّامو الكاريكاتير يرسمون هتلر بصورةِ فتاةٍ ذاتِ ملامح تهريجيةٍ ولها شاربٌ جديرٌ بممثِّل سينمائي هزلي. وكانت التعليقات عليها تقول: «إنه يسمعُ اصواتاً» ....

● مقطع من ترجمة أسامة منزلجي لرواية جان جينيه «شعائر الجنازة.

ربما..!

اعتذار عن الاعتذار

مع المقال الذي كتبه المخرج السوري الشاب نضال حسن (عنوان: «أعتذر بدون أن أعتذر» جريدة «السفير») عادت مشكلة إدارة المؤسسة العامة للسينما إلى الواجهة من جديد، بعد فترة سادها هدوء نسبي لم نسمع خلالها عن أي إشكال بين مخرج سينمائي سوريّ ومدير المؤسسة الذي طال عهد تسلطه على مملكة لم تعد تحوي سوى الخواء.

المشكلة التي يطرحها حسن في مقاله توضّح خلفيات إقدام المدير العام للمؤسسة العامة للسينما محمد الأحمد على إلغاء فيلمه «صلاة الغائب» الذي كان من المفترض أن يتم إنتاجه بالتعاون مع المؤسسة الروسية العريقة «موسفيلم»، وذلك بسبب ملاحظات المخرج الشاب التي قدمها في جريدة «الثورة» حول تعاطي اللجنة الفكرية للمؤسسة بطريقة (لا سينمائية) مع نص الفيلم، رغم اعترافها بتميز نص السيناريو، وقد حدت تلك التصريحات، كما يقول المقال المذكور، بمدير المؤسسة إلى وضع المخرج أمام خيارين: إما ... أو، إما أن يعتذر عما قاله بخصوص ملاحظات اللجنة، أو أن الفيلم ملغى.

جاء المقال ليعلن عدم رضوخ صاحبه للمساومة، ولعقلية البازار الثقافي، فمآخذ اللجنة من وجهة نظر المعتذر عن الاعتذار ليست ذات شأن لكونها اهتمت بالقبلة وكأس العرق وتفاصيل ثانوية، مع أن المسلسلات التركية على سبيل المثال تجاوزت هذه الترهات، هذا في التلفزيون فما بالك في السينما؟؟ وبما أن كلام المدير جاء بمثابة عرض مشروط بحدّين لا ثالث لهما، كان الرد هو قرار الاعتذار عن الاعتذار، وعدم الارتهان لهذه العقلية البائدة التي تسيء للمنجز الثقافي السوري، فما كان رد «المؤسسة العامة للسينما» إلا كما وعد مالكها.. عفواً مديرها: «الفيلم ملغى». وهو إجراء عقابي عادة ما يتم اتخاذه في هذه المؤسسة التي لم تتوان عن إنزال أشد العقوبات بحق مؤسسي سينما البلد، إضافة إلى تعاملها باستخفاف مع المشاريع السينمائية الجديدة، حتى أوصلتنا إلى الحالة التي يسميها المقال بـ«سينما مع وقف التنفيذ»، كما أن الأفلام السورية التي أنتجت في عهد الإدارة الحالية لم تحقق سوى تراكم في الرداءة والضحالة السينمائية.

يأتي الاعتذار عن الاعتذار ليضع النقطة على السطر الأخير من ملف «المؤسسة العامة للسينما» وإدارتها العتيدة، التي بات من الضروري الوقوف أمام المهازل التي ترتكبها، وتجاه صراعها مع أبنائها، وفوق ذلك يأتي الضحك على الذقون بتصريف المشكلات جميعها في باب «مشكلات شخصية مع المدير»، كما في حالات محمد ملص وبسام كوسا على سبيل المثال، في حين أن السينمائيين كانوا يتناولون الإدارة كإدارة، وأي إدارة عرضة للخطأ، ولا أحد فوق النقد، لكن رفض النقد، والاستعلاء على صيحات الصحافة أوصلت الأمور حد مقاطعة قرابة العشرين مخرجاً للدورة الأخيرة من مهرجان دمشق السينمائي.

من جهة أخرى تغلق هذه العقلية الباب أمام مشروع شاب، لأن صاحبه «تطاول»، وأبدى رأيه في شأن يخصّ مُنجزَه، والأسوأ في هذا كله، هو تفويت فرصة التعاون مع «موسفيلم» ما يعني تفويت دخول الفيلم السوري إلى روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً...

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

«الموت في لندن»: تراجيديا التشرد الفلسطيني

◄ **حسن شتيوي**

«إياك والموت الطبيعي»

● **غسان كنفاني**

الموت في لندن مجموعة قصصية للقاص الفلسطيني المقيم في النرويج مأمون أحمد مصطفى.

أتت مجموعته في عشر قصص، تحاكي حال الإنسان الفلسطيني الذي انتزع من وطنه وأرضه ليجد نفسه غريباً محروماً يعيش في مخيمات الشتات والبؤس، وإذا ما كتب له الخروج منها وصولاً إلى أوروبا مثلاً فهو يحمل الشكوى ذاتها، لأن قضيته ليست عيشاً آنياً يمكن أن يذوب فيه مع الواقع المعاش. ذلك أن الإنسان بلا وطن وبلا أهل، وبلا ذاكرة يفقد إنسانيته، من هنا كان البعد، والاغتراب، والمرض، والموت في بلاد الاغتراب، يمثل تراجيديا فلسطينية خاصة في زمن ماتت فيه الضمائر وغاب فيه صوت الحق.

يجسد الموت عند القاص مأمون مصطفى لحظات هي من أشد لحظات الانتباه إلى جمالية الأشياء التي لم يرها سابقاً في تكوينها.. ولم تكن مشاهدة في مخيلته. حين راح يرسم هذا المشهد في حضرة الموت، ليكون شاهدة تؤرخ للمشهد القصصي الفلسطيني بأنماطه المتعددة في حياة ابن مخيم طول كرم.

الموت في لندن عنوان لقصة يهرب فيها الكاتب والقاص من لسعات الحب والألم والشقاء التي كانت أشد وطأً على روحه وأكثر سخطاً. أراد الهروب من هذا الألم وهذا السخط عبر البوح بما في نفسه قصصياً، لينتقم من هذا كله في ردة فعل مقاوم لكل امتهان في هذه الحياة.

ما كان صعباً أن تختار في القصص موتك. يعني أن تكون عبقرياً عظيماً لأنك قبلت فكرة الموت (حقيقة) رغم أن للموت صوراً مختلفة تبعد عنك فكرة الخوف من الموت الذي يوصل إلى خط النهاية عند الفلسطيني، كونه لا يعيش الحياة التي يريدها، ولكنه اختار القبر الذي يذهب إليه.

(في لحظة الموت) تصاب بالدهشة وعدم التصديق ص٨٦، ذلك أن القاص قد شاهد حالات الموت بكل تفاصيلها في عهد الانتفاضة وبعدها. فيصورها في عالم المخيم لأن معالمه لا تنطبق على أي مكان آخر سوى المخيم أين ذهب.

المخيم عند القاص هو المكان الأوسع عند الفلسطيني فهو عالمه، لأن فكرة المخيم تصور عنده الوطن والآباء والماضي والحاضر، رغم إن الموت يحاصره في كل الزوايا ص١٠٠.

في المخيم مات أخي وجاري وصديقي وأبي، أسماء كثيرة مرت على ساحات المخيم التي تعج بالصور (البروشورات).

عندما تدخل المخيم تشعر من حيث لا تحتسب بحالة من الدفء رغم الموت الجاثم على صدره وكما يلتبسك القهر، وعندما تلامس جدرانه تشعر بالبرودة التي تخفي وراءها نبضات قلوب تعيش في المكان بأزقته الضيقة.

في قصصه يرسم القاص مأمون مصطفى سمات الشخصية وخصائصها فيحركها شخصيات حية تعيش أمام ناظري القارئ، لأنها تلامس الواقع حقيقة وليست خيالاً.

فصورة الفلسطيني في المخيم يرسمها الكاتب والقاص صورة مليئة بالبؤس الذي يحاكي حياة الإنسان، كما يصور التململ الذي يعيش في صدور أبناء المخيم، كما المخيم وهو المكان يرفض الواقع ويثور عليه.. فيخلق صوراً لأجيال جديدة تنشد وسيلة للخروج من هذا الواقع بكل ما فيه من حرمان وضنك عيش. ولا ينسى القاص أن يحدد علاقة الموت بالمخيم وعلاقة الموت بالآخر عندما يتلمس القلق في فخ المكان وعدم تقبل هذه الحياة القاسية.

جاءت نصوص هذه القصص لتحاكي كل الأشياء دون أن يكون هناك طغيان للمكان على الروح أو الجسد. زمن الطفولة والذكريات القديمة التي يظل الفلسطيني مشدوداً إليها ومسكوناً بها بغض النظر عن الزمن الآتي غير الواضح المعالم. إنه عالم مرتبط بالقص الفلسطيني في كتاب «الموت في لندن». ■

رفيق الصبان مكرّماً في دمشق

كرمت مديرية المسارح والموسيقى الناقد والمخرج المسرحي الدكتور رفيق الصبان على خشبة مسرح الحمراء بدمشق. حيث تسلّم درعاً تذكارياً، وتم عرض فيلم وثائقي عنه، ثم ألقى الصبان محاضرة حول بدايات المسرح في سورية.

ومن الجدير ذكره أنّ الدكتور الصبان من مؤسسي المسرح القومي التابع لوزارة الثقافة، ترأس إدارته وكان مخرجه الأول، ثمّ أسّس بعد انفصاله عنه فرقته المسرحية الخاصة، وأطلق عليها اسم «فرقة الفكر والفن». أسس فرقة المسرح الدراميّة التابعة للتلفزيون، وعاد بعدها ثانية ليشغل مديراً لإدارة المسرح القومي. وكان الدكتور الصبان أول من أسّس سينما خاصة «سينما الكندي»، مع إنشاء نادي للسينما يعرض فيه كل أسبوع أفلام عالمية تناقش مع الجمهور. شغل العديد من المناصب منها: منصب مدير دائرة الشؤون السينمائية العامة في المؤسسة العامة للسينما. ويعمل الآن كأستاذ زائر في أكاديمية الفنون في القاهرة، وهو اليوم أحد أبرز مدرسي مادة السيناريو في هذه الأكاديمية. كتب الدكتور رفيق الصبان أكثر من ٢٥ فيلمًا سينمائيًا، وحوالي ١٦ مسلسلاً، وهو حاصل على وسام الفنون والآداب الفرنسي من درجة فارس. ■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/2/24) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

مسلسل «سفر الحجارة»: ضآلة المُنجَز أمام كبر القضية

◄ جهاد أبو غياضة



بعد ما يربو على الستين عاماً على نكبة فلسطين، وما شكلته هذه القضية بكل أبعادها وتجلياتها.. من احتلال، وشعب نصفه مقهور في أرضه، والآخر مشرد على امتداد العالم، وهو ما مكنها من احتلال مكانة استثنائية في الوجدان العربي والإنساني ككل. برزت إلى الوجود الكثير من الأعمال الدرامية والسينمائية التي واكبت وسجلت سنوات عمر هذه القضية وجوانبها الكثيرة وقطعت الصورة في هذا المجال أشواطاً كبيرة من حيث حمل الخطاب التحرري الفلسطيني، والتركيز على إنسانية الفلسطيني ومبررات مقاومته، وطورت في هذا المجال أعمالاً تكاد ترقى إلى مستوى الرسالة الحضارية التعريفية المحترمة المدلول والطرح، حتى من جانب الغرب الامبريالي، ومؤسسات الميديا المسيطر عليها صهيونيا. وهو ما جسدته حركة السينما الفلسطينية الحديثة، والأعمال الدرامية التي يتربع على قمتها «التغريبة الفلسطينية» لمخرجه حاتم علي، والذي يعد بحق قفزة مفصلية رسمت ملامح مرحلة جديدة في الأعمال الدرامية التي تحدثت عن هذه القضية، وما تلاه من أعمال مهمة كـ«الاجتياح» لشوقي الماجري. إلى أن طالعنا في الموسم الرمضاني الماضي؛ العمل الدرامي السوري الذي تعرضه حالياً الفضائية السورية «سفر الحجارة» للكاتب هاني السعدي والمخرج والمنتج يوسف رزق، وتمثيل ثلة من الفنانين الذين باتوا أحد معالم أعمال يوسف رزق الثابتة، بالإضافة لشكل تصميم شارة البداية، ووجود صفعة فيها، أو الكثير من الصراخ وعبارات الشتم، والمطرب الحصري «جان خليل» وتاري وناري.. والأهم نجوم العمل الدائمين عائلة رزق (ربيع الشاشة وأملها الواعد، و«فلتة زمانه»- الطفل المعجزة).

في سفر الحجارة يقدم الثنائي (السعدي ورزق) قصة جديدة تخرج عن محور أعمالهما التي شهدها تعاونهما السابق «الدراما الاجتماعية»، من خلال قصة تتعلق بالقضية الفلسطينية، وتدور أحداثها في فلسطين المحتلة، وتحديداً في القدس مع بدايات الانتفاضة الثانية ٢٠٠١ وحتى عدوان غزة الأخير؛ في محاولة لرسم ملامح الحياة هنالك وجحيمها المفتوح بوقع الاحتلال، دون أن ينسيا الواقع المقاوم الذي هو صلب حياة الشخصيات في المسلسل.

العمل وأن كان بالموضوع يتحدث عن القضية الفلسطينية إلا أنه لا يعدو كونه عملاً تصويرياً هزلياً أقل ما يقال عنه أنه «خطبة شعارتية حماسية» تعيدنا بلغتها إلى زمن الستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وإلى خطاب تخطاه العالم أجمع بمن فيهم الفلسطينيون أنفسهم في أعمالهم الدرامية والسينمائية، ناهيك عن الكثير من الأكشن المبالغ فيه في تصوير العمليات، وقفزات الكاميرا وحركتها اللولبية، وزوايا التصوير الغريبة التي اشتهر بها رزق، ثم موضوعة تصوير المقاومة وقوتها وذراعها الضارب الذي يستطيع الوصول إلى أعقد المناطق وأكثرها أمنية، إلى درجة خطف ضباط صهاينة عالي الرتب من حي يهودي، والغباء الشديد الذي يصور فيه (الجيش الإسرائيلي والمخابرات الإسرائيلية) وهو ما يجافي الواقع، إذا لم يصل درجة التحريف، في القدس التي تواجه أكبر قبضة وسيطرة أمنية وعسكرية إسرائيلية، وتضييق شديد هدفه تهجير السكان العرب منها، على اعتبارها عاصمة (الدولة العبرية). ثم هنالك أداء الممثلين أنفسهم في ما يتعلق باللهجة الفلسطينية التي لا يكاد ينجو ممثل في العمل من الوقوع في عدم إتقانها، ومرده ربما عدم الاستعانة بمدققين للهجة توفيراً في النفقات، وهو ما انعكس بدوره باستخدام اللغة العربية الفصيحة بدلا من العبرية في أحاديث اليهود بحجة عدم توافر ممثلين يتقنونها، وهو زعم غريب ما تبدى إلا بوجهة نظر يوسف رزق، وتضحضه كثرة الشواهد المناقضة، وآخرها «رجال الحسم».

العمل ومنذ إطلاقه بعد تعثر إنتاجي طويل؛ أشعل حرباً وسيلاً من الشتائم بين السعدي ورزق، وكل يلقي بتبعة الفشل على الآخر. فالسعدي يتهم رزق بالتدخل وتعديل السيناريو والشخصيات حسب هواه، وعلى مقاس العائلة الكريمة، وخصوصاً شخصية الطفل إبراهيم (سليمان رزق) بشكل شوه القصة ومسخها، بالإضافة إلى تقليصه الكثير من الأدوار والكادر كـ(ضباط الأمن الإسرائيليين)، وقيامه هو شخصيا بتمثيل أحد الأدوار«شخصية أبو يعرب» قائد المقاومة، التي يقول رزق في أحد حواراته عن سبب تأديته لها: «لأني أنا المنتج وأنا المخرج، ولأني أنا يهمني أن أمثل هذا الدور، ولم أجد أي شخص جديد بتمثيله فقمت بإسناد هذا الدور لنفسي» ويضيف: «وأقول لهاني السعدي لو أني سمعت كلامه وعملت مثلما هو كاتب لكنت فشلت في أعمالي، والدليل واضح فهو فشل في مسلسلات «أخر أيام الحب»، و «صراع الأشاوس»، و«صراع على الرمال»، و«جنون العصر».. فيوسف رزق كان يحسّن النصوص التي كتبها هاني السعدي لذلك نجحت نصوصه معي وفشلت مع آخرين».

والأهم هو أن يوسف رزق (العبقرية الاستثنائية) أكبر من أي نقد، أو لائمة توج إليه فيقول: «كلام النقاد والصحفيين، من غير احترامي لهم، هم مدّعون للثقافة والفهم بالفن، فللأسف ٩٠٪ من الصحفيين يدعون الثقافة والفهم بالفن، فهؤلاء أسميهم جاهلين مدعين يدخلون على خط غيرهم فأدعوهم لدراسة النقد الفني».

Jihad-ag@hotmail.com

صعوبات تترصّد حركة فيلم «مملكة النمل»



أثار الفيلم السينمائي السوري «مملكة النمل» للمخرج التونسي شوقي الماجري والذي يشارك في الكتابة مع الفلسطيني خالد الطريفي، موجة من الاعتراضات من جهات رقابية مصرية قد تواجه العلاقات المصرية السورية أزمة جديدة، خوفا من تعرضه للجدار الفولاذي العازل الذي تقوم السلطات المصرية ببنائه، واشترطت الجهات الرقابية لخروج هذا الفيلم إلى النور، أن يكون غالبية الممثلين من مصر وليس من سورية، وليس كما هو متفق عليه في السيناريو الحالي، حيث غالبية الممثلين من سورية، مع تعديل السيناريو وإزاحة كل صور النقد الموجهة للنظام المصري وتحميله مسؤولية الحصار على غزة، إضافة إلى رفض كل المشاهد التي تشير من قريب أومن بعيد إلى حركة حماس.

تدور أحداث الفيلم منذ ثماني سنوات مضت، وتحديداً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، خلال فترة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وهي الفترة التي شهدت اجتياح قوات الاحتلال الصهيوني لمدينة رام الله، ومقاومة أهل المدينة لهم، واختباء بعضهم الآخر في الأنفاق.

الفيلم يحكي عن الأنفاق الموجودة بين مصر وغزة، إذ تعتبر تلك الأنفاق الملاذ الآمن للفلسطينيين في حال اجتياح الصهاينة لأراضيهم، ويستطيعون من خلالها تهريب الأغذية للقطاع.

وسيتم تصوير العمل بين سورية وتونس نظرا للمواقع التي يحتاجها العمل في أحداثه وهي الكهوف والأنفاق وغير ذلك.. وعن المنتج الذي سيقف وراء عمل سينمائي فلسطيني قال شوقي الماجري إن هناك جهات مختلفة: الشركة التونسية «ضفاف»، و«إيبلا» السورية، وقطاع الإنتاج المصري.

يرصد «مملكة النمل» عالمين؛ الأول خارجي واقعي وهو العنف والتوتر اللذين تشهدهما الساحة الفلسطينية، والعالم الثاني هو عالم داخلي سحري أو أسطوري. حيث تجري الأحداث تحت الأرض في أنفاق وكهوف عمرها آلاف السنين، فيها جميع الدلالات والإشارات التي تؤرخ لقدم فلسطين كأرض عربية، مثل الجداريات الكنعانية وبرك الأسماك الرومانية والرحلات العلمية والتعليمية.. من خلال شخصية أبو النمل (خالد تاجا) الذي يزوج العشاق، ويجمع عظام الأموات، وغير ذلك من الأمور التي يعتني بها في هذا العالم..

ممثلو العمل هم: خالد تاجا وعابد فهد، والممثلتان الأردنيتان الفلسطينيتا الأصل صبا مبارك وجوليت عواد، والممثلة التونسية صباح بوزويتة، ومنذر ريحانة، وممثل مصري لم يتم اختياره بعد.

«ما ملكت أيمانكم»: مجتمع متخبط



وصل «ما ملكت أيمانكم» إلى المراحل الأخيرة من تصويره. المسلسل الذي كتبته هالة دياب ويخرجه نجدة أنزور (وهو ثاني لقاء بينهما بعد مسلسل «الحور العين») يلح على واقع المرأة العربية التي تقف على حدي الحداثة والتقليد، ومن خلال هذه الصورة يرسم العمل صورة لمجتمع يعاني صراعات شديدة وحالات مليئة بالمفارقات الساخرة والمؤلمة في آن، من أجل تسليط الضوء على مكامن العطب الأساسية في هذا المجتمع الذي أضاع شخصيته الحقيقية فيما راح يبحث عن ذاته.

تنطلق الأحداث من معهد لتعليم اللغة الإنكليزية، حيث تتلاقى ثلاث فتيات تمثّل كل منهنّ محوراً من محاور العمل. هكذا تروي كل واحدة ما يدور حولها من قصص وأحداث شهدتها (وستشهدها) العاصمة السورية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٨. يعتمد هذا العمل على الشخصيات النسائية بشكل أساسي، حيث تدفع المرأة الثمن الأكبر لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت ذاته التي تعيش فيه ككائن مهمّش، إلا أن المسلسل سيقدّم لنوع آخر من النساء اللواتي تصنع القرارات وتؤثر على بنية المجتمع وتركيبته.

كما أن العمل الذي يتنقّل بين دول عدة يعطي المساحة الأكبر من الأحداث لدمشق، وهكذا ستكون هذه المدينة مكثافا للواقع العربي، ومجازا للخراب الكبير فيه.

المسلسل بطولة سلافة معمار، ديمة قندلفت، رنا الأبيض، ومصطفى الخاني، نادين خوري، وعبد الحكيم قطيفان، وبسام لطفي، وخالد القيش. ومن المقرر أن يقوم المطرب جورج وسوف بغناء شارة العمل.

بين قوسين

ملء الفراغ... إلكترونياً



◄ جهاد أسعد محمد

تعاطى كثيرون، مع الفيس بوك (facebook) أول ظهوره، بوصفه (صرعة) تافهة ومشبوهة، لن تلبث أن تفقد بريقها سريعاً لتحل محلها (صرعة) أخرى، وراحوا يرمون المتحمسين للدخول إلى هذا العالم الافتراضي بالتفاهة و(قلة العقل)، وأحياناً بتهم أكثر إيلاماً، لكن مع الإقبال الكبير والمتزايد واليومي على الاشتراك في هذا الموقع، شكل ذلك، وخصوصاً لدى بعض (الرسميين)، ظاهرة (خطيرة)، أو بالحد الأدنى (غير مفهومة)، وبدوا مذهولين أمام اندفاع الناس من مختلف الشرائح العمرية، بمختلف مستويات تعليمهم وثقافتهم، للانخراط فيه.

ورغم محاولة الجهات ذات الصلة حجب الموقع لأسباب لا تُعلن صراحة، ورغم كل ما يقال عن الأدمغة والأيدي الصهيونية التي تتوارى خلفه وتحصد معلوماته، ما زالت صور الناس وأسماؤهم، بمن في ذلك أسماء وصور الكثير من المشاهير كتاباً وفنانين، تتزاحم لاحتلال (حائط) على هذا الموقع الحواري العابر للحدود.. فما سر ذلك؟

يتأتّى الإقبال الهائل على الـ(facebook)، وخصوصاً في أوساط الشباب المتعلمين، والمثقفين وسكان المدن، من كون الموقع يشكل فسحة سهلة وغير محدودة أو مسقوفة للتعارف والتواصل والحوار والبوح والانفتاح على الذات، وعلى الآخر من خلال الكتابة، وهنا تكمن أهمية الموقع وخطورته في آن معاً، فالذات في بلادنا بالعموم منهكة، متهتكة، ضعيفة ومنكّل بها ومتعطشة لمعظم حاجاتها الإنسانية، أما الآخر فيمكن أن يكون أي آخر، بمن في ذلك العدو نفسه أو عميله.. وهذا ما يتخذه الرقيب الإلكتروني الساذج وأحادي النظر والفكر والسلوك ذريعة لحجب الموقع، ولكن دون جدوى، فوسائل التحايل الإلكتروني وقهر الحجب أصبحت أوسع من نظم وآليات السيطرة المركزية، فكيف إذا كانت مدفوعة أساساً برغبة جامحة في الخروج من الواقع البائس إلى الفضاء الافتراضي الرحب؟ فالموقع يتيح افتراضياً إمكانية ممارسة حالات عشق، وخلق صداقات، وتشكيل مجموعات من أنواع مختلفة، وإرسال الرسائل دون جهد، ونشر الصور والمقالات وطرح الأسئلة، والتباذؤ والصراخ... وما أكثر الباحثين عن الحب في بلادنا، وما أكثر المخذولات والمخذولين اجتماعياً وعاطفياً، وما أوسع الراغبين في الانعتاق والبوح والتعبير عن الذات!

في مجتمعات تمضي، عكس حركة التاريخ، إلى الانغلاق والتزمت والتعسف، ومع غياب أو هشاشة القوى الاجتماعية المستنيرة، ومع ارتفاع مستوى الفقر والبطالة والكبت بأشكاله المختلفة، ومع ضيق الصدور وضيق الآفاق وتضاؤل الهوامش، يحضر الـ(facebook) بقوة ليعلن تضامنه، ولو على سبيل الخديعة، مع الناس، وسواء كان مشبوها يأتمر للعدو ومخططاته، أو يعمل كالمخدّر لتنفيس الغضب والألم على الورق وفي فضاء وهمي، أو يدفع للغرق في الترّهات، فإنه حتى الآن، جذّاب وقوي وشديد الإغواء، ولن تنفع كل الوسائل الكلاسيكية في منعه وحجبه، أو إيقاف الاندفاع الاجتماعي الكبير نحوه، وإذا كان هناك من يحرص حقاً على سلامة وأمن الوطن، ومن يخشى على الناس عموماً والشباب خصوصاً من عشق الوهم والغوص عميقاً في اللاواقع، فليعمل جدياً على جعل الواقع أقل سوءاً ووحشة.. وليكف عن اختراع وترديد الشعارات الجوفاء التي ليست لديه لا الإرادة ولا الرغبة لتحقيقها.

mjihad@kassiou.org

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 102.621 زائراً